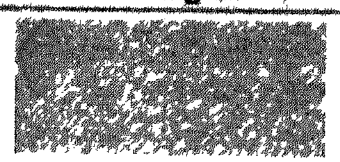


مكتبة إحسان عبد القدوس الكاملة
أخبار اليوم
البحث عن ثورة

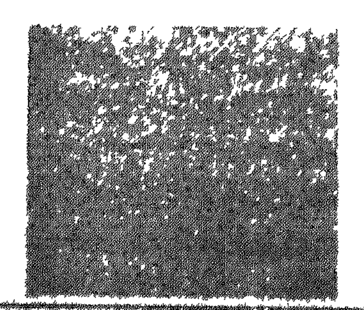

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مطبوعات
أخبار اليوم
قطاع الثقافة



رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم سعده





دار أخبار اليوم
قطاع الثقافة
جمهورية مصر العربية
٦ ش الصحافة القاهرة
تليفون وفاكس : ٥٧٩٠٩٢٠

على مقهى فى الشارع السياسى

البحث عن ثورة

إحسان عبد القدوس

الغلاف بريشة الفنان :

سيد عبد الفتاح

البحث عن الثورة

قوة النقد .. وقوة الإبداع

قال الشاب كأنه مشفق على نفسه :

- أقول لك الحق.. أنى بالنسبة لكل حزب من الاحزاب السياسية القائمة لا أستطيع أن أعتبر نفسى مؤيدا ولا معارضا، وإن كانت تمر بى حالات أجد نفسى فيها مؤيدا للكل.. أو أجد نفسى فيها معارضا للكل.. ولا أنكر أنى فى مواجهة بعض الاحداث التفصيلية أجد نفسى مؤيداً لحزب واحد من بين الاحزاب، ولكنى لا ألبث أن أجد نفسى فى مواجهة أحداث تفصيلية أخرى تنقلنى إلى معارضة هذا الحزب وتأييد حزب آخر.. أى أنى محروم من أن يكون لى موقف سياسى ثابت مستقر مرتبط بحزب من الأحزاب.. بل إنى فى دخيلة نفسى أخشى أن أنضم للحزب الوطنى مثلا، فأجد نفسى قد انتقلت إلى حزب الوفد ثم إلى حزب التجمع.. ثم أجد نفسى وقد عدت إلى الحزب الوطنى لأبدأ اللفة من جديد.. وهذا هو منتهى الضياع السياسى..

وهذا هو منتهى الضياع السياسى..

وزفر العجوز دخان الشيشة فى هدوء وقال :

- إن حالتك ولو أنها تعتبر حالة سياسية شاذة.. إلا أنها حالة عامة.

وصرخ الشاب :

- لماذا؟ وكيف تصل حالة شاذة إلى أن تكون حالة عامة؟

وقال العجوز فى بساطة :

- لأننا.. كما سبق أن قلت لك.. لا نعيش قضية وطنية ولكننا نعيش حالة وطنية..

وقال الشاب فى استخفاف :

- ما هو الفرق بين أن نعيش قضية أو نعيش حالة؟

وقال العجوز فى تأكيد :

فرق كبير.. فالقضية تقوم على تخطيط محدد نحو هدف محدد.. أما الحالة فقد تعجز عن أن تحدد التخطيط أو الهدف حتى مع سلامة النية وقوة الأمل.. وقد كنا قبل ثورة ٢٣ يوليو نعيش قضية.. وهى قضية جلاء الاحتلال البريطانى.. مع قضية تغيير نظام الحكم.. مع قضية التقريب بين طبقات الشعب.. وكنا نعتقد أن مجرد اكتساب هذه القضايا سيحل تلقائيا كل مشاكل الحالة التى كنا نعيشها.. أى الحالة السياسية والحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية.. وقد كانت بيننا خلافات حادة.. كان بيننا من يفرض أننا لن نكسب القضية إلا بثورة شعبية.. وبيننا من يعتقد أننا يمكن أن نكسبها بالمفاوضات والمحاولات السياسية.. ولكن لأنها قضية كأى قضية لاسترداد الحق فقد كانت خلافاتنا توحد

بيننا الهدف.. إلى أن حققنا فعلا ثورة ٢٣ يوليو التى بدأت كثورة شعبية تعتمد على قوة تنظيم عسكرى.. واستطاعت الثورة فى بدايتها أن تحقق فعلا بعض أهداف القضية الوطنية.. إلى أن انفرد التنظيم العسكرى بنفسه وأصبح أقوى من الثورة الشعبية.. فضاعت هذه الأهداف وأصبحنا نعيش فى حالة لا فى قضية.. والحالة تتطلب علاجا جانبيا يخفف من آلامها دون أن يقضى عليها.. كالرجل الذى يصاب بالشلل فنعطيه عكازا ليستند عليه أو عربة ليركبها ولكننا لا نبرئه من الشلل ليعود سليما معافى.

وقال الشاب معترضا :

ـ هذا غير صحيح.. إننا نعيش القضية.. وكل ما ينشر سواء فى صحف المعارضة أو صحف الحكومة أو فى أى منشورات خاصة.. يزدحم بالنقد العنيف لكل نواحى المسئولية التى تقوم عليها القضية.. سواء القضية السياسية أو القضية الاقتصادية أو القضية الاجتماعية.. فكيف تقول إننا لا نعيش قضية بل نعيش حالة.

قال العجوز مبتسما مستهينا بعقلية الشاب :

ـ إن مجرد النقد هو تعبير عن حالة.. أما القضايا فهى تتطلب بجانب النقد الإعتماد على موهبة الإبداع السياسى.. تماما كالقضايا الفنية.. فقد يشتد النقد لمسرحية أو فيلم أو أغنية ولكن هؤلاء النقاد لا يملكون موهبة القدرة على الإبداع الفنى بحيث يقدم أحدهم عملا فنيا جديدا يرتفع فوق النقد.. وهكذا أصبحت مصر.. تزدحم بالنقاد السياسيين دون أن يظهر بينهم مبدع سياسى واحد.. أى لم تظهر بينهم قيادة

سياسية تواجه القضية من أساسها مواجهة كاملة صريحة.. ولأنهم كلهم مجرد نقاد فهم يحصرون أنفسهم فى الحالة القائمة ولا يطالبون بأكثر من تخفيف ثقلها.. وربما كان هذا هو ما كانت تتعمد تحديده الديمقراطية المصرية القائمة.. أى أن تكون ديمقراطية نقد وليست ديمقراطية ابداع سياسى.. بما يمكن أن يؤدى إليه هذا الإبداع من تطورات فى جذور القضية الوطنية.

وصاح الشاب :

- ما هو ما يمكن أن تسميه إبداعا سياسيا.. إنه فرض الجديد.. أى التحرك نحو نظم جديدة.. وقوانين جديدة.. واجراءات جديدة.. والدولة لا تكف عن التحرك نحو عالم جديد.. للوصول إلى حل للقضية الوطنية.

وقال العجوز فى إصرار :

- الدولة تتحرك فعلا نحو الجديد.. ولكنها تتحرك داخل حالة لا داخل قضية.. وكل ما يواجهها من مناقشات المعارضين هى أيضا مناقشات حول حالة لا مناقشات حول قضية شاملة.. أى أن كل ما هو جديد يرمى إلى التخفيف من ثقل الواقع لا إلى التطور نحو الحل.. ومثلا.. لقد وجهت الدولة دعوة إلى المواطنين للتبرع لسداد ديون مصر.. وظهرت أخيرا دعوة تدعو القادرين من المواطنين إلى التنازل عن حقهم فى الدعم الذى تقدمه الدولة للمواد الاستهلاكية.. ومثل هذه الدعوات هو اعتراف بواقع الحالة الاقتصادية والاجتماعية القائمة فى مصر.. وهى حالة وصول تعدد الطبقات بين القادرين وغير القادرين إلى مستوى فظيع بشع.. ولكن الدولة

لم تتخذ من هذه الحالة قضية وطنية.. ولم تواجهها كقضية وطنية.. واكتفت باعتبارها حالة قائمة وبدأت تستجدى التبرعات.. وقد فشلت الحكومة فى الاستجداء لأن المواطنين يعتبرون أنفسهم أحرارا وهم يعيشون حالة تخص كلا منهم ولا يمكن فرضها عليهم.. علاوة على عدم ثقة المواطن فى مصير أمواله التى يتبرع بها.

أى أنه لا يثق فى الحكومة.. وهو ما انتهى إلى تصوير الحالة القائمة بأنها حالة شعب غنى ودولة فقيرة.. شعب يستطيع أن يعطى وحكومة تستجدى.. وقس على ذلك جميع المشاكل التى تصورها حالتنا.. ولو كانت قد ظهرت بيننا شخصية سياسية إبداعية.. لاستطاعت أن تجمع الشعب والحكومة فى قضية واحدة تحقق القدرة على استغلال الدخل القومى فى اكتساب القضية الوطنية.. كان تقوم الدولة مثلا: بفرض ضرائب فعلية لسداد الديون وتوفير الدعم دون حاجة إلى الاستجداء.

ومجرد القدرة على الوصول إلى جباية الضرائب الشاملة العادلة يحتاج إلى قدرة تنظيمية إبداعية خارقة تصل إلى فرض الضرائب حتى على الأموال المصرية المهربة إلى الخارج والتى تصل إلى المليارات وتكفى لكسب القضية.

وقال الشاب وهو فى حدة :

ـ إنك لا تستطيع أن تنكر أن جمال عبدالناصر كان سياسيا مبدعا.. واستطاع بإبداعه أن يحقق الثورة وأن يستمر بها مواجها أعنف الحالات التى كنا نعيشها.. حتى استطاع أن يقيم مجتمعا وواقعا مصريا كل ما فيه جديد.. إننا شعب وهبه الله

القدرة على الإبداع.. ولذلك استمرت ثورتنا قائمة حتى اليوم.. فى حين أن كل ثورات الشعوب الأخرى تعرضت لانتكاسات وانقلابات لأنها شعوب تتوافر لها القدرة على الإبداع كالشعب المصرى.

وقال العجوز فى هدوء :

ـ عبدالناصر كان مبدعا لأنه كان يعيش القضايا ولا يكتفى بحصر فكره فى الحالات التى تحيط به.. أى كان يجدد فى الأسس ولا يكتفى بطلاء الأبنية الخشبية القائمة على الأسس القديمة.. مهما كلفته عبقريته معاناة تنعكس على الشعب كله.. وربما لو كان الله قد أمد في عمره لاستطاع لطول تجاربه أن يصل إلى كسب القضية.. كالمحامى الذى يحتاج إلى محاولات كثيرة قبل أن يكسب القضية. بل إنى أصل إلى اعتبار أن أنور السادات كان مبدعا أيضا.. وإن كان ابداعه قد انحصر فى قضية واحدة وهى قضية الجلاء عن سيناء.. وقد وصل إبداعه إلى حد تحدى الرأى العام المصرى والعربى.. ولكنه كان كأنه إبداع يقدر واقع المستقبل الذى يعجز الرأى العام عن تقديره.. وذلك فى حين أن اغتيال السادات لم يكن يعبر عن أى إبداع.. لأن الذين اغتالوه لم يحددوا مصير أى قضية تعقب اغتياله.. وكأنهم لم يقدروا سوى مقومات شخصية السادات.. وكانت النتيجة أن هذا الاغتيال لم يؤد إلى أى تطور فى القضية عما كان قد وصل إليه السادات.. ولكن فقط أدى إلى تطور فى أسلوب الحالة التى نعيشها دون أى تطور فى أسسها.

وصاح الشاب ساخطا :

ـ حتى أفهمك فعليك أن تبدأ بتحديد مضمون القضية التى طالبنا بالتركيز عليها قبل أن نركز على الحالة التى نعيشها.. حالة الضياع السياسى والفقر الاقتصادى والفوضى الاجتماعية.

وقال العجوز وهو لا يزال هادئا :

ـ إن ثورة ٢٣ يوليو أعلنت فى بدايتها مفهوم القضية الوطنية التى تسعى إلى اكتسابها.. ووضعت هذه القضية فى ستة اهداف.. وحتى اليوم لم تحقق الثورة أى هدف من هذه الأهداف الستة.. كل ما استطعنا تحقيقه حتى اليوم هو الاستمرار بالثورة.. ورغم أننا مستمرون بها كنظام إلا أننا لا نعيشها.. بل إننا نتعمد تجاهل أهدافها.. ولم نعد نقدر أننا نعيش قضية وطنية مستسلمين لأن نعيش حالة تقوم على سعر رغيف العيش.. ولن نستطيع أن نستمر فى محاولة تحقيق الأهداف إلا إذا عدنا نعيش الثورة.. ثورة ٢٣ يوليو.. فإن الإبداع السياسى لا ينطلق ولا يفرض نفسه إلا فى حالة الثورة.

وقال الشاب وهو حائر :

ـ ذكرنى بالأهداف الستة التى أعلنتها ثورة ٢٣ يوليو..

وقال العجوز ساخطا .

ـ إن الوطنية لا تقوم على التذكير ولكنها تقوم على عدم النسيان.. فذكر نفسك حتى تنقذ وطنك من النسيان..



القضاء على الاستعمار وأعوانه ..

١

قال الشاب فى لهفة بمجرد أن واجه العجوز :

ـ لقد سبق أن قلت لى : إن كل ما تعانيه مصر يرجع إلى أننا نحصر فكرنا فى الحالة التى نعيشها دون أن نسعى إلى التفرغ لحل القضية التى تفرض هذه الحالة.. وعندما سألتك عن مضمون هذه القضية قلت لى : إن ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايتها حددت هذه القضية ووضعتها فى ستة أهداف لم يتحقق أى هدف منها حتى اليوم.. وقد وجهت إلىّ لوما عنيفا بعد أن صارحتك بأنى نسيت هذه الأهداف الستة.

وقاطعه العجوز محتدا :

ـ لقد وجهت لك اللوم لا لأنك نسيت مجرد أهداف الثورة بل لأنك نسيت الثورة نفسها ولم تعد تعيشها.. إلا فى حدود النظم التى وصلت إليها.. وهو ما دفعك إلى أن تعيش حالة ولا تعيش قضية.. ومواجهة الحالة لا يتطلب أكثر من النقد السياسى دون أن نصل إلى القدرة على الإبداع السياسى الذى

يصل بنا إلى حل القضية.. لأن الإبداع لا ينطلق إلا من خلال الثورة.

وقال الشاب في استسلام :

ـ المهم.. أنك دفعتني إلى مراجعة المستندات القديمة حتى استعدت ذكرى الأهداف الستة التي حددتها الثورة لحل القضية الوطنية.. ولم أقتنع بما قلته من أنها كلها أهداف لم يتحقق منها شيء حتى اليوم.. بالعكس.. لقد تحقق معظمها.. ومثلا.. إن الهدف الأول بين الأهداف الستة التي حددتها الثورة هو «القضاء على الاستعمار وأعوانه».. وقد كانت مصر أيامها واقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطاني العسكري.. فهل تنكر أن الثورة حققت القضاء على هذا الاحتلال.. ولم يعد على أرض مصر جندي بريطاني واحد.. ولا مواطن واحد يمكن أن يعتبر من أعوان هذا الاستعمار.. بل أن الثورة فضت كل الأحزاب السياسية المصرية التي كانت أحزابا تكونت وعاشت تحت السلطة الاستعمارية حتى لو كانت تدعي معارضتها.. أي أن الثورة حققت أول هدف من أهداف الستة.

وقال العجوز ساخرا :

ـ إن الاستعمار لم يعد ينحصر في الاحتلال العسكري وتطور واقعيا وأصبح يتشكل في صورة الاحتلال السياسي.. والاحتلال الاقتصادي.. والاحتلال الاجتماعي.. بل أن الدول الاستعمارية لم تعد تلجأ إلى الاحتلال العسكري إلا مضطرة بعد أن تفقد الأمل في فرض الاحتلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. ولذلك فلا يمكن أن تعتبر أن ثورة ٢٣ يوليو حققت هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه.. أي أن مصر

لا تزال دولة محتلة استعماريا.. ولو راجعت تاريخ ثورة ٢٣ يوليو فى مواجهة الاستعمار لوجدت أنه كله تاريخ اتخاذ خطوات لم يعقب أيا منها خطوة تالية.. أى أن الخطوة الأولى كانت تنتهى دائما إلى الفشل.. وقد بدأت الخطوة الأولى فى مواجهة الاحتلال العسكرى البريطانى بعقد اتفاقية جلاء تحتفظ لبريطانيا بحق العودة إلى احتلال مصر إذا ما وقع أى تهديد على حدود تركيا.. وقبلت الثورة هذا الشرط المبتذل فى إجحافه على أساس أنها تحقق خطوة لفرض حريتها الداخلية تعقبها خطوات.. وقد بدأت فعلا فى ممارسة حريتها الداخلية بتاميم قناة السويس.. ولكن الاستعمار البريطانى والفرنسى كان لا يزال يعتبر نفسه قائما، فسلط حملة عسكرية على مصر اشتركت فيها اسرائيل لاستعادة السيطرة على قناة السويس.. ولكن.. كانت القيادة الاستعمارية العالمية قد انتقلت من بريطانيا وفرنسا إلى أمريكا والاتحاد السوفيتى.. ولم تكن القيادة الأمريكية تقر هذه الحملة العسكرية على مصر وأعلنت موقف الرفض.. ورأت الثورة المصرية أن تتخذ خطوة أوسع تجاه الإدارة الأمريكية حتى تعاونها على صد الاستعمار البريطانى والفرنسى.. وفعلا استطاعت أمريكا استنادا على موقف مصر أن تصد هذا الاعتداء وتجبر الدول الثلاث المتعدية على الانسحاب.. ولكن.. أمريكا نفسها بحكم قيادتها العالمية تعتبر دولة استعمارية.. وإن كان استعمارها يختلف فى أسلوبه عن الاستعمار القديم فلا تعتمد على الاحتلال العسكرى وحده بل تحاول أن تستعيض عنه بالاحتلال السياسى والاقتصادى مع الاحتفاظ بقوة الضرب العسكرى..

وهذا ما اتبعته بالنسبة لمصر محتفظة بقوة الضرب عن طريق إسرائيل.. وواجهت أهداف الثورة المصرية محاولات السيطرة الأمريكية إلى أن اتخذت خطوة جديدة جريئة كانت تعتبر الأولى فى العالم العربى.. وهى الخطوة التى قررت بها الاستغناء عن القوة الأمريكية العالمية بالاعتماد على قوة الإتحاد السوفيتى.. أى أن الخطوة الأولى فشلت وبدأنا خطوة جديدة.. وعاشت مصر أعواما طويلة فى عالم جديد.. وهو العالم السوفيتى.. ولكن الثورة المصرية لم تستطع أن تحقق فى هذا العالم أهدافها.. ومن أولها القضاء على الاستعمار وأعوانه.. فالاستعمار قائم مهما اختلفت مظاهره بين أمريكا وروسيا.. وكانت النتيجة أن اعتبرت مصر أن الخطوة نحو الإتحاد السوفيتى قد فشلت.. وانتقلت إلى خطوة أخرى عادت بها إلى الارتباط بأمريكا.. أى عادت إلى الاحتلال الأمريكى السياسى والاقتصادى والاجتماعى حتى ولو لم يظهر فى صورة احتلال عسكرى.

وقاطعه الشاب قائلا :

- إن الاحتلال العسكرى يظهر فى صورة المناورات العسكرية التى تجمع بين القوات المصرية والقوات الأمريكية..

وقال العجوز معترضا :

- إن المناورات العسكرية تقوم على وحدة مصدر السلاح.. أى أن الدولة المستوردة للسلاح تقوم بمناورات مشتركة مع الدول المصدرة.. كحاجة إلى التدرب على استخدام هذا السلاح وتجربته دون أن تفرض هذه المناورات على إحدى الدولتين الاشتراك فى حرب تشنها الأخرى.. أى أن أمريكا

مثلا لن تشترك فى حرب تشنها مصر على إسرائيل مهما تعددت المناورات المشتركة بينهما.. وقد قامت سوريا وليبيا بحملة دعائية على المناورات المشتركة بين القوات المصرية والامريكية فى حين أن كلتا الدولتين ـ أى سوريا وليبيا ـ كان قد سبق أن قامتا بمناورات مشتركة علنية مع القوات السوفيتية.. أى مع مصدر السلاح إليهما.. وهذا مع عدم إنكار أن المناورات العسكرية المشتركة لا تقوم إلا مع تجاوب سياسى مشترك.

وقال الشاب وعيناه ترتجفان من ثقل الضياع :

ـ كأنك تقول : إن لا أمل فى تحقيق الهدف الأول من القضية التى تحملت ثورة ٢٣ يوليو مسئوليتها وأعلنته وهو هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه..

وقال العجوز وهو يتنهد كأنه يعانى الحسرة :

كان هناك أمل.. وكانت مصر هى إحدى الدول الثلاث التى اشتركت فى اطلاقه.. وهو الأمل فى تكوين جبهة عالمية قوية تضم أكبر عدد من دول العالم الثالث تتخذ موقف عدم الانحياز بين أمريكا والإتحاد السوفيتى.. ولم يكن هدف هذه الجبهة مقاطعة أمريكا والاتحاد السوفيتى وإعلان الحرب عليهما.. بل كان الهدف كله هو تكوين قوة عالمية موحدة تستطيع أن تتعامل معهما.. أى كان الهدف هو تحقيق الموازنة بين مصالح دول العالم الثالث ودولتى العالم الأول.. حتى لا تستنزف مصالح العالم الأول مصالح العالم الثالث.. وهو هدف يحقق الأمل فى القضاء على الاستعمار وأعوانه.. ولكن.. للأسف.. استطاعت القوى الاستعمارية أن تتسلل داخل حركة

عدم الانحياز وتفرض سيطرتها على كثير من الدول التى إنضمت إليها.. ووصلت إلى أن جعلت من دول عدم الانحياز دولا منحازة.

وانطلق الشاب قائلا كأنه تذكر :

- هذا هو ما دفع العقيد معمر القذافى أخيرا إلى المطالبة بوقف حركة عدم الانحياز وشطبها من الوجود والاعتراف بالواقع العالمى الذى يقوم على تقسيم العالم بين الدولتين العظميين.. أى بين أمريكا والاتحاد السوفيتى.. إن القذافى مفكر واقعى.. والواقع يؤكد استحالة وجود أى دولة كدولة غير منحازة.

وقال العجوز وهو يلوى شفتيه قرفا كأنه يهم أن يبصق :

- إن العقيد القذافى وصل بواقعيته إلى حد الاستسلام للواقع.. فى حين أن أى واقع لا يحول دون الدعوة للتطور به نحو الأفضل.. وهو يريد برفض الدعوة إلى عدم الانحياز، أن يضم الدول العربية إلى اتفاقية «يالتا» القديمة التى عقدت بين أمريكا والاتحاد السوفيتى، وقسما بينهما الدول التى كانت ميادين قتال فى الحرب العالمية الثانية.. أى أن يتم تقسيم دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية بين أمريكا والاتحاد السوفيتى كما قسمت دول أوروبا إلى دول أوربا الغربية ودول أوربا الشرقية.. فتصبح ليبيا وسوريا مثلا تحت قيادة الاحتلال السوفيتى بينما تصبح مصر والسعودية مثلا تحت قيادة الاحتلال الأمريكى.. وهو لا يدرى أنه حتى فى الدول التى شملتها اتفاقية «يالتا».. كدول أوربا ودولة اليابان وغيرها.. تقوم دعوة شعبية قوية مطالبة بعدم الانحياز

وبالتحرر من اتفاقية «يالتا».. وأى دعوة وطنية قد تستمر عشرات أو مئات السنين إلى أن تتحقق.. ما دام المبدأ الذى تطالب به قائما مستمرا. لذلك فإنى أدعو أن تستمر الدعوة إلى عدم الانحياز ولو أجيالا بعد أجيال إلى أن تتحقق.

وقال الشاب فى تردد :

ـ إن دعوة العقيد القذافى تختلف عما فرضته اتفاقية «يالتا».. فهى تضمن لدول العالم الثالث حق الاختيار بين أمريكا والاتحاد السوفيتى.

وقال العجوز كأنه ينهره :

ـ إن اختيار المستسلمين لا يوازى اختيار الأحرار.. ثم أن اجتماعات مؤتمر عدم الانحياز حققت حتى اليوم جانبا من جوانب الحرية.. ولو أنه جانب ضعيف رمزى.. وهو جانب توجيه كلمات إلى الإدارة الأمريكية والإدارة السوفيتية بأسلوب أكثر حرية فى المصارحة.. وهو أسلوب محرم على المنحازين.

وسكت الشاب برهة كأنه يجتر ما سمعه من كلمات ثم قال:

ـ إنك تصر على أن الهدف الأول لثورة ٢٣ يوليو.. وهو التخلص من الاستعمار لم يتحقق حتى اليوم.. فكيف تتصور أنه يمكن تحقيقه؟

وقال العجوز فى حدة كأنه زهق من طول الكلام :

ـ قلت لك : إن تاريخ الثورة هو تاريخ خطوات لم نصل بها إلى أهدافها.. فلنستمر فى الخطوات إلى أن ننجح فى خطوة.. وكى نستمر يجب أن نعيش الثورة ولا نتجاهلها مستسلمين للحالة التى أصبحنا نعيشها.. والثورة لم تعد فى حاجة إلى

عمليات الهـدم أو عمليات انقلابيـة.. فقد كان سـهـلا عليها منذ بدأت القيام بالهدم وتحقيق الانقلابات.. ولكنها اليوم فى حاجة إلى الفكر الثـورى.. والتـخطيط الثـورى.. حتى نـحقق أهدافـا ثورية.

وعاد الـشاب سـاكتـا وطالت مدة سكوته بينمـا استـرخى العجوز كأنه يريح لسانه من مشقة الكلام.. إلى أن عاد الشاب يقول :

ـ لنتـرك الكلام عن الهـدف الأول من الأهداف الستـة التى أعلنتها الثورة.. ونتكلم فى الهـدف الثانى.. وهو هدف «القضاء على الإقطاع».

وقال الـعجوز وهو يـقوم منتـفضا ويـبتعـد كأنه يفـر من الشاب:

ـ لنترك هذا الهدف الثانى إلى لقائنا التالى.. فلسانى لم يعد يحتمل مزيدا من ثقل الكلام.

القضاء على الإقطاع

٣

انطلق الشاب بمجرد أن التقى بالعجوز قائلا في حدة كأنه يتحفز للدفاع عن نفسه :

ـ لقد تحدثنا في لقائنا السابق عن الهدف الوطني الأول من الأهداف الستة التي حددتها ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايتها.. وهو هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه.. وقد أصررت أنت أن هذا الهدف لم يتحقق حتى اليوم.. ولكنك لا تستطيع أن تدعى أن الهدف الثاني من أهداف الثورة الستة لم يتحقق أيضا.. وهو هدف «القضاء على الاقطاع».. فقد كانت مصر قبل الثورة تعيش وكأنها مجموعة من الدول.. أو مجموعة من الولايات.. كل ولاية تشمل آلاف الأفدنة يملكها شخص واحد أو تملكها عائلة واحدة.. وكل ولاية يستقل بها صاحب الأرض استقلالا كاملا.. وله حق السيطرة الكاملة على شعب هذه الأرض.. أى كانت كل ولاية يحكمها ديكتاتور.

ولم تكن الحكومة المصرية سوى حكومة فيدرالية تمثل وحدة أصحاب أرض هذه الولايات لتحقيق مصالحهم العامة

التى تشملهم جميعا.. وكانت الخلافات السياسية التى تشهدها مصر هى فى الواقع تمثل الخلافات بين رؤساء الولايات الزراعية.. وكانت الديمقراطية التى كنا ندعيها تقوم على الاحتفاظ بقوة أصحاب الأرض الذين يملكون السيطرة على المجموع الأكبر من الناخبين الذين يعيشون على أرضهم.. وقد قامت - أيامها - كثير من المحاولات الثورية الوطنية للتخلص من هذا الواقع القائم.. ولكنها كانت محاولات عاجزة.. إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو، فكان أول ما حققته هو القضاء على هذا الاقطاع لتقيم من مصر دولة زراعية واحدة تخضع لسيطرة شعبية واحدة.. وحققت ذلك بالاستيلاء على أرض الولايات الزراعية وابعاد اشخاص الديكتاتورية الزراعية.. ثم قامت بتوزيع أرض مصر على من يزرعها من صغار الفلاحين.. كل فلاح أصبح مالكا لخمسة افدنة.. بل أنها تطورت إلى أبعد من ذلك خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعى نتيجة التحايلات التى حاول أن يفرضها الطامعون فى الأرض.. فقد كان قانون الإصلاح الزراعى قد أباح ملكية ثلاثمائة فدان كملكية فردية خاصة.. فاضطرت الثورة نتيجة مواجهتها هذه التحايلات إلى تخفيض مساحة الملكية الخاصة من ثلاثمائة فدان إلى مائتى فدان.. ثم عادت وخفضتها إلى مائة فدان.. ثم إلى خمسين فدانا لا غير.. فهل تستطيع أن تنكر بعد ذلك أن ثورة ٢٣ يوليو قد حققت الهدف الثانى من أهدافها الوطنية الستة التى أعلنتها.. وهو هدف القضاء على الإقطاع..

وقال العجوز فى هدوء وهو ينفث دخان الشيشة :

- إن كل ما حدث هو القضاء على المجتمع المصرى القديم

وإقامة مجتمع مصرى جديد فى كل مقوماته ولكن الإقطاع لم يقض عليه.. كل ما حدث هو أن انقلب هذا الإقطاع من إقطاع طبقى يمثل دكتاتورية أصحاب الأرض إلى إقطاع حكومى أى إقطاع «ميرى» يمثل ديكتاتورية الحكومة..

وصاح الشاب وهو يواجه العجوز بنظرات الاتهام :

ـ إنك تعيش الفكر الرجعى كبقية العواجيز.. ولا يمكن أن تؤمن وتعترف بأى تطور.. ورغم ذلك فما هى الدوافع والأسباب التى أقمت عليها اقتناعك بأن الثوة لم تحقق القضاء على الاقطاع؟

وقال العجوز وهو لا يزال هادئا :

ـ تستطيع أن تراجع تاريخ تطبيق قانون الإصلاح الزراعى منذ بدأ حتى ترى أنه لم يصل بعد إلى القضاء على الواقع الاقطاعى.. وأولا عليك أن تحدد معنى الاقطاع.. وستجد أن معناه الأساسى هو السيطرة على وسائل انتاج الأرض التى تحقق الاستيلاء على الدخل الذى يحققه رأس المال.. أى ما تحققه الأرض.. وكان كل اقطاعى يعتمد على تنظيم وإدارة كل الولايات الزراعية التى يملكها مهما اتسعت مساحتها.. ويختلفون فى مدى التعسف البشع بالفلاحين الذين يعتمدون عليهم فى زراعة الأرض.. وفوجىء المسئولون عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى بأن ٨٥٪ من مساحة الأرض التى استولوا عليها من الاقطاعيين هى أراض مؤجرة لصغار الفلاحين.. ولكنه ايجار يقوم على نظم عجيبة.. فقيمة الإيجار لا تحدد مسبقا عند توقيع العقد ولكنها تحدد وفقا للانتاج.. ووفقا للثمن الذى تحدده السوق لهذا الانتاج.. وذلك حتى

يضمن المالك نصيبه من هذا الثمن.. وهو دائما النصيب الأكبر الذى لا يترك للمستأجر أكثر من القدرة على الاستمرار بحياته.. وفى الوقت نفسه لم يكن المستأجر حرا بالنسبة للأرض التى يستأجرها بل كان يخضع خضوعا كاملا لأوامر ممثل المالك.. أى لناظر الخاصة أو للخولى.. وهو الذى يحدد كل ما يخص الأرض.. أى هو الذى يحدد ما يزرع وما تتطلبه زراعتها.. وفى الوقت نفسه هو الذى يمد الفلاح بكل ما تحتاج إليه زراعة الأرض ويضاف ثمنها إلى قيمة الإيجار.. أى أن المستأجر كان يعيش بكل مسئولياته تحت إرادة المالك.. ورغم ذلك فقد كان تحمل المالك لمسئولية إدارة الأرض واستسلام الفلاح لهذه الإدارة هو الذى يحقق ارتفاع قيمة الانتاج الزراعى الذى كانت مصر تعرف به.. وعندما اكتشفت الإدارة الثورية هذا الواقع الذى كان قائما.. واقتنعت فى الوقت نفسه بأن الفلاح لا يمكن أن يستقل بذاته لزراعة خمسة افدنة إلا داخل تنظيم إدارى عام يطبق على آلاف الأفدنة حتى يستطيع أن يحقق زيادة الانتاج.. لذلك قررت الدولة أى الحكومة أن تتحمل مسئولية المالك الاقطاعى فى السيطرة على إدارة استغلال الأرض.. وقد استطاعت فعلا فى بداية سنوات الإصلاح الزراعى أن تحقق زيادة فى إنتاج الأرض.

وصاح الشاب ساخطا :

ـ هل تقصد أن الثورة عدلت عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى؟

وقال العجوز ميتسما فى استسلام :

ـ كل ما حدث أن الفلاح الصغير أصبح يحمل لقب «مالك»

بعد أن كان يحمل لقب «مستأجر» ولاشك أن الثورة حققت للمالك دخلا أكبر مما كان يحصل عليه المستأجر.. حتى أنها قررت أن تكون هيئة مؤسسة الاصلاح الزراعى هيئة مستقلة عن الحكومة حتى تتحرر من القوانين واللوائح الحكومية وتستطيع أن تعطى أكثر للفلاح.. ولكن هذا الاتجاه لم يستمر سوى عامين وانتصرت عليه بعد ذلك العقلية الإدارية الحكومية التى تكاد تعتبر كل الفلاحين كأنهم موظفون حكوميون.. وبدأت بهيئة الإصلاح الزراعى نفسه فأحالتها إلى هيئة حكومية بعد أن كانت هيئة مستقلة عن الحكومة.. وكل العاملين فيها اصبحوا من الموظفين الرسميين بعد أن كانوا عاملين فى مؤسسة خاصة قائمة بذاتها.. والمرتب الحكومى له تأثير خاص على الموظف.. فهو لا يعتبره نتيجة عمل أو إنتاج قدمه بل يعتبره حقا له فى مال «سايب» لا صاحب له ومن حقه أن يحصل عليه حتى بلا عمل ولا إنتاج. لذلك ترك الفلاحون الارض وتزاحموا للحصول على المرتب الحكومى.. والعقلية الحكومية لا تعتبر المرتب قيمة لعمل أو إنتاج بل تعتبره رشوة لإسكات المطالبين.. لذلك فتحت أبواب الوظائف للفلاحين.. وارتفع عدد العاملين فى هيئة الإصلاح الزراعى خلال السنوات من مائتى موظف فى مؤسسة حرة إلى ٧٢ ألف موظف فى مؤسسة حكومية.. وباقى الفلاحين نثروا كموظفين فى باقى المؤسسات الحكومية.. وضاع الانتاج الزراعى المصرى بعد أن هجر الفلاح الأرض.

وصاح الشاب بأعلى صوته :

ـ ولكن الفلاح لا يزال فى الارض ولا يزال يزرعها.

وقال العجوز وهو يتنهد فى حسرة :

- إن الفلاح الذى بقى فى الأرض سواء استسلاما لطبيعته المتعلقة بالأرض أو لأنه عجز عن الوصول إلى وظيفة تأخذه من على الأرض.. هذا الفلاح فقد كل دوافع زراعة الأرض لأنه فقد حرية امتلاك الثمار.. وأقوى دوافع الفلاح للعمل هو احساسه بأن ما يزرعه سيكون ملكا له.. ومنذ أن ينثر البذرة على الأرض وهو فى انتظار التباهى بملكية ثمار هذه البذرة.. وفى انتظار التباهى بإقبال التجار عليه ومحاباته والتزلف إليه ليبيع لهم ما تحايل على الأرض حتى طرحته.. وهو لا يتأثر بالثمن الذى يبيع به.. ويعتبر أن الله هو الذى يحدد نصيبه.. إنما يعيش متأثرا بزهوه بملكية ما أنتجه.. ولكن الدولة حرمته من الزهو بملكيته لإنتاجه وفرضت عليه أن يسلم كل إنتاجه لتحتفظ به فى مخازنها وتتولى هى بيعه.. وتحدد له نصيبه.. أى أنه أصبح يحس وكأنه يزرع للحكومة ولا يزرع ليزهو بنفسه.. وكانت النتيجة أن بدأ حماسه يهبط فى زراعة الأرض.. وهبط إنتاجه إلى الحضيض.. خصوصا زراعة المحاصيل التى تستولى عليها الحكومة كالقطن أو القمح أو الأرز أو الذرة.. وقد يتحمس لزراعة انتاج لا تستولى عليه الحكومة فيزرع نباتات الخضروات كالبامية والملوخية والسبانخ أو يزرع الفاكهة.. لأنها نباتات تحقق له الإحساس بحرية الملكية.. ولهذا فنحن اليوم لسنا فى حاجة إلى استيراد الملوخية مثلا.. لأننا ننتج منها ما يكفى مصر ولكننا أصبحنا فى حاجة إلى استيراد أكثر من ٦٠٪ مما نحتاجه من القمح

لأن الفلاح فقد إحساسه بملكية ما يزرعه منه.. رغم أنه أصبح مالكا للأرض..

وقال الشاب ساخرا :

ـ كأنك تعتبر نفسك خبيرا فى علم النفس.. وتعتبر أن قانون الإصلاح الزراعى أصاب الفلاح بحالة نفسيه أبعدته عن الأرض التى يزرعها.

وقال العجوز فى إصرار :

ـ إن المجتمع الفلاحى تطور بعد الثورة إلى مجتمع أرقى وأقوى بعد أن تحرر من سيادة ديكتاتورية الإقطاع.. وإذا كان قد أصبح خاضعا لسيادة الدولة فهى سيادة لا تنكر شخصيته ولا تنزل بها إلى مستوى العبيد كما كان يعيش أيام الإقطاع.. وقد زودت الدولة هذا المجتمع الجديد بالتعليم المجانى وأنارت حياته بالكهرباء وأوصلت إليه مياه الشرب الصافية حتى لا يشرب من الترعة.. و.... و.... ولكن الدولة فى كل ما تقدمه للفلاح لا تحسب حساب استمرار ارتباطه بالأرض.. ومثلا... لقد كان الإقطاع يحرم الفلاحين من الالتحاق بالمدارس لأنه يؤمن بأن التعليم يبعد الفلاح عن الأرض.. ولم يظهر ـ أيامها ـ من أبناء الفلاحين المتعلمين سوى أفراد قلائل يعتبرون ظواهر تناقض المجتمع الفلاحى.. ثم جاءت الدولة ففتحت أبواب التعليم المجانى أمام المجتمع الفلاحى..وأصبح بين أبناء صغار الفلاحين من يتخرج مهندسا أو طبيبا أو أديبا أو.. أو... والذين لم يتخرجوا فى الجامعات كانوا قد التحقوا بمدارس يتعلمون فيها حرفة.. وكل ذلك دون أن تقيم الدولة مدارس لتعليم الفلاحة والرقى بها.. وكانت النتيجة أن تحقق

ما كـان يخشـاه الاقطاعيـون وهو ابتعـاد الفلاح عن الأرض.. وعلاوة على ذلك فـإن وصول الكهرباء إلى المجتـمع الفلاحى أدخل التليـفـزيون إلى كل بيت.. والتليـفـزيون لا يعـرض أبدا ما يدفع الفـلاح إلى الزهو بأرضه والتمسك بهـا.. بل كان كل ما يعرضه تحريض له على أن يتـرك الأرض ويبحث عما يوفر له حياة أفـضل.. وأكثر من ذلك.. أن تطور الحالة الاقـتصادية جعل الفلاح الصغير يفضل أن يكون فلاحا أجيرا عن أن يكون فلاحـا مالكا.. لأن أجـر العامل الفلاح ارتفع إلـى ثلاثة وأربعة جنيـهـات فى اليـوم أى يحـقق له دخـلا أعلى من الدخل الذى يحققه وهو مالك لفـدان أو لخمسة أفدنة من الأرض.. ثم هناك السبب الأقوى لما وصلنا إليـه من عجز زراعى وهو أن الثورة قررت أن تجـعل من مصر دولة صناعـية.. فانتـقل الفلاح من الأرض إلى المصنع ـ بلا تقدير سليم للواقع ـ وكـانت النتيجة أن أصبحنا دولة زراعية ضعيفة ودولة صناعية أضعف.

وقاطع الشاب كلام العجوز كأنه يشفق عليه من حدته :

ـ مهـما عددت من مشـاهد عجز الثورة بعـد أن قضت على الإقطاع فـإن الواقع يشـهـد بأن الفلاح لا يـزال يمثل أغلـبيـة الشـعب المصـرى ولا تزال أغلبيـته مـرتبطة بالأرض.. فكيف ننقذ هذه الأرض ونحقق باستغلالـها نهضة مصر.. هل نطالب بإلغاء قوانين الإصلاح الزراعى؟

وقال العجوز فى تأكيد :

ـ لا.. أبدا.. إن كل ما أطالب به هو البـدء من جديد فى إعداد قـانون الإصلاح الزراعى.. حـتى لا يكون مـجـرد انتقـال من الإقطاع الطبقى إلى إقطاع الدولة.. وأطالب بأن يقتصر القانون

الذى تصدره الدولة على تحديد ملكية الأرض الزراعية بالنسبة للفـرد.. حتـى تحول دون الاقطاع الزراعى.. وبـعد ذلك يتـرك الأفراد فى منتهى حرية إدارة واستغلال الأرض التى يملكونها زراعيـا.. وأعتـقد أن هذا ما تـتجه إليـه الدولة.. ويوسف والى وزير الزراعة يبذل مـجهودا مضنياً فى إطلاق حرية مـسئولية أصـحاب الأرض.. بـل أنه بدأ الإتجاه إلـى تكوين الجـماعـات الزراعيـة التى تملك الأرض باسم الجماعـة لا باسم الفرد.. أى أننا ننتقل من الإقطاع الطبـقى إلى إقطاع الدولة ثم إلى الإقطاع الجـمـاعى وهو الإقطاع الأقـرب إلى صيـانة الهـدف الثـورى بالقـضـاء على الديكتـاتورية الاقطاعـيـة لأن قـوة الجمـاعـة لا تنحصـر فى فرد يمكن أن يفـرض نفسه ديكـتاتورا.. وعلى العـموم فـإن كل الدول الثـورية فى العـالم الاشتـراكى بدأت بالاستـيلاء على الأرض وتحـريرها من الاقطاع ولكن كل هذه الدول عجـزت عن الاحتفاظ بقـيمة انتاج الأرض فـبدأت تدخل تعديلات كثيرة فى قـوانين الاصلاح الزراعى تمنح حرية أكثر لمن يـملك الأرض.. يحـدث هذا حـتى عـلى أرض الاتحـاد السوفيتى.

وسكت الشاب طويلا كأنه يستعيد ما سمعه ثم قال :

ـ لنتحـدث الآن فى الهدف الثالث الذى حـددته الثورة لحل القضيـة الوطنية.. وهو هدف «القضاء على الاحـتكار وسيطرة رأس المال»..

وقال العجوز وهو يقفز مبتعدا :

ـ دعنى الآن حتى أريح لسانى من ثقل الكلام.



القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال

٣

قال الشاب كأنه يتحدى العجوز :

- إنك تصر على أن كل ما تعانيه مصر يرجع إلى أنها تعيش متاعب حالات لا تربطها بقضايا وطنية.. وأن أى حالة لا يمكن أن تحل إلا إذا كسبت مصر أولا القضية التى فرضت هذه الحالة.. وعندما طالبتك بأن تحدد لى مضمون هذه القضايا الوطنية وقسمتها إلى ستة أهداف لم يتحقق اى هدف منها حتى اليوم.

رغم مرور أكثر من أربعة وثلاثين عاما على بداية الثورة.. فالهدف الأول وهو «القضاء على الاستعمار وأعوانه» أصررت فى أحاديثك السابقة أنه لم يتحقق.. والهدف الثانى وهو «القضاء على الإقطاع» أصررت أيضا أنه لم يتحقق إلا فى حدود انتقاله من اقطاع طبقى إلى اقطاع حكومى.

ونصل فى حديثنا اليوم إلى الهدف الثالث من الأهداف الستة التى حددتها الثورة.. وهو هدف «القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال».. ولا أظن أنك ستنكر أيضا أن هذا الهدف قد تحقق.. فإن كل رأس المال المصرى كان يقع قبل

الثورة تحت الاحتكار الأجنبى.. حتى أرض مصر الزراعية التى كانت تمثل النسبة الكبرى فى رأس المال المصرى، كان كل انتاجها خاضعا للاحتكار الأجنبى.. والأجانب هم الذين يحددون ثمن القطن وثمن القمح وثمن كل المنتجات الزراعية حتى ما يستهلك منها محليا.. وكانت مصر كلها تعيش فى قبضتهم وتحت رحمتهم أو تحت رحمة الظروف التى تحيط بهم لا الظروف التى تحيط بنا.. وقد استطاعت الثورة أن تتخلص من كل هؤلاء الأجانب وطردتهم من مصر مع كل المؤسسات التى كانوا قد أقاموها لتحقيق أطماعهم.. ومعنى هذا أن الثورة قد حققت فعلا الهدف الثالث من اهدافها الستة وهو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة ويحلق فى الشاب ساخرا من عقليته :

ـ حتى هذا الهدف لم يتحقق حتى اليوم.. كل ما حدث هو أن ممثلى رأس المال الأجنبى نقلوا إقامتهم من داخل مصر إلى خارجها.. دون أن يفقدوا قوة احتكارهم للاقتصاد المصرى وسيطرتهم عليه.. وقد حاولوا فى البداية الاعتماد على مؤسسات أو شركات اقتصادية تبدو فى مظهرها كأنها مصرية خالصة.. ولكنها فى الواقع تقوم ممثلة لرؤوس أموال أجنبية.. وقد تنبهت الثورة إلى هذه المؤسسات والشركات التى تحتفظ بالمظهر المصرى وهى خاضعة للسيطرة الأجنبية فقضت عليها بأن فرضت عليها التأميم.. ماذا يعنى التأميم؟.. إنه يعنى سيطرة الدولة.. وقد انتقلت السيطرة على التعامل الاقتصادى إلى موظفى الدولة دون أن يكون لديهم أى تخطيط

جديد للتخلص من الاحتكار وسيطرة رأس المال.. ووجدوا أنفسهم مضطرين إلى السير فى نفس الطريق القديم الذى كان يفرض نفسه قبل الثورة وخصوصا فى الاستسلام لرأس المال الأجنبى.. وقد وجدوا أن هذا الطريق يمنح رجل الأعمال الذى يعتبر وسيطا بين رأس المال الأجنبى والمصرى «عمولة».. أى مبلغا من رأس المال نظير الخدمات التى استطاع أن يؤديها.. فكان أن أعتبر موظفو الحكومة أنفسهم من رجال الأعمال الذين يستحقون قبض عمولات على ما يقدمونه من خدمات.. حتى لو كان وضعهم كموظفين رسميين يحرمهم من هذه العمولات فإذا مدوا أيديهم إليها تعتبر رشاوى.. وانتشرت هذه الرشاوى حتى أصبحت مبدأ واقعا لا يقتصر تطبيقه على كبار الموظفين ورؤسائهم بل يشمل كل موظفى الحكومة نظير كافة أنواع الخدمات التى يقدمونها مهما بلغت تفاهتها.. ولأن هذه الرشاوى أصبحت أقرب إلى الحق المعترف به فقد ارتفعت إلى أضعاف أضعاف ما كان يحصل عليه رجال الأعمال فى العهد الراسمالى من عمولات.. ولأن الموظفين لا يستطيعون المجاهرة بما استولوا عليه من رشاوى فلم يكن فى استطاعتهم الاحتفاظ بها داخل مصر على الأقل ليوظفوها فى مشاريع اقتصادية ترفع من مستوى الاقتصاد المصرى.. فكانوا يهربونها ويحتفظون بها خارج مصر.. حتى اصبحت الأموال التى يملكها مصريون فى الخارج توازى أضعاف ما كان يملكه المصريون قبل الثورة بما فيها ما كان يملكه فى الخارج الملك فاروق وبقية أفراد العائلة المالكة.. إن فى الخارج الآن مصريين يعتبرون من أصحاب البلايين

لا الملايين.. بل إن بعضهم تخلى عن التعامل مع مصر حتى يريح نفسه من دوشة الاتهام وأصبح يتعامل ببلايينه مع دول أخرى.. ورأس المال الأجنبى لم يكن يتأثر بدفع هذه الرشاوى فهو يضيفها ببساطة إلى رأس المال الذى تدفعه مصر.. وهناك قصة معروفة لإحدى الشركات الفرنسية كانت قد تقدمت لتحقيق مشروع تطالب به مصر.. وبعد أن كادت تحصل عليه انسحبت عنه.. وسئلت إدارة هذه الشركة فى دهشة عن أسباب انسحابها.. فقالت : إنها وجدت أن قيمة الرشاوى التى فرض عليها أن تدفعها إلى الموظفين المصريين تبلغ ثلث مجموع رأس المال الذى كانت قد خصصته للمشروع ولا تستطيع أن تزيد عليه.. أى لا تستطيع أن تقوم بتنفيذ هذا المشروع.. وفى الوقت نفسه لم تكن الحكومة المصرية تهتم بارتفاع قيمة ما تخصصه من أموال للقيام بأى مشروع.. وخصوصا قيمة ثمن ما تستورده من بضائع استهلاكية.. لأنها كانت تحرص على عدم ارتفاع الأسعار بأن تمولها من باقى ميزانيتها بما تسميه الدعم.. حتى لا يثور الرأى العام المصرى على الغلاء وتحتفظ بهدوئه باحتفاظها بانخفاض الأسعار.. أى أن نسبة كبيرة تتكلفها الدولة من ارتفاع ميزانية أى مشروع ومن مقاومة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، أى نسبة كبيرة مما تسميه الدعم.. تفرض لتغطية قيمة الرشاوى التى يحصل عليها الموظفون المسئولون عن تحقيق أى مشروع أو أى عملية.

وصاح الشاب مقاطعا :

- إنك تتجاهل أن الثورة كانت حريصة منذ يومها الأول

على فرض قوانين تصد الرشاوى وتصد التلاعب بأموال الدولة.. فلا يمكن أن تدعى أن كل ما نعانيه هو نتيجة لأن الرشوة اصبحت حقا فى عهد الثورة.

وقال العجوز فى هدوء :

- إنى لا اقول أن سبب ما نعانيه هو مجرد الرشوة اصبحت حقا.. ولكنى فقط استشهد بمظهر من مظاهر الحالة التى نعيشها.. والقوانين التى فرضتها الثورة لمقاومة الرشوة لم تكن تطبق لحماية الاقتصاد المصرى ولكنها كانت تطبق وفقا للمواقف السياسية لأشخاص المرتشين.. فمن أعتبر موقفه مضادا للثورة سلط عليه قانون الرشوة ومن كانت الثورة مطمئنة إلى موقفه لا يصل إليه هذا القانون مهما جمع من رشاوى.. وأغلبية البلايين المهربة خارج مصر يملكها أشخاص كانوا فى يوم من الأيام من أبرز شخصيات القيادة الثورية.. ومع هذا.. فإن السبب الأساسى لما نعيش فيه من عجز هو أن الثورة أعلنت هدف «القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال» كشعار تؤمن به فعلا ولكنها لم تكن قد أعدت لهذا الهدف أى تخطيط يعتمد على نظرية أو مذهب اقتصادى محدد.. أو يحدد اجراءات محددة.. ولكنها كانت تنطلق عشوائيا.. مما أشاع الفوضى التى أدت إلى عجز الدولة عن تحقيق الهدف.. وقد بدأت الدولة الثورية بأن حصرت هدفها فى الأشخاص الذين كانوا يمارسون الاحتكار والسيطرة على رأس المال.. فتخلصت منهم فعلا ولكنها لم تكن تعتمد على أى تخطيط لما يعقب التخلص منهم.. فكان كل ما حدث هو أن حل محل الأشخاص القدامى أشخاص جدد

يزدادون عنهم فى إطلاق حـرية البطش وحرية الجـشع لأنهم
يمثلون شـخصيات رسـمية تملك قوة فـرض سيطرة الدولة..
وأصبح الواقع الذى تعيشه مصر فى استسلام هو عجز الدولة
عن تحـقيق أى مـشروع تحـقيـقـا كامـلا لا تشوبه الفـوضى
والاستنزاف.. حـتى الرئيس جمال عـبدالناصر نفسـه كان فى
قـمة الحـمـاس لتحـقـيق مشـروع السـد العالى.. ووجـد أنه
لا يسـتطيع تركـيـز الاعـتمـاد على المـؤسـسـات والسلطات
والاجراءات الحكومـية فى تحقـيق هذا المشروع.. فـاتجه إلى
الاعتماد على شخص واحد كان مـعروفا عنه أنه صاحب عقلية
تؤمن بحـرية رأس المـال.. وقادر على تحـقـيق أى مشـروع
ينطلق من هذه الحرية.. أى حرية التـخطيط لاجراءات التنفيذ..
وكان هذا الشـخص قد سبق أن فرضت عليـه الدولة تأميم كل
الشركات التى كـان قد أقامها واستكملت كل سـيطرتها عليه..
ولكن عبـد الناصر اعتـمد عليـه وأصدر أوامره بتـحريم تدخل
الدوائر الحكومية فى أى شـأن من شئون مسئوليـته الخاصة
بإقامة السـد العالى.. أى تركه حراً حريـة الرأسمالى الوطنى
فى تحقيق مشـروعاته، وهذا الشـخص هو عثمان أحمـد عثمان
مؤسس شركات المـقاولون العرب، وقد استطاع فعـلاً بحريته
أن ينجح فى تحقـيق المسئوليـة التى عهدها إليه لإقـامة السد
العالى وأروى لك هـذه القصة القـديمة لاستـشهـد بأن الثورة
عندما أعلنت هدف «القضـاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال»
لم تضع حتى اليوم النظرية أو المذهب الاقتصادى الآخر الذى
يفرض على رأس المال أو على اجراءات تحـقيق المشروعات..
إنما استمرت حتى اليـوم تعيش عشوائيا حتى تتناقض فى كل

اجراءاتها وما تصدره من قوانين اقتصادية.

وقال الشاب كأنه يقاوم الاقتناع بما يسمعه :

- إن ثورة ٢٣ يوليو اختارت النظرية الثابتة التى تفرضها على الاقتصاد المصرى بكل تطبيقاته واجراءاته.. وهى النظرية التى أعلنت بها أن مصر أصبحت دولة اشتراكية.

وقال العجوز ساخرا :

- إن الدوافع التى دفعت الثورة إلى إعلان النظرية الاشتراكية.. لم تكن دوافع اقتصادية قائمة على دراسة كاملة لوضع مصر الاقتصادى وما يجب أن يقوم عليه.. ولكنها كانت دوافع سياسية تقوم على الموقف المصرى السياسى بالنسبة للجبهة الراسمالية.. أى الجبهة الأمريكية.. أو الاشتراكية.. أى جبهة الاتحاد السوفيتى.. ولذلك فقد تطور الوضع الاقتصادى الاشتراكى فى مصر تطورا عشوائيا يقوم على تطورات الموقف السياسى.. ولذلك لم تحقق الاشتراكية كيانا اقتصاديا ثابتا لمصر يحقق أهداف الثورة.. وعندما وصل الموقف السياسى إلى العودة للتعامل مع الجبهة الراسمالية.. بدأت الاشتراكية تتطور نحو الراسمالية.. ومثلا.. فرضت الدولة أخيرا رسوماً على الافراد للمرور فى الطرق الطويلة الجديدة التى تنشئها.. كما بدأت تدعو إلى فرض الجهود الذاتية لتحقيق المشروعات اى أن يقوم بها الأفراد أنفسهم لا حكومة الدولة وأن يدفعوا تكاليفها من تجميع رؤوس الأموال الخاصة لا من راس المال العام وكما تطالب بتبرعات الافراد لسداد الديون أو لتغطية ميزانية الدعم.. و.. وكل هذه من مظاهر المجتمع الراسمالى لا المجتمع الاشتراكى.

وصاح الشاب فى ثورة :

ـ كأنك تطالب بأن يعود الوضع الاقتصادى المصرى إلى ما كان عليه قبل الثورة.. أى وضع الاحتكار وسيطرة رأس المال..

وارتفع صوت العجوز فى ثورة أعنف :

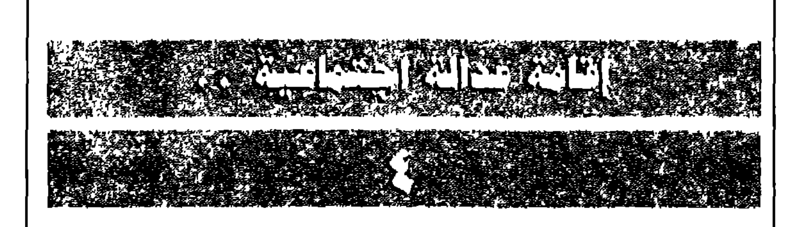
ـ لا.. إن ما أطالب به هو أن نعيش ثورة يوليو اقتصاديا كأننا فى بدايتها.. وكل الثورات العالمية حققت بسرعة فرض نفسها على هدم كل ما كان قائما.. ولكنها تستغرق سنوات طويلة حتى تتم بناء كيانها الاقتصادى الذى يتقدم بالوضع الوطنى إلى الأفضل والأعلى.. كما حدث فى الثورة الفرنسية.. والثورة الأمريكية.. وكما أن الثورة الماركسية فى الاتحاد السوفيتى لا تزال تحاور استكمال قوة كيانها الاقتصادى.. وكل ما نعانيه من عجز هو نتيجة تجاهل أننا لا نزال نعيش ثورة ٢٣ يوليو.. لقد فقدنا الروح الثورية والفكر الثورى الذى يمكن أن يلهمنا الإبداع الاقتصادى الذى نبنى به الكيان الذى طالبت به الثورة.

وسكت الشاب طويلا كأنه لم يعد يستطيع مقاومة اقتناعه بما سمعه.. ثم قال :

ـ وما رأيك فى الهدف الرابع الذى حددته الثورة ضمن أهدافها الستة.. وهو هدف «إقامة عدالة اجتماعية»..

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

ـ دعنا نهضم أولا ما تحدثنا فيه وتستوعبه عقولنا قبل أن ننتقل إلى الهدف الرابع..



قال الشاب كأنه يتحفز لمعركة أخرى مع العجوز :

ـ لقد ناقشنا حتى اليوم ثلاثة أهداف من الأهداف الستة التى أعلنتها ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايتها لحل القضية الوطنية.. وانتهينا بإصرارك على أن الأهداف الثلاثة لم تتحقق حتى اليوم.. ورغم ما تحملته من متاعب هذا الإصرار فإنى أريد أن انتقل بمناقشاتنا إلى الهدف الرابع من أهداف الثورة.. وهو هدف «إقامة عدالة اجتماعية» ولا أعتقد أنك ستصر على أن هذا الهدف أيضا لم يتحقق.

إن مصر تعيش وضعا اجتماعيا يختلف اختلافا كاملا عن الوضع الاجتماعى الذى كانت تعيشه قبل الثورة.. وصحيح أنه لا يزال مجتمعنا قائما على أغنياء وفقراء.. ولكن الأغنياء لم يعودوا بشوات وبهوات.. والفقراء لم يعودوا عبيدا وحفاة.. والفلاح أصبح اليوم يستطيع أن يتحدى صاحب الأرض وهو آمن.. والعامل سواء عن طريق النقابة العمالية أو عن طريق التعبير عن نفسه يستطيع أن يتحدى صاحب رأس المال..

وحتى لو كان صاحب رأس المال هو الحكومة نفسها.. و.. و.... أى أن العدالة الاجتماعية قد تحققت بفرض القوانين وتحديد السلطات بل وصلت العدالة إلى حد الاستغناء عن القوانين والسلطات.

وقال العجوز وبين شفتيه ابتسامة ساخرة :

- لقد سبق أن قلت لك : إن ضعف الثورة فى تحقيق أهدافها كان نتيجة أنها حصرت نفسها فى مظاهر الحالات التى واجهتها دون أن تصل إلى بواطن كل حالة لتجعل منها قضية وطنية تسعى إلى كسبها.. وكما سبق أن قلت لك أن الثورة اكتفت للتحرر من الاستعمار الأجنبى بالتخلص من مظهر حالة الاحتلال العسكرى.. دون أن تصل إلى كسب قضية الواقع الاستعمارى.. وهو واقع الاحتلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. فكذلك حصرت نفسها فى اقامة العدالة الاجتماعية على مواجهة مظاهر حالة المجتمع الذى كان قائما، وقد بدأت الثورة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالقضاء على الطبقة القيادية التى كانت تحكم المجتمع.. بحرمانها من سيطرتها على الأرض وعلى رأس المال القومى.. ولكنها لم تكن قد حددت صورة مجتمع جديد قائم على مذهب محدد وتنظيم واقعى.. فكانت النتيجة أن ظل كل المجتمع يخضع لطبقة واحدة حاكمة.. وإن كان قد تغير كيان الطبقة القديمة إلى كيان طبقة أخرى.. ولم تقم هذه الطبقة الجديدة على العدالة الاجتماعية بل قامت على أساس السيطرة على الحكم كما كانت قبل الثورة.. حتى أصبح يقال : إن المجتمع المصرى أصبح يقوم على طبقة عسكرية حاكمة وطبقة مدنية محكومة..

أى أن الثورة لم تواجه قضية اجتماعية ولكنها واجهت حالة اجتماعية اكتفت بالقضاء على مظاهرها.. دون أن تصل إلى كسب القضية الاجتماعية التى تقوم عليها هذه الحالة.. فمثلا..

كانت من أول المظاهر التى قررت الثورة إلغاءها هو مظهر «الطربوش» الذى كان مفروضا أن يضعه كل طالب على رأسه إذا دخل المدرسة.. ومفروضا على كل موظف.. ومفروضا على كل فرد فى أى لقاء رسمى كمظهر من المظاهر الاجتماعية المفروضة.. ولكنها ألغت الطربوش دون أن تختار أى غطاء رأس يحل محله لاستكمال المظهر الرسمى للمجتمع المصرى.. كما أن رأس الإنسان فى حاجة غالبا إلى التغطية من عنف الشمس والهواء.. أى أن القيادة الثورية لم تقرر مثلا اختيار العمة أو اللبدة أو الطاقية أو العقال الذى لا تزال كثير من الدول العربية تتخذه غطاء رسميا لراس أهل المجتمع، ولم تبتكر أى غطاء للراس تعترف به ولو كان أقرب إلى القبعات العسكرية.. وكانت النتيجة أن أصبح غطاء الراس أحد عناصر تشويه المجتمع المصرى.. فبعض الأهالى اختار القبعة بدلا من الطربوش.. أو «البيريه» أو أى غطاء يخطر على باله ولو كان مجرد قطعة من القماش يلفها فوق رأسه..

وإن كان المجتمع الرسمى لا يسمح بتغطية الرأس ولا تدخل إليه إلا براس مكشوف.. وحدث أيضا أن ألغت الثورة كل مظاهر الزى أى البدلة التى فُرضَ أن يرتديها كل من يشترك فى أى جمع رسمى.. كالبدلة المقصبة بالذهب التى كان يرتديها الوزير.. أو بدلة الردنجوت أو الفراك أو الاسموكنج التى يرتديها أفراد المجتمع القيادى فى المناسبات

الرسمية.. ولم يلغ هذا الزى كمـبدأ اجتماعى تؤمن به الثورة.. بل أن الثورة اسـتمرت سنوات دون أن يخطر على بالهـا إلغاء هذه الأزياء.. إلى أن قام الرئيس جمال عبد الناصر باول رحلة خارجـية رسميـة له.. وكانت رحلة بدعوة من الرئيس «تيـتو» إلى يوغسلافـيا.. وقد صحبه وفـد كبير كنت أنا شخـصيا من بين أفراده.. وصدرت إلينا تعليمات بأن يعد كل واحد من أفراد الوفد بدلـتين رسمـيتـين لنفسـه.. أقرب فى زيهـما إلى طراز البدلة الاسـموكنج.. وإن كـان الخبـراء قد ادخلوا عليـها بعض التعديلات لتختلف عن البـدلة التى كانت تظهر قبل الثورة أيام الملك.. وَعُـيِّنَ التـرزى الذى سـيقـوم بإعـداد هذه البـدلة لكل أعضاء الوفد... وهو ترزى أجنبى كان مـعروفا بانه متخصص فى إعداد ما يلبسه أفراد الطبـقة الراقية أيام زمان.. وقد دفعت أنا شخـصيا مبلـغا كبيـرا قصم ظهرى وأفلسنى لهـذا الترزى حتى يعـد لى البدلتين اللتـين أمرت باعدادهما.. إلا أن سـافرنا فعـلا.. وفى الحفل الرسـمى الساهر الأول الذى أعـده الرئيس «تيتـو» لاستقـبال الوفد وقف جـمال عـبدالناصر أمـام المرآة يرتدى البـدلة الاسـموكنج الرسـمـية التى أعـدت له.. ولكنهـا لم تعجبـه وثار عليها وأمر بالاستغـناء عنها على أن يظهر فى الحفل ببـدلة عسكرية عـادية.. وأبلغنا بهذا القرار فـخلعنا كلنا بدل الاسموكنج وأعـدناها إلى حقائبنا وظهرنا بالـبدلة العادية وضاع علينا الثمن الغالى الذى دفعناه للترزى الأجنبى.. والذى لا يزال يحـز فى نفسـى حـتى اليـوم.. ومـعنى هذا أن إلغـاء الظهور بملابس مميزة لم يكن نتيجـة قضية تعبر عن مبدأ من مبادىء الثورة ولكنه كان نتيجة مظهر من مظاهر حالة خطرت

أمام عبدالناصر.. وأحب أن أقول لك أنى أؤيد تأييدا مطلقا إلغاء الطربوش كغطاء رسمى للرأس المصرى.. فهو ليس زيا مصريا ولكنه زى مقتبس عن الزى التركى العثمانى كما أؤيد تأييدا مطلقا إلغاء الزى الخاص بأفراد المجتمع الحاكم.. لأنه أيضا زى مقتبس عن مجتمعات أجنبية.. ولكنى أتحسر على عدم محاولتنا استبدال المظهر الذى نرفضه بمظهر نقتنع به ويحل محله.. ماوتسى تونج عندما أقام المجتمع الصينى الجديد بعد الثورة وضع زيا موحدا تعترف به الدولة رسميا لكل أفراد الشعب من أوله إلى آخره.. وكم كنت أتمنى أن تختار الثورة زى الجلابية كزى رسمى نعترف به.. فإنى إلى اليوم لا أرتاح ولا أنعم بنفسى إلا وأنا أرتدى الجلابية.

إنك تستشهد بمظاهر تافهة لا قيمة لها فى بنيان المجتمع المصرى الذى أقامته الثورة.. ما قيمة غطاء الرأس أو الزى الذى يرتديه الناس بكل طبقاتهم فى التأثير على الكيان الاجتماعى.. وكنت تستطيع أن تستشهد مثلا بما فرضته الثورة بمجانية التعليم.. لقد أصبح التعليم حقا لكل أفراد الشعب وهو ما حقق بناء مجتمع مصرى جديد راق متحضر كان لا يمكن أن يصل إليه الشعب بلا ثورة.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة فى هدوء دون أن يزعجه سخط الشاب :

ـ حتى بالنسبة للتعليم فقد واجهت الثورة حالة قائمة دون أن تتخذ من هذه الحالة قضية تسعى إلى كسبها.. لقد كان التعليم فى مصر مقصورا على أفراد الطبقة الغنية أو الطبقة القادرة على دفع الثمن.. إلا فى حالات يندر الأخذ بها يتقدم

فيـها صبى يحمل شـهادة فقر ويتـميز بتفـوقه فى استيـعاب العلم.. وقضت الثـورة على هذا المظهر بإصدار قرار بمـجانية التعليم.. وأصبح التـعليم مباحا للقادرين وغـير القادرين.. ولو كـانت الثورة قـد اعتـبـرت أن التعليم قـضـية وطنيـة تتطلب دراسـات وتخطيطات واسـعة حـتى يشـمل كل أفراد الشـعب لبدأت تحسب عدد المدارس وعدد مقاعد التعليم وعدد الأساتذة المدرسـين ووفرت الامكانيات، وبدأت تتخـذ خطوة بعد خطوة حـتى توفر من الامكانات مـا يكفى لتـعليم كل أفراد الشـعب.. ولكنهـا لم تحاول أن تحـسب وتدرس واكتـفت بمظهر الحـالة لا بأساس القضـية.. ووضعت الألف طالب فى بوتقة تعليـمية لا تتسـع إلا لمائة طالب.. وكـانت النتيـجة أن انهـار مسـتوى التعليم وندر ظهور العبقريات المصرية.

وصاح الشاب وهو أشد سخطا :

- إنك لا تستطيع أن تنكر أن نسـبة التعليم قـد ارتفعت فى المجـتمع المـصرى بعـد الثورة.. حـتى لو كان تعليـم القراءة والكتابة..

قال العجوز ساخرا :

- إن مجـرد القراءة والـكتابة لا يعنى الوصـول إلى العلم.. ولا يكفى لتحـقيق العدالة الاجـتماعـية استجـابة لإرادة شـعب يفهم ويقدر ما هى العدالة الاجتـماعية.. ومع ازدياد نسبة عدد المواطنين المـصريين إلى خمـسين مليونا بالنسـبة إلى زيادة عدد المـتعلمين تجـد أن النسبة لم ترتفع عـما كانت عليـه قبل الثورة.. ولعلك لا تدرى أن الفقير خصوصا بين طبقة الفلاحين لا يزال يهرب من المدرسة لتلقى العلم.. لأنه يخشى أن يسجل

اسمه لدى مـؤسسة حكوميـة فتأخذه إلى التجنيـد عندما يبلغ السن.. وهو لا يزال يهرب من أداء واجبه العسكرى نحو وطنه حتى بعد أن أصبح الجيش المصرى جيشا وطنيا مستقلا.. أى أن الثورة لم تستطع أن تخلق مـجتمعا وطنيـا جديدا.. ثم ماذا كان مـصير الذين تزودوا بنسبـة عالية من العلم؟ إن الأغلبـية أصبحت تمثل مـجموعة من الموظفين الحكومـيين لا يتحملون مسئـوليات محددة ولا يعتـرفون بحقوق مـحددة وخارج هذه الأغلبيـة ارتفعت نسـبة المتـعلمين الذين هاجـروا إلى الخارج لأنهم لا يجدون فى مصر عدالة اجتمـاعية.. إن مصر اصبحت فقـيرة فى مسـتوى التعليم نتـيجة أن الثورة تتـعلق بالمظاهر ولا تتقيد بقضايا.

وعاد الشاب يصيح :

ـ إنك تنسى أن..

وقاطعه العجوز بحدة :

ـ إننى لا أنسى أبدا.. ولكن كل ما حدث بعد الثورة لم يغير من الواقع شيئا ولم يحقق ما نسميه «عدالة اجتماعية».. لا لأن الثورة كانت لا تريد التغيير بل لأنها كانت عاجزة عن التغيير.. فـقد كـانت تغيـر فى المظاهر والعناوين ولا تغـير شـيئـا فى المواضيع.. ومـثلا.. قررت الثورة أن تقـيم فى مصر مجتـمعا صناعيـا بعد أن كانت مقـصورة على مجتـمع زراعى.. ولكنها لم تحاول أن تربط بين المجتـمع الصناعى والمجتمع الزراعى لتقـيم مجـتمعـا وطنيا واحـدا.. ولكنها اكتـفت عنه باستـيراد المظاهر الصناعيـة من الخارج واهمال المجـتمع الزراعى الذى بدأت تعتـبره «موضة» قـديمة لا يليق أن تتباهى بهـا.. وكانت

تستطيع مثلا أن تبدأ بوضع الصناعة فى خدمة الزراعة حرصا على وحدة التطور الاجتماعى.. ولكنها لم تفعل.. وفصلت المجتمع الصناعى فصلا تاما عن المجتمع الزراعى، وكانت النتيجة أن ضاعت شخصية العامل الصناعى والفلاح الزراعى ولا يدرى أى منهما هل هو عامل أم فلاح؟ ولا يستطيع بالتالى أن يتطور إلى الأفضل والأرقى كعامل أو كفلاح.. كل ذلك لأن الثورة تعلقت بالمظاهر الاجتماعية دون أن تتقيد بالواقع الاجتماعى.

وسكت الشاب برهة كأنه يستوعب ما سمعه ثم هم أن يتكلم ولكن العجوز لاحقه قائلا :

ـ أسمع.. إن العدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا وفقا لنظام الحكم القائم.

وقد كان الحكم قبل الثورة قائما على أقلية قوية حاكمة وأغلبية ضعيفة محكومة.. ونفس النظام انتقل كما هو إلى الحكم بعد الثورة مع اختلاف تكوين طبقة الأقلية الحاكمة..

وبصرف النظر عن كل النظريات والمذاهب التى تشكل بناء المجتمعات فإن العنصر الوحيد الذى تقوم عليه العدالة الاجتماعية هو عنصر وحدة الفرصة أمام كل المواطنين.. أى أن كل مواطن يعيش مطمئنا إلى أن الفرصة مفتوحة أمامه لتحقيق أهدافه على قدر امكاناته.. ولم تكن هذه الفرصة قائمة أمامه قبل الثورة إنما كانت الفرصة الوحيدة هى الوصول إلى أحد أفراد الطبقة الحاكمة والاستسلام له.. ولا تزال هذه هى الفرصة الوحيدة القائمة حتى اليوم.. ولذلك فالمجتمع المصرى رغم كل ما شمله من تطورات لم يصل بعد إلى العدالة الاجتماعية.

وقال الشاب فى سخط :

- إنك كما كنت.. لا ترى فى الثورة إلا الفشل..

وقال العجوز كأنه يدافع عن نفسه :

- إنى لا استسلم للفشل لأننى مقتنع بأن ثورة ٢٣ يوليو لا تزال مستمرة وأننا يجب أن نعيشها كأننا فى بدايتها حتى تحقق أهدافها.

وكما هى عادة الشاب فقد سكت طويلا ثم بدأ يطالب بأن يبدأ مع العجوز مناقشة الهدف الخامس من الأهداف الستة التى كانت ثورة ٢٣ يوليو قد حددتها لكسب القضية الوطنية.. وهو هدف «إقامة جيش وطنى قوى»..

وطلب العجوز وهو منهمك تأجيل هذه المناقشة إلى جلسة قادمة.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إقامة جيش وطنى قوى ..

٥

قال الشاب منطلقا وكأن حماسه لا يخفت أبدا:
- إن الهدف الخامس من الأهداف الستة التى أعلنتها ثورة ٢٣ يوليو لتحقيق الوطنية هو هدف إقامة «جيش وطنى قوى».. ولن تستطيع أن تنكر أن الثورة قد حققت هذا الهدف كعادتك فى الإصرار على أن الثورة لم تحقق حتى اليوم أى هدف من الأهداف التى أعلنتها.. تذكر كيف كانت حالة الجيش المصرى قبل الثورة.. ثم كيف أصبحت حالته بعد الثورة.

وقال العجوز بعد أن نفث دخان الشيشة فى هدوء :

- إن الجيش المصرى كان دائما وعبر التاريخ كله هو القوة الرئيسية التى تمثل مصر.. وهى قوة قائمة على وحدة تشكيل الشعب المصرى بحيث لا تؤثر الطائفية فى قوة استقرار هذا التشكيل.. ثم أنها قوة قائمة على زيادة تعداد الشعب المصرى بالنسبة لأى شعب آخر من شعوب المنطقة.. بحيث لا يمكن أن يشعر الجيش بأى نقص فى جمع ما يريد تحقيقه من تعداد أفراده.. أى أنه يمكن أن يكون دائما جيشا فى منتهى القوة..

بالنسبة لأى قوة يمكن أن تقوم داخل المنطقة الجغرافية الواسعة.. ولكن.. تاريخ أى جيش هو تاريخ القيادة العليا التى تسيطر عليه وتستغل وجوده أو تقبر هذا الوجود.. ومنذ انتهاء العصر الفرعونى فى مصر وكل القيادات التى سيطرت على الجيش المصرى كانت قيادات أجنبية.. قيادات غير مصرية تسيطر على الجيش لتحقيق أهداف ودوافع غير مصرية.. والانتصار فى الحرب أصبح ينسب لهذه القيادة الأجنبية كما تنسب الهزيمة إليها رغم أن الذى يحارب هو الجيش المصرى.. ولا أستطيع أن أسرد عليك كل تاريخ القيادات الأجنبية التى سيطرت على الجيش المصرى منذ بداية احتلال الهكسوس لمصر الذى استمر أكثر من مائتى عام.. وأقرب ما فى هذا التاريخ أن صلاح الدين الأيوبى استطاع بالجيش المصرى أن يهزم الغزو الصليبى الذى قامت به مجموعة من الدول الأوربية وأن يحقق جانبا واسعا من الوحدة العربية.. وصلاح الدين الأيوبى ليس مصريا وإن كان عربيا مسلما.. كما أن «محمد على» استطاع أن يصل بالجيش المصرى إلى السيطرة على الجزيرة العربية ووصل به إلى حدود الامبراطورية العثمانية.. إلى أن هزمت قيادة «محمد على». إن القيادة كما قلت هى التى ينسب إليها الانتصار أو الهزيمة.. واضطر القائد «محمد على» أن يقبل الهزيمة والانسحاب نظير ضمان أن يستمر حاكما لمصر ومن بعده ورثته من أفراد عائلته.. ومحمد على لم يكن مصريا ولا حتى ينتمى إلى العرب رغم أنه مسلم.. وقد امتدت سيطرته على الجيش المصرى خلال تتابع أفراد عائلته وكان آخرهم هو الملك فاروق.. ثم..

بعد هذا التاريخ الطويل قامت أول قيادة مصرية خالصة للجيش المصرى بعد أن تحققت ثورة ٢٣ يوليو.. أى لأول مرة منذ أيام الفراعنة أصبح الجيش المصرى قوة تخضع لدوافع مصرية لتحقيق أهداف مصرية.

وصاح الشاب فخورا :

ـ أى أن الثورة حققت الهدف الذى اختارته منذ البداية وهو هدف إقامة جيش وطنى قوى..

وقال العجوز وهو يشد أنفاسه كأنه يهم بكلام طويل :

ـ لاشك أن الجيش المصرى أصبح جيشا وطنيا خالصا لأنه تحرر من أى عناصر أجنبية تشوب قياداته.. وبما أن القيادة مصرية خالصة فهو جيش وطنى خالص.. ولكن القيادة وقعت فى خلل خطير.. فالمفروض أن القوة العسكرية هى قوة تنفيذية تقوم بتنفيذ القرارات التى تتخذها الدولة عن طريق القوة السياسية.. أى أنه ليس من حق القيادة العسكرية مثلا أن تتخذ قرارا بإعلان الحرب.. ولكنه قرار تتخذه الدولة عن طريق قيادتها العامة التى تتولى السيطرة السياسية.. وتقوم القيادة العسكرية بتنفيذ هذا القرار.. ولكن الثورة لم تحدد الكيان العسكرى والكيان السياسى ككيان يقوم كل منهما بذاته.. بل خلطت بينهما.. وأصبحت القيادة العسكرية قيادة سياسية والقيادة السياسية قيادة عسكرية.. وضياع التركيز على التخصص فى حمل المسئولية أدى إلى أن أصبح القائد الأعلى نفسه حائرا بين ما تصل إليه عقليته ـ هو نفسه ـ العسكرية.. وهو ما أدى أيضا إلى الحيرة فى تقييم كل التحركات التى تقوم بها القوات العسكرية ونتائج هذه التحركات.. فانتصار

عام ٥٦ الذى حقق لمصر انسحاب الاعتداء الثلاثى قد يعتبر انتصارا سياسيا رغم أن الجيش تحرك فى مواجهته.. وهزيمة عام ٦٧ أمام إسرائيل تعتبر هزيمة سياسية ولا تنسب إلى الجيش المصرى.. لقد غامر عبدالناصر بالقوات العسكرية فى لعبة أو «بلفة» سياسية أراد أن يحقق بها هدفا وطنيا.. وعندما فشلت اللعبة نسب فشلها إلى هزيمة القوات العسكرية التى لم تكن أصلا قد استكملت أى تخطيط عسكرى.. كما أن نتائج تصدير القوات المصرية إلى اليمن يمكن أن تعتبر نتائج سياسية.. بل أنه حدث تناقض فى مواجهة بعض الأحداث نتيجة هذا الخلط.. فعندما قام انقلاب عسكرى فى دمشق ضد الوحدة مع مصر.. أصدر جمال عبدالناصر قرارا بتحرك القوات العسكرية المصرية للقضاء على هذا الانقلاب.. وربما كان فى لحظتها خاضعا لسيطرة عقليته العسكرية.. ولكنه بعد لحظات أخرى تغلبت عليه عقليته السياسية وأمر بالاستسلام لهذا الانقلاب.. وحتى بالنسبة للوضع العالمى.. فإن تحديد موقف مصر بالنسبة للدولتين العظميين.. أى بالنسبة لأمريكا والاتحاد السوفيتى. تضاربت فيه العقلية السياسية مع العقلية العسكرية.. وضاع تحديد هذا الموقف بين العسكرية التى تريد تزويد الجيش بالسلاح مهما فرض عليها من موقف سياسى.. وبين تغليب التخطيط السياسى الذى ينظر إلى بعيد ويطالب بالصبر التكتيكى إلى أن يحقق الأهداف الوطنية.. وربما كان هذا الخلط بين القوة السياسية والقوة العسكرية هو نتيجة أن ثورة ٢٣ يوليو حققها تنظيم من ضباط الجيش.. وبعد أن تحققت الثورة لم ينحصر الإحساس بالمسئولية

السياسية وتحمل هذه المسئولية على أفراد تنظيم الضباط الأحرار بل شاع بين كل الضباط والقيادات فى الجيش المصرى كله.. وضاعت قوة تخصصهم الذى يفرض الفصل بين تنظيم المسئولية العسكرية وتنظيم المسئولية السياسية.

وصاح الشاب معترضا :

- إن كثيرا من رؤساء الدول العالمية العظمى كانوا من العسكريين.. وليس شذوذا أن تتطور قيادة عسكرية إلى قيادة سياسية..

وقال العجوز مبتسما كأنه يشفق على الشاب :

- هذه حالات تنحصر فى أفراد كما انحصرت فى شخصية ايزنهاور الذى انتقل من قيادة قوات الحلفاء فى الحرب العالمية إلى تحمل مسئولية رئاسة دولة الولايات المتحدة الأمريكية.. بل إن القائد العسكرى قد يفرض عليه أن يكون سياسيا إذا كان يقود ثورة عسكرية.. وأحمد عرابى هزم سياسيا قبل أن يهزم عسكريا وهو يقود الثورة لصد الغزو البريطانى.. ولكن ما يعتبر شذوذا.. هو أن تنتقل كل القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها إلى قيادات سياسية.. وقد وصلت الحالة فى فترة من الفترات إلى أن أصبح العسكريون يتولون معظم الوظائف المدنية العليا.. وتعمد كثير من الضباط أن يخرجوا عن الدراسة العسكرية ويسعوا إلى نيل شهادات جامعية مدنية ليبرروا استيلاءهم عل الوظائف الحكومية العليا خارج الجيش.. وإن كان حتى مع استقرارهم فى مراكزهم العسكرية كانوا يسيطرون على المسئوليات المدنية الحكومية.. وهو شذوذ بدأت مصر تتخلص منه.. بعد أن أعادت التنظيم

العسكرى والسياسى لاستعادة القوة العسكرية والقوة السياسية.. فأصبح العسكرى عسكريا.. والسياسى سياسيا.. وعليه أن يختار بين أن يخصص نفسه للعسكرية أو للسياسة.

وصاح الشاب مقاطعا :

- إننا ما زلنا فى حاجة إلى الجيش لتحقيق مشروعات مدنية.. ولا تزال الإدارة العسكرية تتحمل مسئولية إقامة مشروعات مدنية كإقامة الكبارى أو شق الطرق أو مد خطوط التليفون لخدمة الأهالى.. ونحن نطمئن دائما إلى أن أى مشروع مدنى تتولاه الإدارة العسكرية سينجح ويحقق نتائجه.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة :

- إن الإدارة داخل القوات المسلحة لا تزال هى أقوى وأصلح إدارة مصرية.. فى حين أننا نعانى ضعف وسوء الإدارة فى كل نواحى المسئوليات الحكومية.. ولذلك فنحن لا نزال فى حاجة إلى الاستعانة بالإدارة العسكرية لتحقيق مشروعات مدنية هامة وعاجلة.. والجديد هو أن الإدارة العسكرية تحصر نفسها فى ذاتها العسكرية حتى وهى تقوم بتحقيق مشروعات مدنية دون أن تحاول فرض نفسها بالسيطرة المدنية على مصر أو السيطرة السياسية.. كما كان يحدث فى المراحل التى مضت.

وسكت الشاب برهة كأنه يستوعب ما سمعه من كلام ويحاول اقناع نفسه به.. إلى أن قال :

- إن ما يحيرنى هو أن بعض صحف المعارضة بدأت تطالب بتخفيض الميزانية المخصصة للقوات المسلحة،

واخضاع هذه الميزانية للمراجعة الحسابية أمام المؤسسات الحكومية المختصة.

وقال العجوز مقاطعا وهو يلوى شفتيه سخطا :

- إن هؤلاء المعارضين يتصورون أننا وصلنا فعلا إلى حالة سلام طبيعى.. وإن الجيش المصرى لم يعد مضطرا لأن يعد نفسه لحالة حرب.. وميزانية السلام تختلف عن ميزانية الحرب.

وقال الشاب فى دهشة :

- ألسنا فعلا فى حالة سلام مع إسرائيل التى كانت تعتبر الجانب المهدد الوحيد لنا.. مع افتراض أن كل خلافاتنا مع الدول العربية لن تؤدى إلى حرب كاملة حتى لو أدت إلى تبادل إطلاق النار؟!

وقال العجوز كأنه يئن بأفكاره :

- إن السلام القائم بيننا وبين إسرائيل هو سلام تنظيمى مكتوب وليس سلاما طبيعيا يجمع بين دولتين وشعبين.. ومثلا.. إن السلام الذى تعيشه دولة مع جارتها يحقق للدولة حرية الإشراف والتنظيم على أرضها حتى حدود الدولة الأخرى.. كالسلام بين فرنسا وبلجيكا.. أو بين فرنسا وإسبانيا.. أو بين كل الدول المرتبطة بحدود مشتركة وتعيش السلام.. ولكن مصر ليست حرة على ثلاثة أرباع مساحة أراضى سيناء التى تواجه إسرائيل.. ولا يستطع الجيش المصرى أن يتحمل مسئولية إدارة وحماية هذه الأرض.. إنما عهد بها إلى قوات أجنبية تحت قيادة أمريكية تفصل بين مصر وإسرائيل كأنها تحمى كلاً منهما من الآخر.. أى أن السلام

الطبيعى بينهما ليس معترفا به حتى من أمريكا والدول العالمية الأخرى.. إنما هو سلام غير طبيعى معرض لكل الاحتمالات ويفرض على الجيش المصرى أن يكون مستعدا لمواجهة أى احتمال.. وقد سبق عقب حرب عام ٥٦ أن فرض على قطعة من أرض مصر احتلال القوات الدولية.. وهى أرض شرم الشيخ.. وكان احتلال هذه الأرض وحرمان مصر من حقها عليها هو الذى أدى إلى حرب ٦٧.. لإصرار مصر على السيطرة على كل أرضها.

وصاح الشاب منزعجا :

- هل تنتظر أن تعود الحرب حتى تستكمل مصر حقها على أرض سيناء؟

وقال العجوز مؤكدا :

- لا.. لا أنتظر أن تعود الحرب.. ولكن من حقنا أن نطالب سياسيا بتعديل اتفاقية «كامب ديفيد» والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.. حتى نصل إلى تحقيق حالة تؤكد السلام الطبيعى باستعادة حق قواتنا المسلحة فى الإشراف على كل أرض مصر وإدارتها من الناحية العسكرية.. وهو من حق إسرائيل أيضا على أرضها.. وكل المعاهدات تعدل كلما خلصت النيات لتحقيق سلام كامل طبيعى يشمل كل الاحتمالات العسكرية.. وتصبح ميزانية الجيش ميزانية سلام لا ميزانية حرب أو احتمالات الحرب.. ولعل بعدها يمكن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل.

وقال الشاب كأنه يريد أن يحدد نهاية الحوار :

- ولكنك تعترف بأن ثورة ٢٣ يوليو قد حققت فعلا الهدف

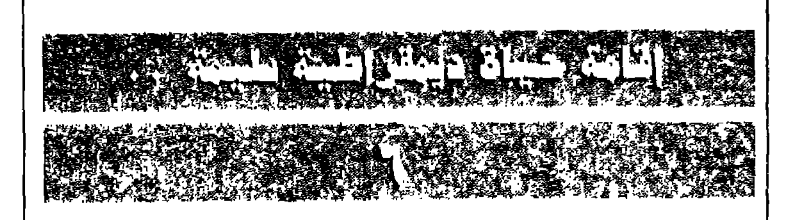
الذى أعلنته منذ بدايته وهو إقامة جيش وطنى قوى..

وقال العجوز كأنه فى منتهى الاطمئنان :

- إن الجيش المصرى مر فى مراحل طبيعية تعرض لها كل جيش يتحمل مسئولية ثورة وطنية.. وهى مراحل قد تعرضه لأخطاء تضعفه وتشتت احساسه بمسئوليته.. ولكن الجيش المصرى بعد تعرضه لهزيمة ٦٧ استطاع أن يخرج من كل هذه المراحل.. ويقوم مستكملا كل التزامات الجيش.. واستطاع بفضل عبقرية الجندى المصرى أن يحقق انتصار ٧٣ عسكريا وإن لم يكن مسئولا عما وصل إليه انتصاره من نتائج سياسية.. ولا يزال الطريق طويلا صعبا لاستكمال مزيد من القوة.. ولكن الروح المصرية تحتمل الصبر الطويل وتستطيع أن تتغلب على الصعب.

ورفع العجوز مبسم الشيشة وبدأ يتفرغ لإمتاع نفسه بالتدخين.. بينما عاجله الشاب مطالبا بأن يبدأ فى مناقشة الهدف السادس من الأهداف التى حددتها ثورة ٢٣ يوليو.. وهو هدف «إقامة حياة ديمقراطية سليمة».. ولكن العجوز كان هائما مع دخان الشيشة..





قال الشاب فورا فى مواجهة العجوز :

ـ إنك لا تستطيع أن تنكر أن ثورة ٢٣ يوليو حققت الهدف السادس الذى أعلنته منذ بدايتها وهو.. «إقامة حياة ديمقراطية سليمة».. فنحن اليوم نعيش الديمقراطية فعلا.. ومهما كانت صورة هذه الديمقراطية فهى ديمقراطية..

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

ـ عليك أن تبدأ بأن تسأل نفسك.. ما هى الديمقراطية؟ وقد تصل إلى أن تفهم الديمقراطية على أنها تنظيم يضمن حق المجتمع الشعبى فى أن يحكم نفسه.. باختيار النظام الذى يحكم به واختيار المسئولين عن قيادة هذا النظام واخضاعهم لإرادته.. والمجتمع الشعبى يكتسب قوته الديمقراطية بفرض رأى الأغلبية على الأقلية.. لذلك فالديمقراطية لا تتحقق إلا بنسبة سيطرة الأغلبية على الأقلية.. ولكن الغالب فى المجتمعات الحديثة النمو أن تسيطر الأقلية على الأغلبية.. أى الأقلية التى تملك والأغلبية التى تعمل.. لذلك فلا يمكن أن

تتحقق الديمقراطية فى هذه المجتمعات إلا فى حدود واقعها.. وأى مظهر ديمقراطى يعلن فيها لا يكون إلا اعترافا بهذا الواقع.. أى واقع سيطرة الأقلية على الأغلبية.. ولم تستطع ثورة ٢٣ يوليو أن تغير من هذا الواقع بمجرد انطلاقها.. ولذلك فقد تعمدت أن تضع تحقيق هدف إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى آخر أهدافها التى أعلنتها.. أى أنها اعترفت بأن هذه الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا سبقها تحقيق خمسة اهداف أخرى.. وهى الأهداف التى سبق أن استعرضناها.. والتى تنص على القضاء على الاستعمار.. والقضاء على الإقطاع.. والقضاء على الاحتكار.. ثم إقامة عدالة اجتماعية.. وإقامة جيش وطنى قوى.

ثم بعد أن يتحقق هذا كله تبدأ الثورة فى اقامة حياة ديمقراطية سليمة.. وكما سبق أن قلت فإن الأهداف الخمسة السابقة لم تتحقق كاملة حتى اليوم.. لذلك لم يتحقق الهدف السادس بإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وصاح الشاب معترضا :

- إن ثورة ٢٣ يوليو قامت تعبيرا عن ثورة شعبية.. أى تعبيرا عن الأغلبية الشعبية.. وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة شهدوا بأن جمال عبدالناصر كان الوحيد بينهم المصمم على التمسك بالديمقراطية والوصول إلى فرضها كتنظيم يعم المجتمع المصرى كله.. ثم أن الثورة كانت ثورة على سيطرة الأقلية.. وبدأت بالقضاء على هذه السيطرة بتفتيت ملكية الأرض الزراعية وتوزيعها على صغار الفلاحين.. وتفتيت سيطرة رؤوس الأموال ووضعها فى يد السيطرة

الشعبية.. ووصلت إلى حد اعتبار أن كل الأحزاب السياسية القائمة لا تمثل إلا مجتمع الأقلية فقضت عليها وشردتها.. فكيف تقول بعد ذلك إن المجتمع المصرى لم يحقق بعد سيطرة الأغلبية على الأقلية حتى يستطيع أن يكون مجتمعا ديمقراطيا.

وقال العجوز دون أن يزعجه صياح الشاب :

ـ لقد سبق أن قلت لك : إن ثورة ٢٣ يوليو وإن كانت قد قامت معبرة عن ثورة شعبية إلا أن القيادة العسكرية ممثلة فى تشكيل الضباط الاحرار استطاعت أن تنفرد بالحكم.. دون أن تواجه بقوة شعبية قادرة على مقاومة هذا الانفراد.. وجمال عبد الناصر رغم أنه كان يؤمن فعلا بإقامة النظم الديمقراطية الشعبية إلا أنه عجز عن الاعتماد على أى صورة من صور الديمقراطية تخطر على باله.. وذلك لأن الثورة لم تستطع تغيير المجتمع المصرى فورا.. ورغم كل الاجراءات الصارمة التى اتخذتها للقضاء على سيطرة الأقلية.. فقد ظلت هذه الأقلية محتفظة بدوافع اجنبية ومحلية تهدد بها المجتمع المصرى.. وأذكر أنى فى عام ٥٤.. أى بعد انطلاق ثورة ٢٣ يوليو بعامين.. رفعت صوتى عاليا اطالب عبدالناصر بأن يترك اعتماده على الجيش ويقيم حزبا سياسيا يتقدم به إلى انتخابات شعبية.. وكنت مؤمنا فعلا بأنه سيفوز بالأغلبية فى هذه الانتخابات ويتولى حكم مصر ديمقراطيا.. ولكن.. رغم أن صوتى مهما كان عاليا كان سليما.. ورغم أننى كنت على اتصال شخصى بجمال عبدالناصر نفسه.. إلا أنه تم القبض علىّ ووضعت فى السجن.. وكان السجن الحربى العسكرى

متهما بأنى ضد الثورة.. كأن الثورة لا تتيح أى دعوة ديمقراطية.. وبدأ معى تحقيق رسمى.. وقلت للمحقق : إننى مؤمن بثورة ٢٣ وإنى واثق بأن جمال عبد الناصر لو تقدم للانتخابات سيفوز بالأغلبية الشعبية.. ورد على المحقق ساخرا من عقليتى وقال لى: كيف تضمن ألا يفوز حزب الوفد فى الانتخابات ويستولى على حكم البلد؟ وأذهلنى ما سمعته ردا علىّ.. فلم أكن أتصور كسياسى ساذج أن الثورة وقد مضى عليها عامان ولم تستكمل بعد السيطرة على مجتمع الأغلبية رغم كل الانتصارات التى حققتها فى فرض حقوق هذه الأغلبية وبدوافع تحقيق هذه السيطرة وجد جمال عبدالناصر نفسه مضطرا إلى تأجيل تحقيق الديمقراطية والاستسلام لأن يحكم ديكتاتوريا.

وقال الشاب وهو متلعثم فى الدفاع عن رأيه :

- لا تنس أن الثورة بقيادة جمال عبدالناصر واجهت اعتداءات خارجية كان لا يمكن أن تتيح لها التفرغ لاقامة حياة ديمقراطية سليمة للمجتمع المصرى.. إن أى تكوين ديمقراطى ينكمش فى مواجهة حالة الحرب ويستسلم للديكتاتورية العسكرية.

وقال العجوز وهو يهز رأسه كأنه يتحسر :

- إن العنصر الرئيسى الذى فرض على الثورة نظام الحكم الديكتاتورى.. وفرض على الشعب المصرى الاستسلام لهذا الحكم.. هو أن الثورة واجهت المشاكل الخارجية التى تؤدى إلى الاعتداءات والحروب الخارجية قبل أن تنتهى من مشاكل إقامة مجتمع مصرى ديمقراطى جديد، ودون أن تتاح لها

مرحلـة كافيـة للتفـرغ لإقامـة هذا المجـتمع، ورغم ذلك فـقد حاولت القيادة الثورية التى تعتـمد على طائفة العسكر أن تقيم تنظيمـات تمثل الطائفة المدنيـة تحت قيادتها.. فـأقامت تنظيم هيئة التحرير.. ثم تنظيم الاتحاد الاشتراكى.. ثم تنظيم الاتحاد القومـى.. كأنها صـور تعكس ملامح ديـمقراطيـة.. ولكن هذه التنظيمات كانت تقوم على عقلية عسكرية.. كان كل تنظيم منها فرقة من فرق الجيش حتى لو كانت تضم أفرادا مدنيين.. وأول ما يفـرضه التنظيـم العسكرى هو الاسـتسلام المطـلق لأوامر القائد، لذلك كانت هذه التنظيـمات السياسية المـدنية مفروض عليها الاستسلام المطلق لأوامر القيادة السياسية التى يتولاها العسكر.. بل أن هذه القـيادة أقامت تنظيمات سـياسية جـانبية تجمع كبـار الشخصيات من أصحـاب الرأى المصريين.. ولكن لم يكن مطلوبا من هذه التنـظيمات الجـانبية إبداء الرأى ولكن المطلوب من أعـضـائها اسـاسـا هو تقديم تقـرير عن الحـالة والتبليغ عن الأخبـار.. وقد أهملت كـثيـر من هذه التنظيـمات وبعضها ألغيت إلغاء كامـلا لأن أعضاءها امتنعوا عن تقديم أى تقرير أو قدموا تقارير ليست هى المطلوبة.. أى أنهم لم يفهموا مـهـمـة تنظيمهـم.. وهكذا كـانت العـقليـة العسـكرية تشكل التنظيمات المدنية.

وقال الشاب فى حدة :

- إنك تستشـهـد بالماضى ولا تقدر الواقع الذى وصلنا إليه وأصبحنا نعيش فيه.. لقـد وصلنا إلى الاعتراف بتعدد الأحزاب السياسية.. ووصلنا إلى فـتح أبواب حرية الرأى وحرية توجيه الاتهامات.... وهى ديمقـراطية واسعة.. وهى تتطور إلى أوسع

وأوسع.. حتى تستكمل كل الكيان الديمقراطى..

وزفر العجوز دخان الشيشة وهو ينظر إلى الشاب فى إشفاق.. ثم قال :

- إنك يجب أن تفرق بين الديمقراطية التى يفرضها الشعب والديمقراطية التى يمنحها الحاكم.. أى يجب أن تفرق بين سيطرة الشعب وسيطرة الحاكم. إن الديمقراطية الممنوحة لا يمكن أن تستكمل قوتها وتحقق أهدافها.. لأن الذى منحها يستطيع أن يقضى عليها.. وقد حدث فى السبعينات أن بدأ الحاكم يمنح الشعب صورا من الديمقراطية.. وقيل إن هذه المنحة كانت من أثر الانتقال بالموقف المصرى من اليسار إلى اليمين.. أى من الاتحاد السوفيتى إلى أمريكا.. والموقف يفرض التجاوب مع النظم السياسية التى يرتبط بها.. وكان من أبرز مظاهر تجاوب الموقف الذى انتقلنا إليه هو أننا ألغينا شعار الاشتراكية الذى كنا نتخذه عنوانا لكل التنظيمات السياسية وفرضنا مكانه شعار الديمقراطية لأن «الاشتراكية» تعتبر شعاراً يسارياً فى حين أن «الديمقراطية» يغلب عليها اعتبارها شعارا يمينيا.. والمظهر الديمقراطى يعتمد على تعدد الأحزاب ولأن الحاكم هو الذى منح هذه الديمقراطية فقد كان من حقه اختيار أى تشكيل حزبى سياسى يمنحه حق الوجود.. بل أنه كان يفرض إرادته فى اختيار رئيس كل حزب.. أى أن الأحزاب كلها برؤسائها قامت كمنحة من الحاكم.. ولم يقم من بينها حزب استطاع أن يعتمد على قوة شعبية بحيث يفرض نفسه على الحاكم رغم أنفه.. ولذلك ظل الحاكم محتفظا بكامل حريته الفردية كحاكم.. وكل التطورات العنيفة التى عاشتها

مصـر كالوصـول إلى اتفاقيـة «كامب ديفـيد» اتخذهـا الحاكم بشخصه دون أن يكون لنظام تعدد الاحزاب السـياسية القائمة اى اثر فـيهـا.. بل إنى أعتـقد أن الـحاكم وحـده اتجه اتجـاها مناقضا كل المناقضـة لمبادىء وأهداف ثورة ٢٣ يوليو.. وهو الاتجاه نـحو الانفتـاح الاقتـصادى.. ربمـا لأن الحاكم نفـسه لا يؤمن بالثورة إيمانا محددا بمبـادىء وأهداف مستقرة.. كما أن الاحزاب السياسية التى وجدت لم تكن مرتبطة أساسا بهذه الثورة.. وكانت النتيجة أن وجـد الانفتاح الاقتصادى فى واقع لا يتسع له مما حوله إلى انفتاح نحـو الفساد ونحو الاستغلال المسموم للاقتصاد المـصرى.. رغم ذلك فإن الحاكم نفسه لم يحـتمل طويلا مظاهر هذه المـنحة الديمـقراطيـة التى منحهـا بإقامـة تنظيم سيـاسى جديد فسـحب منحتـه وقبض على كل الشخصيات السيـاسية التى كانت تعيش هذه المنحة.. دون أن تستطيع أى قوة شعبية أن تقاوم وتحتفظ بالمظهر الديمقراطى حتى لو كـان منحة وإن كانت قـد ظهرت قوة فـردية شاذة لا يمـكن أن تكـون عنصـــرا من عناصـــر تكويـن وتنظـيم المجتمع المصرى.. واغتالت الحاكم.

وصاح الشاب معترضا :

ـ كل هذا قـد انقضى.. واسـتعـادت مصـر كل ما يضـمن سلامة نظام تعدد الاحـزاب.. أى كل ما وصلنا إليه من مظاهر الديمقراطية.. بل أن الحرية السيـاسية اطلقت حتى آخرها لهذه الاحزاب.. وإن كـانت مجرد حرية الكلام.. وحـرية نشر الكلام فى الصحف.

وقال العجوز فى هدوء :

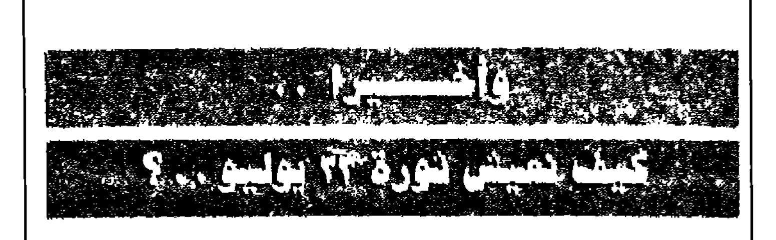
- إن أساس التطور الذى تجتازه مصر هو تغير شخص الرئيس الحاكم.. وحسنى مبارك يمثل جيلا آخر غير الجيل الذى سبقه.. إنه جيل يعتبر نفسه صاحب الثورة.. وأن من حقه أن يفرض نفسه عليها وينفرد بملكيته لها.. ولكنه جيل ولد مع الثورة وعاش بها وفيها.. ولذلك فهو أقدر على تقدير مبادىء وأهداف الثورة.. وأقدر على تقدير ما تحقق وما لم يتحقق.. وأقدر على تقدير واقع الكيان الشعبى.. ودائما.. وفى كل ثورة.. يحقق من قاموا بها ما تفرضه من هدم.. ولكنهم فى حاجة إلى جيل آخر يحقق بناء المبادىء والأهداف.. بناء الواقع الجديد الذى تفرضه الثورة.. أى ثورة ٢٣ يوليو.. وأنا فى غاية الاستبشار بأننا فى طريق استكمال البناء الجديد..

وقال الشاب كأنه لا يتعب ولا يمل الثرثرة :

- على ماذا تبنى استبشارك وما هى دوافعك؟

وقال العجوز وهو يلتقط أنفاسه كأنه تعب ويرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

- دعنى أرتاح بأن أهيم مع الدخان.. وإلى لقاء قادم..



قال الشاب فى لهجة مهذبة :

ـ إنك تقول: إن الكيان الديمقراطى لم يكتمل بعد.. وأنت على حق.. ولكنك يجب أن تقدر أن الظروف التى تحيط بهذا الكيان.. أى ظروف الوضع الدولى والعربى.. وظروف الوضع الاقتصادى.. وظروف الوضع السياسى والاجتماعى.. هذه الظروف تحول دون استكمال الديمقراطية دفعة واحدة.

بل تفرض التأنى فى التطور بالديموقراطية مع تطور هذه الظروف.. وعلينا أن نحتمل انتظار هذه التطورات.

وقال العجوز فورا :

ـ إن النظم الديمقراطية حتى أقصاها تستطيع أن تواجه كل الظروف التى تحيط بالوطن.. حتى ظروف إعلان الحرب.. أى يمكن للدولة أن تعلن الحرب وتخوضها وهى محتفظة بكل كيان النظم الديمقراطية.. وقد أعلنت بريطانيا الحرب العالمية الأخيرة وهى محتفظة بكيانها الديمقراطى.. وكان حزب المحافظين هو الذى تولى الحكم..واستطاع أن يحقق النصر..

ورغم ذلك فإن هذا النصر لم يحقق فوز الحزب فى الانتخابات التى أعقبت الحرب.. لأن الرأى العام البريطانى لم يقدر أن هذا الانتصار هو انتصار حزب ولكنه انتصار شعب.. ورأى الشعب ألا يسلم قيادته للحزب الذى تولى قيادة الحرب خشية أن يكون قد انتابته دوافع الغرور بقوة عبقريته السياسية نتيجة النصر.. فتعمد أن يدفع الحزب المعارض.. أى حزب العمال.. إلى تولى الحكم بفوزه فى الانتخابات.. ولم يستسلم حزب العمال لينافق الشعب الذى انتخبه بل وجد نفسه فى مواجهة مسئولية أصعب من مسئولية الحزب.. وهى مسئولية إعادة بناء الوطن بعد الحرب.. فاتخذ قوانين صارمة واجراءات عنيفة عاش الشعب يعانيها سنوات طويلة إلى أن أعيد فعلا بناء الوطن.. أى أن الديمقراطية لا تضع مصالح الاحزاب فوق المصالح الوطنية ولكنها تضع المصالح الوطنية فوق كل الأحزاب.

وقال الشاب ساخرا :

ـ لقد تعودنا على تجنيد كل امكانات مصر لتحقيق مصالح الحزب الذى يتولى الحكم مهما تعارضت هذه المصالح مع المصالح الوطنية والشعبية.. كانت مصر تعتبر فى خدمة حزب الوفد عندما تولى الحزب الحكم.. أو فى خدمة حزب الأحرار الدستوريين أو أى حزب آخر يتولى الحكم.

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة :

ـ ذلك لأن الديمقراطية لم تكتمل فى مصر أبدا بحيث تفرض قوة كيانها وتفرض الحرص على استمرار هذا الكيان. فقد كانت القوة التى تحكم مصر قبل الثورة محصورة فى

قيادة قوات الاحتلال البريطانى وقيادة العائلة المالكة.. ثم أصبحت محصورة فى مركز قيادة الثورة.. فإذا استطعنا أن نصل إلى استكمال النظام الديموقراطى فمعنى هذا أننا استكملنا القوة التى يفرضها هذا النظام مهما كانت الظروف التى تعيشها مصر.. ومثلا.. إن مصر الآن تحكم بقوانين الطوارىء.. أى ما يوازى قوانين الأحكام العرفية. والحزب الحاكم يستطيع أن يفرض هذه القوانين كلما أراد فرضها.. ولنفرض أن الظروف التى تعيشها مصر تتطلب فعلا وجود هذه القوانين فى يد الحاكم.. فإذا وصلنا بالديموقراطية إلى حد تبادل الحكم بين الحكام والذى يمثل كل منهم حزبا من الأحزاب فإن قانون الطوارىء يظل قائما وينتقل من يد حاكم إلى يد حاكم آخر مادامت الظروف الوطنية تفرضه.. وكل الأحزاب السياسية التى كانت قائمة قبل الثورة كانت تتناوب الحكم فى مراحل تفرض قوانين الأحكام العرفية على الشعب.. لأنها كانت مستسلمة للظروف التى تفرض هذه القوانين.. حتى الأحزاب التى تعارض - وهى خارج الحكم - استمرار قوانين الأحكام العرفية كانت تستسلم بعد أن تتولى الحكم لنفس هذه القوانين.. وهو ما يمكن أن يتكرر هذه الأيام.. لو ترك الحزب الوطنى الحكم وحل محله حزب آخر.

وقال الشاب فى دهشة :

- هل تعتقد أن هناك حزبا سياسيا من الأحزاب القائمة يمكن أن يصل إلى الحكم مكان الحزب الوطنى؟

وقال العجوز فى حسرة :

- لا.. لايمكن..

وقال الشاب محتدا :

ـ لماذا؟ إن من الحق المشروع لأى حزب سياسى هو أن يسعى لتحمل مسئولية حكم الشعب.. والنظام الانتخابى القائم يتيح لأى حزب الحصول على أغلبية أصوات الناخبين ويصل بها إلى الحكم.. أم أنك مقتنع بأن الحزب الوطنى الحاكم يزيف هذه الانتخابات حتى يحتفظ لنفسه دائما بهذه الأغلبية.

وقال العجوز فى هدوء بعد أن زفر دخان الشيشة :

ـ إننى لا أحسب تزييف الانتخابات أو عدم تزييفها للوصول إلى استكمال الديموقراطية.. ولكنى أحسب حساب واقع التنظيم السياسى الذى تعيشه مصر.. وكما سبق أن قلت لك فإن الديموقراطية لا يمكن أن تكون منحة من الحاكم بل يجب أن تقوم كفرض يجبر الحاكم على الاستسلام له.. كما حدث فى تاريخ كل النظم الديموقراطية الكاملة القائمة فى أى دولة من دول العالم، وكل الأحزاب المصرية السياسية لا تملك قوة شعبية كافية تستطيع بها أن تفرض على الحاكم استكمال الديموقراطية.. بل أن هذه الأحزاب لم تحصل على حق الوجود إلا كمنحة من الحاكم.. دون أن يكون لها مجرد القوة التى تدفع بها الحاكم إلى هذه المنحة.. إنما وجدت تعبيرا عن اتجاه فردى خاص انطلق به الحاكم.. وقد بدأ أنور السادات يرسم التنظيم الديموقراطى فى شكل تجمعات يطلق عليها اسم منابر.. ربما لأن «المنبر» لا يمكن أن يكون له حق المطالبة بالحكم.. وقد قبل ـ فعلا ـ كثير من الشخصيات السياسية إقامة هذه المنابر.. ولكن لم تمض شهور حتى عدل أنور السادات عن تنظيم المنابر وشطبها كلها ومنح الديموقراطية

في صورة أخرى وهي صورة تعدد الأحزاب.. وكان هو الذى اختار كل حزب منها بل أنه وضع نفسه فوق كل الأحزاب واعتبر نفسه رب العائلة.. وكأن العائلة لا تجمع سوى أطفال توزع عليهم الأحزاب كلعب يلعبون بها.. ولكن ألعاب الأطفال أزعجته فقرر أن يكون هو نفسه رئيسا لحزب حتى يسيطر على هؤلاء الأطفال وهم يلعبون.. وبكلمة منه ألغى وجود «حزب مصر» الذى كان يعتبر حزب الثورة ونقل أعضاءه إلى الحزب الذى اقامه واصبح يتولى رئاسته.. أى الحزب الوطني.. ولم يعترض إلا عضو واحد من أعضاء حزب مصر رفض أن يستسلم لأصابع الحاكم لتنقله من حزب إلى حزب.. ومن رئاسة إلى رئاسة.. ومن كيان إلى كيان.. كأن ليس للشعب المصرى أى كيان إلا كيان الرئاسة.. وأنور السادات عندما اختار الأحزاب التى يمنحها حق الوجود لم يتصور أن هناك أى حزب يمثل الواقع.. فالواقع في تقديره لا يجمع أى قوة شعبية إلا القوة التى فى يد الرئاسة.. لذلك تصور أنه لا يمكن أن تقوم أحزاب إلا الأحزاب التى تمثل الماضى الذى يسبق الثورة.. ولا يمكن أن يكون من بينها حزب انطلق من الواقع القائم.. فحزب الوفد يمثل الماضى.. وحزب العمل يقوم على ماضى حزب «مصر الفتاة» أو «الحزب الاشتراكى» الذى سبق أن أسسه في الماضى المرحوم الزعيم الوطني أحمد حسين.. وحزب التجمع يمثل الماضى الطويل للحركة الاشتراكية العالمية.. وبقية الأحزاب التى لا تمثل ماضيا لم تستطع أن تعيش الواقع ولا أن تعبر عنه لأنها لا تملك أى قوة تمثل هذا الواقع.. والحزب الوحيد الذى يمثل هذا الواقع.. أى الواقع

الذى أقامته ثورة ٢٣ يوليو.. هو الحزب الوطنى الذى يقوم على تطور واقعى بدأ بإقامة هيئة التحرير عام ١٩٥٤.. وهو الحزب الذى يمثل قوة الحاكم ابتداء من جمال عبدالناصر.

وقال الشاب ساخرا :

- كأنك تطالب بثورة جديدة تستطيع أن تفرض الديموقراطية الكاملة على الحاكم..

وصاح العجوز كأنه يتبرأ من اتهام خطير :

- إننى لا أطالب بثورة جديدة.. ولكنى أطالب باستمرار ثورة ٢٣ يوليو حتى تحقق أهدافها الستة التى أعلنتها منذ بدأت.. وقد انتهت ثورة ١٩١٩ بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها.. ولكن ثورة ٢٣ يوليو نفسها لم تنته إلى العجز لأنها تتطور كما تطورت كل الثورات الوطنية.. تطورت من الحكم العسكرى الديكتاتورى إلى خطوات فى الاعتراف بالحكم المدنى الشعبى.. وحتى يكون التعبير أوضح فإنك تستطيع أن تعتبر الثورة قد تطورت من شخصية جمال عبدالناصر إلى شخصية أنور السادات ثم إلى شخصية حسنى مبارك.. وهى محتفظة دائما بالقدرة على الاحتفاظ بقوة الاستمرار.. وكل ما نحتاج إليه اليوم هو القوة التى تكفى لتحقيق مزيد من التطور حتى نصل إلى تحقيق الديموقراطية الكاملة.. وهذه القوة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الاعتماد على قوة شعبية كاملة.. تستطيع أن تفرض إرادتها على الحاكم.. سواء تشكلت هذه القوة داخل الحزب الوطنى نفسه.. أو تشكلت فى حزب آخر ينتمى أيضا إلى ثورة ٢٣ يوليو ويرفع شعاراتها.. ويعبر عن الواقع الاجتماعى الذى خلفته الثورة.. لا عن واقع مضى

وانتهى.. أو عن واقع يتشكل فى أوهام.. وثورة ٢٣ يوليو ليس مفروضا عليها أن ينحصر التعبير عنها فى حزب واحد.. بل قد يعبر عنها حزبان كل منهما قوة تستطيع أن تفرض نفسها على الأخرى.

وقال الشاب كأنه يصد أوهام العجوز :

- إن بين يدى الحاكم قوانين تزوده بسلطات يستطيع أن يقضى بها على أى قوة لا تستسلم له سواء داخل الحزب الوطنى أو خارجه.. حتى لو كانت قوة تعتبر نفسها ممثلة لقوة ثورة ٢٣ يوليو..

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

- إن القوة الشعبية إذا استكملت فى تنظيم واقعى.. استطاعت أن تفرض نفسها على الحاكم.. بل تستطيع أن تفرض نفسها على الحاكم للاعتماد عليها وتمثيلها والتعبير عنها.. وثورة ٢٣ يوليو لن تستمر بقوة الحاكم ولكن بالقوة الشعبية.

وقال العجوز فى حيرة :

- إنى لا أستطيع أن أتصور ما تعنيه بترديد شعار القوة الشعبية.. ماذا يمكن أن تصل بنا إليه هذه القوة الشعبية؟

وقال العجوز فى تعجل :

- إن الاعتراف بالقوة يعنى أن يتحمل الشعب مسئولية الوطن بكل ما يمر به من أزمات.. ومثلا.. أن مصر تمر بأزمة اقتصادية عنيفة وواجب الشعب أن يتحمل مسئولية هذه الأزمة.. ولكن لأننا لا نعترف بالقوة الشعبية فإننا لا نترك الشعب يتحمل المسئولية بل نحاول أن نبعده عنها بتوزيع

الرشـاوى.. ولا اقـصـد الرشـاوى التى تـوزع على الأفـراد فحسب.. بل أيضا الرشاوى العـامة التى تشـمل الشعب كله.. فالميـزانية الضخمة المـخصصة للتليـفزيون رغم عنف الأزمة الاقتـصادية تعتبـر رشوة للشعب حـتى تلهيه عن الاحـساس بمشاكله والتفرغ لها.. وكثـير من البلاد الأوروبية الراقية التى لا تواجه أزمة اقتصادية تبدأ العروض التليفزيونية فى الساعة السادسة مساء حـتى لا تجذب الناس إلى إهمال أعمالهم طوال النهار.. وتنتـهى فى الساعة العـاشرة حتى لا تحـرضهم على السـهـر الذى يهد من قـدرتهم علـى موالاة العـمل فى اليـوم التالى.. أى لا تزيد سـاعات الإرسال التليـفزيونى عن أربع أو خمس ساعات فى حين أننا.. البلد الفـقير الذى يعانى من أزمة اقتصادية.. نقـدم العرض التليفزيونى لأكثر من عـشر ساعات فى النهار والليل، بل نحـمل الميزانيـة أعباء أكثـر بإنشاء قناة تليفزيونية ثالثة دون أن تتخصص فى عرض أى جديد يحتاجه الشعب.. إنما كمـجرد «اكرامية» أو رشوة للشـعب حتى نلهيه عن الإحـسـاس بفـقـره.. ثم إننا لا نكف عن توزيع الرشـاوى برفع قيـمة الأجور والمرتبات مع أن الـمفروض أن أى زيادة فى الدخل الفردى لا تمثل زيادة فى الانتاج تهبط بقيمة النقد.. لأن الدولة فى هذه الحالة تعتمد على مجرد زيادة طبع الأوراق المالية.. أى أن الفـرد الذى كان مرتبه عشـرة جنيهات وارتفع إلى مائة فإنه يبقى معانيا الأزمـة.. أى معاناة الفقر.. لأن قيمة المائة جنيه لم ترتفع عن قيمة الجنيهات العشرة.. ولكنه مظهر من مظاهر الرشـوة التى تعتمـد عليهـا الدولة لإسكات الناس.. و.. و.. إن الشعب لا يعيش مسئولية أى أزمة.. بل لا يعيش أى

وضع سياسي لوطنه.. إنه مثلا لا يعيش مع أمريكا.. لأنه لا يحتمل مسئولية الحياة معها.. وباستثناء مجموعة الأفراد التي يربطها فعلا التعامل مع أمريكا فإن باقي الشعب المصري قد يكون رافضا الحياة مع أمريكا أو لا يدخلها في اهتمامه ولو لمجرد الفهم السياسي لما يعيش فيه.. وكل هذه الأوضاع الشاذة التي تؤدي بنا إلى كل هذه الأزمات التي لن نتخلص منها إلا باستكمال النظم الديموقراطية الكاملة.. والديموقراطية إذا كانت تعني السلطة الشعبية فهي تعني المسئولية الشعبية.. أي أن يعيش الشعب كل أزماته فعلا.. ويتحمل ما يعانيه مهما اشتدت معاناته.. إلى أن يصل إلى حل... ويعيش وطنا بلا أزمات.

وقال الشاب في تردد :

- ولكن...

وقاطعه العجوز صائحا :

- لا.. «لكن» بعد كل ما فاض به حديثنا.. دعني أعيش الدخان.

وشد نفسه من مبسم الشيشة.



كيف نواجه التخطيط الأمريكي؟

قال الشاب في لهفة كعادته كلما التقى بالعجوز وبدأ معه الحوار :

ـ لقد سبق أن قلت لي : إنك في انتظار أن تصل الدول العربية إلى وضع تخطيط مشترك ثابت مستقر ومستمر في تحقيق الأهداف حتى مع انفراد كل دولة باتخاذ خطوات تفرضها عليها مصالحها الخاصة وحماية نفسها.. أي أن مصر كان يمكن أن ترتبط باتفاقية «كامب ديفيد» مع استمرارها في الارتباط بالتخطيط العربي الشامل.. وقد أجبتك يومها بأني لا أستطيع أن أقتنع بأي تخطيط عربي إلا إذا فهمت واطمأننت إلى التخطيط الأمريكي وبصرف النظر عن موقفنا من الاتحاد السوفيتي.. وأنا لا أستطيع أن اطمئن إلى أي موقف لأمريكا وفي الوقت نفسه لا أستطيع أن استغني عن الارتباط بأمريكا.. إن السياسة الأمريكية نحونا زاخرة بالمفاجآت والمتناقضات.. فكيف يمكن تفسير هذه السياسة؟!

وقال العجوز وهو يلقي بمبسم الشيشة من يده كأنه ينوي التفرغ لحديث طويل :

ـ الذي يجب أن نفهمه ونحسب حسابه دائما هو أن

السياسة الأمريكية لا تقوم أساسا على فرض السيطرة الأمريكية على دولة.. ولكنها تخطط أساسا لفرض الوجود الأمريكى داخل منطقة كاملة من المناطق التى ينقسم عليها العالم كله.. أى فرض وجودها على منطقة الشرق الأوسط.. ومنطقة أواسط آسيا.. ومنطقة جنوب وأواسط أفريقيا.. ومنطقة أمريكا الجنوبية.. و.. و.. وفى داخل هدف السيطرة على المنطقة تحدد سياسة تعاملها مع كل دولة داخل هذه المنطقة.. قد يختلف تعاملها مع كل دولة عن الأخرى ولكن الهدف دائما هدف واحد لا يتغير وهو السيطرة على المنطقة كلها.

وتعجله الشاب يسأله :

- كيف تفسر أو تحلل سياستها فى تحقيق سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط؟

وقال العجوز وهو يبتسم فى تواضع حتى يغطى تباهيه بعقليته :

- ربما قدرت العقلية السياسية الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط تضم شعوبا تعيش ماضيها ولا تعيش واقعها ومستقبلها.. وهى الشعوب العربية.. وماضى هذه الشعوب لا يمكن أن يدفعها إلى الاستسلام لأى سيطرة أجنبية.. أو قد تستسلم فترة وهى تسعى إلى الخروج من هذا الاستسلام.. أى أنها شعوب لا تطمئن إليها أمريكا باعتبارها قوة أجنبية بالنسبة لهم.. وفى الوقت نفسه قامت داخل المنطقة دولة ليس لها ماض تحاول استعادته.. بل إنها فى واقعها دولة استعمارية مهما حاولت أن تدعى لنفسها من حقوق.. وهى دولة إسرائيل.. ربما أنها دولة ليس لها ماض كما أنها لم تنته

.. فرض كيانها فهى مضطرة إلـى الاعتماد على قوى أجنبية.. وقد كانت الصهيونية تعيش مـعتمدة على القوة البريطانية إلى أن تغيرت الأوضـاع العالمية واصـبحت معتمـدة على أمريكا.. وقد وصلـت أمريكا إلى أن اتخـذت من إسرائيل مـركز قـيادة عـسكرى فى منطـقـة الشـرق الأوسط.. ووصلت إلى حـد أن الكثيرين من المحللين يعتبرون إسرائيل كأنها ولاية أمريكية.

وقاطعه الشاب قائلا :

- إن الأهداف الصهيونية لا يمكن أن تكون أهدافا أمريكية..

وقال العجوز فورا :

- إن الصـهيونيـة لا يمكن أن تقوم على أهداف تتعارض مع أهداف القوة الأجنبية التى تعتمد عليها.. إن الدولة نفسـها قامت على أهداف بريطانيـة.. وجمـع المعـارك التى كانت تقـوم فى فلسطيـن من قـبل عـام ٤٨ لفـرض هذه الدولـة كـانت تقـوم بموافقة ومـساهمة بريطانيا.. وأصبحت كل الـمعارك بعد ذلك تدور بموافـقة ومساهمـة أمريكا.. بل أن أمريكا أصـبحت هى التى تقوم بالمعركة وتحـملها اسم إسرائيل حتى لا تخرج عن المظهر السياسى العالمى.

ومثـلا.. لقد مـرت مصر بفـترة كـانت خلالها مـستـسلمة السيطرة السوفيتية.. وركزت السياسة الأمريكية على استكمال الوجود فى منطقة الشرق الأوسط بطرد الوجود السوفيتى من مصر حتى لو اضطرت إلى الحرب.. ولكنها لم تكن تستطيع أن ترسل قـواتهـا للمحـاربة فى مـصـر حتى لا تـواجه القـوات السوفيتية المعسكرة فيـها.. وتصبح حربا عالمية.. لذلك قررت أن تقوم بهذه الحـرب باسم إسرائيل.. وهو ما حدث فـعلا عام

١٩٦٧.. وانتهت بهزيمة مصر.. ومرت تطورات سريعة أدت إلى خروج القوات السوفيتية من مصر وقطع ارتباط مصر بروسيا.. وقد ظلت السياسة الأمريكية مترددة فى تحديد علاقاتها بمصر حتى بعد الهزيمة إلى أن قامت مصر بالهجوم العسكرى على إسرائيل داخل سيناء المحتلة عام ٧٣.. وإذا كان هذا الهجوم العسكرى اعتبر مفاجأة لإسرائيل أدت إلى هزيمتها فقد كان مفاجأة لأمريكا أيضا بدليل أنها اضطرت إلى التدخل فى الحرب تدخلا أقرب إلى التدخل المباشر بإرسال قواتها دون الاكتفاء بقوات إسرائيل صدا لهذا الهجوم المصرى.

وبلع العجوز ريقه واستطرد قائلا :

- واستمرت أمريكا تتدخل عسكريا فى المنطقة وإن كانت فى كل مرة تحتار بين أن يكون التدخل العسكرى باسمها أو باسم إسرائيل.. فقد كان من بين ما قررته أن تضرب تجمع القوات الفلسطينية فى تونس.. ولكن لأن الدولة التونسية مرتبطة بها فقد قررت أن تقوم إسرائيل بالعملية.. وكانت إسرائيل هى التى قامت فعلا بالغارات الجوية على مركز التجمع الفلسطينى فى تونس.. وبعدها اتخذت أمريكا قرارا عسكريا بضرب ليبيا.

وبما أنها ليست مرتبطة بها فقد قامت هى نفسها وبقواتها بعملية الضرب.. والأعجب من ذلك هو ما حدث بالاعتداء على الطائرة المصرية التى كانت تنقل أفرادا من أعضاء منظمة التحرير كانوا قد قاموا بالاستيلاء على باخرة ركاب.. وكان المفروض أن تكون إسرائيل هى التى تعتدى على أفراد منظمة

التحرير حتى لو كانوا فى طائرة مصرية.. ولكن لأن إسرائيل ارتبطت بالسلام مع مصر باتفاقية «كامب ديفيد» فإن أمريكا أقدر على تبرير هذا الاعتداء والتحكم فى نتائجه مع مصر.. لذلك فقد تولت القوات الأمريكية الاعتداء على الطائرة المصرية.

.. والأعجب من هذا كله هو ما تفرضه السياسة الأمريكية من تحركات تجاه إيران وخصوصا فى مواجهة الحرب بين إيران والعراق.. ومفروض أن السياسة الأمريكية تؤيد استمرار هذه الحرب إلى أن تضعف كلتا الدولتين إلى حد استسلام كلتيهما إلى السيطرة الأمريكية.. أو استسلام احداهما.. وقررت السياسة الأمريكية أنه لا يمكن أن تتحمل مسئولية التدخل العسكرى علنا فى هذه الحرب.. ولكنها حتى تطمئن إلى استمرارها وافقت على أن تساهم إسرائيل فى الحرب بجانب إيران.. وأن تساهم مصر بجانب العراق.. وكلتا الدولتين - أى إسرائيل ومصر - مرتبطة بأمريكا.. حتى أنى سبق أن قلت : إن الحرب عادت بين إيران ومصر داخل ميدان الحرب بين إيران والعراق فى حين أن اتفاقية «كامب ديفيد» تنص على ألا تشترك إحدى الدولتين فى حرب مع دولة تعادى الأخرى.. ولكن كلتا الدولتين مطمئنة إلى أنها مرتبطة بالسياسة الأمريكية.

وقال الشاب مقاطعا :

- إنى أكثر حيرة فى محاولة فهم موقف أمريكا من الثورة الإيرانية.. فقد قيل لنا فى البداية : إن أمريكا هى التى تخلت عن شاه إيران وتركت الثورة تستولى على الحكم.. ثم بعد

فتـرة أرسل الرئيس الأمريـكى السابق كـارتر قوات أمريـكية لاقـتحـام طهران لتـحرير الأمـريكان الذين كـانت الثورة قـد قبـضت عليهم.. أى أن الثورة ليـست أمريكيـة بل ثورة تواجه الاعـتداء الأمـريكى.. ثم بدأت الحـرب بين إيران والعراق فـإذا بإسرائيل تمد الخـومينى بالسلاح والخبـراء.. وإسرائيل تمثل أمريكا.. ثم اتضح أن أمريكا نفسـها تمد إيران بالسلاح بعد أن انكشـفت فضيـحة «إيران جـيت» .. و.. و.. وفى الوقت نفـسه انقسم موقف الدول العربية.. فالدولة العربية المرتبطة بأمريكا تحارب مع العراق.. والدولة العربية التى تعادى أمريكا تحارب مع إيران.. والدولة العربية الوحيدة التى وقفت على الحياد بين إيران والعـراق هى الجـزائر.. لأن عـلاقـاتهـا بأمـريكا والاتحادالسـوفيتى تتيح لها هذا الحيـاد.. أى أن أمريكا تدفع إسـرائيل إلى الوقوف بجـانب إيران وتدفع أصـدقاءها العـرب للوقوف بجانب الـعراق.. و.. و.. استمرت المـواقف الأمريكية المـتعـارضـة إلى أن قررت أمـريكا أخـيرا إرسـال أسطولهـا وأساطيل حلفائها إلى الخليج العربى لحماية السفن العربية من الاعتـداءات الإيرانية.. ووصلت إلى حد رفع الاعلام الأمـريكية على عدد من هذه السـفن العربية.. ولـم تقم هذه الأساطيل إلا بضربة واحدة ضد اعتداء إيرانى ثم فوجئنا بأن إيران مستمرة فى اعتداءاتها دون أن تتحرك الأساطيل الأمريكية لضربها.

وقال العجوز مقاطعا :

ـ لعلك لاحظت أن إيران لم تعـد تعتدى على الـمراكب التى ترفع العلم الأمريكى.

وصـاح الشـاب :

- ولكن أمريكا أعلنت أنها تحمي الملاحة في الخليج سواء كانت السفن ترفع العلم الأمريكي أو ترفع أي علم آخر.

وقال العجوز في هدوء :

- هذه مجرد تعابير دبلوماسية لإخفاء الواقع.. وأمريكا لا تحمي إلا أهدافها حتى لو فرضت هذه الأهداف القضاء على حرية الملاحة في الخليج.. وأهداف أمريكا لا تزال حتى اليوم هي اكتساب ثورة الخوميني أو القضاء عليها.. فهي لا تزال تلجأ إلى كلتا الوسيلتين اللتين تحقق كل منهما إما اكتساب الخوميني أو القضاء عليه.. فهي تضع أسطولها في مياه الخليج للتهديد بفرض قوتها وفي الوقت نفسه تترك إيران تقوم ببعض العمليات التي تشبع بها تطرفها الثوري حتى تظل محتفظة بأمل اكتساب صداقتها أو استسلامها.. وليس هذا هو كل ما في المواقف الأمريكية من أعاجيب.. فمثلا.. لقد أصبحت السعودية في موقف دفاع عن النفس ضد إيران.. وهي تعتمد على أمريكا في امدادها بالسلاح اعتمادا كاملا.. وأمريكا نفسها تصر على الاحتفاظ بتجاوب السعودية معها لضخامة ما تكتسبه من موقعها في المنطقة ولما تصل إليه من قوة بترولية سعودية.. ورغم ذلك رفضت الإدارة الأمريكية إمداد السعودية بطائرات «إف ١٥» التي تحقق القوة الدفاعية الكاملة.. لماذا رفضت أمريكا؟ لقد رفضت لأن هذه الطائرات كما يمكن أن تهدد إيران فهي أيضا يمكن أن تهدد إسرائيل وأمريكا ولا يمكن أن تعرض إسرائيل لأي تهديد.. ولكنها حتى تحتفظ بالصداقة السعودية لم تعلن هذا الرفض رسميا عن طريق الإدارة الرسمية ولكنها نسبته إلى قرار اتخذه مجلس

الشيوخ.. كان الحكومة الأمريكية معذورة ولا تستطيع أن تفرض إرادتها على مجلس الشيوخ.

وقال الشاب ساخطا :

ـ قد تلجأ السعودية إلى استيراد السلاح من دول أخرى أو من الاتحاد السوفيتى كما فعلت دول أخرى.

وقال العجوز وهو يتنهد فى حسرة :

ـ إن أمريكا واثقة من أنها الأقوى فى السيطرة على سوق السلاح.. فهى تتحكم فى هذه السوق داخل دول حلف الأطلنطى.. واستيراد السلاح من الاتحاد السوفيتى لم يكن أبدا كافيا للاستغناء عن السلاح الأمريكى.. وهو ما جربته مصر..

وقال الشاب وقد استسلم لعجزه عن تحديد ما يدعو إليه :

ـ كيف نواجه هذه السياسة الأمريكية وما تفرضه من مواقف وتحركات؟

وقال العجوز بعد أن رفع مبسم الشيشة إلى شفتيه ونفث الدخان :

ـ أحب أن أقول لك : إن الاتجاه الأمريكى يهمه أولا استعادة التحالف مع إيران كما كان قائما أيام الشاه.. وإن كان ليس مما يمكن أن تستسلم له أمريكا هو أن تترك إيران تنتصر على العراق.. حتى لا تكون أقوى من أن تطمئن إليها.. ولكن مصير العراق نفسه لا يهم أمريكا أن يعود كما كان بعيدا عنها ومتحالفا مع الاتحاد السوفيتى.. فتخطيط المنطقة كما كان وكما تريد أمريكا استعادته.. هو أن تضم الجبهة الأمريكية باكستان وإيران والسعودية.. و.. و.. حتى البحر الأبيض.. بينما تبقى الجبهة السوفيتية تضم العراق وسوريا فى خط

تقطعة إسرائيل والأردن.. واهتمام أمريكا باستعادة إيران لا يقل عن اهتمامها باستعادة افغانستان التى كانت أيضا داخل الجبهة الأمريكية مع اختلاف المواقف والوسائل فى مواجهة مشكلة إيران ومشكلة أفغانستان.. وكل هذا التخطيط لا يشمل ما يهم أى دولة عربية تحقيقه فهو تخطيط لتحقيق الأهداف الأمريكية وحدها.

وقال الشاب وقد بدأ يفقد أعصابه :

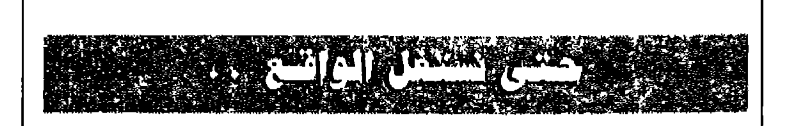
- إنى أسألك كيف نواجه هذه الأهداف الأمريكية وهذا التخطيط الأمريكى؟

وقال العجوز وهو يبتعد بعينيه عن الشاب :

- كما قلت لك فى حديثنا السابق: الحل الوحيد هو أن تتمكن الدول العربية مجتمعة من وضع تخطيط عام شامل وثابت مستمر.. بحيث لا تستطيع أمريكا وأيضا الاتحاد السوفيتى استغلال دول عربية ضد مصالح الدول العربية الأخرى.. أى أن تكون الدول العربية جبهة واحدة تتولى حماية كل أهدافها.. حتى مع اختيار كل دولة لأسلوب تعاملها مع أمريكا أو مع الاتحاد السوفيتى.. وقد أصبحت هذه الجبهة تضم أغلبية الدول العربية فعلا.. وبقيت الأقلية.

وعاد العجوز ينفث الدخان.. والشاب مفتوح العينين كأنه يحاول أن يرى المستقبل.





قال الشاب ثائرا وهو يخبط بقبضته فى الهواء كأنه يتمنى إطلاق النار :

- لا أدرى كيف يمكن أن نواجه إسرائيل وهى تفرض الإرهاب على الشعب الفلسطينى داخل فلسطين.. وداخل لبنان.. وأينما تجمعوا لاستعادة وطنهم؟ كيف نواجهها ونحن مرتبطون بها باتفاقية «كامب دافيد» إننا نطالب صارخين بتحقيق مطالب الشعب الفلسطينى ولكن كل هذا الصراخ يسقط مبحوحاً تحت أقدام اتفاقية «كامب دافيد». فلماذا لا نتحرر من هذه الاتفاقية ونعلن رفضها حتى نصل على الأقل إلى أن يحتفظ صراخنا بجديته ويستكمل قوة التهديد.. علاوة على أنه مهما استكملنا مظاهر الوحدة الرسمية بيننا وبين الدول العربية فإنها ستبقى دائما وحدة تمزقها ثغرة واسعة.. فإن مصر هى البلد العربى الوحيد الذى يرتبط باتفاقية «كامب دافيد» مع إسرائيل.. ولذلك فستبقى العلاقات العربية مع مصر دائما وكأنها تعيش على حافة هاوية «كامب دافيد» التى تربط مصر وحدها بإسرائيل.

وقال العجوز وهو يحتضن الشاب بنظرة اشفاق :

- كن واقعيا وأنت تفكر فى تخطيط المصير.. والواقع هو أن اتفاقية «كامب دافيد» ليست بين مصر وإسرائيل ولكنها بين مصر وأمريكا من ناحية وإسرائيل وأمريكا من ناحية أخرى.. ودوافعها الأساسية قائمة على تحقيق المصالح الأمريكية فى مصر حتى لو أجبرت إسرائيل على المساهمة فى تحقيق هذه المصالح.. وحاول أن تتذكر تفاصيل تاريخ الأيام التى انتهت بتوقيع هذه الاتفاقية.. فقد كانت مصر مرتبطة بالاتحاد السوفيتى والهدف الأمريكى الأول هو أن تأخذ مصر لنفسها.. وهى تعلم أن أقوى ما يحقق لها أخذ مصر من السوفييت هو أن تحقق جلاء إسرائيل عن الأرض المصرية.. حتى تعترف مصر بأنها لا تستطيع أن تعيش حرة إلا بفضلها.. وقد استطاع أنور السادات حاكم مصر وقتها أن يكسب ثقة أمريكا فى امكان تحقيق أهدافها.. ولكن إسرائيل كانت هى التى ترفض تحقيق هذه الأهداف.. ولا تقبل الجلاء عن سيناء.. وتؤكد للساسة الأمريكان أن مصر لن تقبل أبدا أن تعيش فى سلام معها.. لن تعيش السلام مع إسرائيل وبالتالى لن تعيشه مع أمريكا.. وهو ما دفع أنور السادات إلى أن بدأ بزيارة إسرائيل ردا على اتهام مصر بأنها لن تقبل السلام معها وفى الوقت الذى كان فيه الوزير الأمريكى اليهودى هنرى كيسنجر يقوم بالأعاجيب ويبذل المستحيل لاقناع اسرائيل بالسلام مع مصر.. ومرت سنوات قبل أن توقع اتفاقية «كامب دافيد».. وكان التوقيع الرئيسى هو توقيع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية كارتر.. فهل يعلم ماذا يعنى إلغاء اتفاقية «كامب دافيد» ؟

وقال الشاب ساخرا في مرارة :

ـ ماذا يعنى يا حضرة الفيلسوف العجوز المستسلم للواقع مهما كانت مرارته؟

وقال العجوز دون أن يأبه بسخرية الشاب :

ـ إنه يعنى إلغاء اتفاقية بين مصر وأمريكا.. وقطع العلاقات معها ومواجهتها بموقف عدائى.

وقال الشاب فى سخط :

ـ إن أمريكا على ارتباط بعلاقات كاملة مع كثير من البلاد العربية دون أن تربطها باتفاقية مع اسرائيل كاتفاقية «كامب دافيد»..

وقال العجوز فى هدوء :

ـ لأنها ليست محتاجة إلى مثل هذه الاتفاقية فى علاقاتها مع هذه الدول العربية.. ولو ارتبطت دولة منها بالاتحاد السوفيتى لسلطت أمريكا عليها إسرائيل إلى أن تسنح لها الفرصة لاستعادة سيطرتها عليها.. ولعقدت معها اتفاقية أقرب إلى اتفاقية «كامب دافيد».. وهو الموقف الأمريكى الآن بالنسبة لسوريا وبالنسبة للعراق.. فإسرائيل لا تزال تحتل الأراضى السورية كما أنها تضرب فى العراق ولن يتغير موقف إسرائيل منها إلا إذا استطاعت الدولتان العربيتان الاتفاق مع أمريكا.. وهذا بصرف النظر عن وضع ليبيا فهو وضع ينفرد بشذوذه ولو أنه لا يزال وضعا يعتمد على الارتباط بالاتحاد السوفيتى.

وقاطعه الشاب مسخفا ما يقوله العجوز :

ـ إنك تحصر كل مشاكل العالم بين أمريكا والاتحاد السوفيتى دون أن تراعى التطور الذى بدأ يتحقق بينهما.. إنهما

الآن يحاولان الوصول إلى تقسيم العالم بينهما دون أن تعادى إحداهما الأخرى.. حتى أنه بدأ الإعلان عن قرب انسحاب الاتحاد السوفيتى من افغانستان وتوقف أمريكا عن تسليح وتمويل الثورة فيها.. وتكون النتيجة أن تجمع أفغانستان بينهما دون أن يكون لها حرية تحديد المصير.. وربما تم الاتفاق بينهما بالنسبة لكوبا أيضا التى تعتبر مركز تهديد سوفيتى لأمريكا كلها.. وإذا تم هذا الاتفاق تصبح كوبا مجرد منطقة سياحية لكلتا الدولتين ولا تستطيع أن تستقل بنفسها ولو كدولة سياحية.. وكذلك بالنسبة للبلاد العربية فقد لا تعود دولة من الدول العربية تستطيع أن تعتمد على الاتحاد السوفيتى فى موقفها ضد أمريكا.. أو العكس.. إنما تقع الدول العربية كلها ضحية الاتفاق الأمريكى السوفيتى.. من يأخذ هذه الدولة ومن يأخذ تلك؟ وتاريخ العالم كله قائم إما على حرب مباشرة بين الدول الكبرى وإما على حروب بين الدول الصغرى تقودها الدول الكبرى.. ولن تتوقف كل الحروب إلا إذا عاشت الدول الكبرى السلام فيما بينها.. ومراحل التاريخ التى ساد فيها السلام كانت المراحل التى انفردت فيها كل دولة من الدول العظمى باحتلال منطقة من المناطق العالمية.. ونحن لا نمثل دولة عظمى.. ولا يمكن صيانة استقلالنا وحريتنا إلا بالحروب التى تستند على موقف الدولتين العظميين.. وإلا أصبحنا عبيدا لكلتيهما..

وقال العجوز بعد أن نفث دخان الشيشة :

- إنك متفق معى فى كل ما أحاول اقناعك به.. فأنت تتحدث تحت تأثير مؤتمر «يالتا» الذى عقد عقب الحرب العالمية

الأخيرة وانتهى باتفاق الدولتين العظميين على تقسيم الدول التى كانت ميادين للحرب.. وأوربا الغربية لأمريكا وأوروبا الشرقية للاتحاد السوفيتى.. وكذلك بالنسبة للجانب الأسيوى.. وليس بين كل هذه الدول دولة مستقلة استقلالا كاملا.. بريطانيا ليست مستقلة أمريكا ولا اليابان وتشيكوسلوفاكيا مثلاً ليست مستقلة عن الاتحاد السوفيتى.. وما تحاوله الدولتان العظميان الآن هو توسيع ما انتهوا إليه فى مؤتمر «يالتا» ليشمل اتفاقهما بتقسيم العالم كله.. وربما اعترف الاتحاد السوفيتى باتفاقية «كامب دافيد» التى تضع مصر فى الجبهة الأمريكية.. فإذا ألغت مصر هذه الاتفاقية فلن يقف السوفييت بجانبها وستجازف مصر بأن تتحدى وحدها القوات الأمريكية إما مباشرة أو عن طريق القوات الإسرائيلية.

وصرخ الشاب كأنه لم يعد يطيق :

ـ إذا كانت «كامب دافيد» اتفاقية بين مصر وأمريكا فإنها تتضمن جانبا يحدد مصير الأرض الفلسطينية المحتلة بأن تبدأ إسرائيل بالاعتراف بنوع من الحكم الذاتى للفلسطينيين وإسرائيل لم تحترم هذا النص بل أعلنت إلغاءه وشطبه من الاتفاقية فلماذا لم تتدخل أمريكا؟

وقال العجوز وهو يستعين بهدوئه لصد صراخ الشاب :

ـ إن السياسة الأمريكية وصلت إلى هذه الاتفاقية لاستعادة مصر.. أما أرض فلسطين المحتلة فهى مادامت مع إسرائيل فهى مع أمريكا.. أى ليس هناك ما يدفع أمريكا إلى التدخل لتحرير أرض فلسطين من الاحتلال الإسرائيلى.. وكان هذا هو ما دفع العقلية الأمريكية إلى وضع اتفاقية «كامب دافيد» فى

جزءين منفصلين.. جزء خاص بجلاء إسرائيل عن مصر.. وهو ما كانت أمريكا قد قررت الإصرار عليه وفرضه على إسرائيل.. والجزء الآخر خاص بجلاء إسرائيل عن الأرض الفلسطينية وهو ما لم تكن أمريكا تصر عليه بل ربما كانت واثقة منذ البداية أن إسرائيل لن تجلو عن أرض فلسطين وأن الهدف الصهيونى الأكيد هو اقامة دولة إسرائيل على كل أرض فلسطين ولكنها فقط تحايلت دبلوماسيا لتغطية مظهرها السياسى ومظهر مسئولية أنور السادات فاضافت هذا النص إلى الاتفاقية.

وعاد الشاب يقول منطلقاً بثورته :

- إذن ما العمل حتى يكون لصراخنا مجرد الأمل فى فتح آذان إسرائيل؟

وقال العجوز وهو يتنهد كأنه يتأوه من الأوضاع القائمة :

- إن ما تفصل به مصر وإسرائيل عن أمريكا.. وهى معاهدة السلام المعقودة بينهما مباشرة.. وليس فى هذه المعاهدة سطر واحد أو كلمة واحدة تشير إلى وضع الأراضى الفلسطينية المحتلة أو إلى أى موقف لإسرائيل فى مواجهة الدول العربية خارج مصر.. ولا تستطيع مصر أن تواجه التحركات الإسرائيلية إلا من ناحية تطبيع هذه المعاهدة.. كأن توقف تطبيع العلاقات معها احتجاجا على تصرفاتها بالنسبة للشعب الفلسطينى.. ولكن فى هذه المعاهدة نصوص أخرى يمكن إثارتها حتى ندخل إسرائيل فى مشاكل تشغلها عن اعتداءاتها.. مثل النص الذى يحدد أكثر من مساحة ثلاثة أرباع سيناء لاحتلال القوات الدولية.. وقد كنت أول وما زلت الوحيد

الذى يطالب بإلغاء هذا النص.. فإن الاحتلال العسكرى الدولى لأرض مصر لا يقل مهانة لاستقلال مصر وحريتها.. وتنص هذه المعاهدة على أنه ليس من حق مصر إخلاء سيناء من القوات الدولية إلا بموافقة أعضاء مجلس الأمن جماعيا وطبعا لا يمكن موافقة مجلس الأمن جماعيا إلا بموافقة أمريكا.. وأمريكا قد لا توافق.. ومصر لا تستطيع بصفتها صاحبة الأرض أن تنفرد باخلاء سيناء من القوات الدولية.. وقد سبق أن أخلى عبدالناصر منطقة صغيرة تنحصر فى قرية شرم الشيخ من القوات الدولية فكانت النتيجة أن قامت حرب عام ٦٧.. ورغم ذلك فإن مجرد المطالبة باخلاء الأرض من القوات الدولية الموجودة الآن سيشغل إسرائيل ولو سياسيا عن اعتداءاتها وخصوصا أن علاقتها بأمريكا تطورت عما كانت عليه عام ٦٧.. وهذا ما أتمناه اليوم.. المطالبة وإثارة موضوع احتلال القوات الدولية لأراضى مصر وكأننا نهدد إسرائيل حتى لو لم نقصد إلغاء اتفاقية «كامب دافيد».

وقال الشاب متقززا :

ـ كأنك لا تريد إلا الطريق السياسى.

وقال العجوز وهو يهم أن يكتم صوته بمبسم الشيشة :

ـ هذا ما يدفعنى إليه الواقع .



سوق الدولة..

قال الشـاب منطلقا فى فرحـة كأنه وصل إلى تحقيق الأمل :

- إننى واثق من أن الأزمـة الاقـتـصـادية فى مـصر قـد انتهت أو على وشك الانتـهاء بعـد أن عادت عـلاقاتنا كاملة مع أغـلبية الدول العـربية.. وخصـوصا الدول البترولية.. لقد أصبحت مصر تعيش فى وحدة اقتصادية عربيـة.. أى فى سوق عربـية واحدة.. وقـد كانت أزمة مـصر قائمة على تباعد الزبائن عنها لتبيع لهم حتى تشترى ما تحتاج إليه بثمن مـا تبيعه.. وقد عـادت السوق تزدحم بالزبائن الذين تبيع لهم مصر لتغطية حاجتها إلى ما تشتريه.

وقال العجوز وهو يلوى شفتيه مستنكرا :

- إنك واهم.. أو أنك تفكر تفكيـرا سطحيـا أقرب إلى عـقلية أصحاب الدكاكين.. إن الدولة لا يمكن أن تقوم على أساس أنها مجرد دكان.. سواء كان دكانا مـتخصصا فى بيع صنف واحد أو كان «سوبر ماركت» لبيع مـختلف الأصناف.. ولعل عقليتك وقعت تحت تأثير ما يقال أو ما يشاع أو ما ينشر من أن مصر

أصبحت دكانا لبيع السلاح إلى الدول العربية وخصوصا الدول العربية الآسيوية التى تجتاز فترة تعيش فيها التهديد بالحرب أو تحارب فعلا كالعراق مما يجعلها - كلها - فى أشد الحاجة إلى السلاح.. ولكن.. حتى لو قامت مصر ببيع السلاح فلن تحل أزمتها الاقتصادية.

وقال الشاب فى حدة :

- إن سوق السلاح هى الآن أقوى سوق تجارية وسياسية فى الدنيا كلها.. والدولتان العظميان أى أمريكا والاتحاد السوفيتى لا تستطيع كل منهما أن تحتفظ بعظمتها إلا باحتفاظها بقدرتها على التحكم فى سوق السلاح.. والدول الصغرى التى تحتفظ كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى بالسيطرة عليها هى الدول التى لا تستطيع أن تستغنى عن السلاح الأمريكى ودول أخرى لا تستطيع أن تستغنى عن السلاح الروسى.. حتى أنه أصبح معروفا فى التكتيك السياسى العالمى أن أى دولة من الدول الصغرى تستطيع أن تصل إلى الاطمئنان على السلام وتقل حاجتها إلى استيراد السلاح سواء من أمريكا أو الاتحاد السوفيتى، فتبدأ هاتان الدولتان العظميان فى إثارة المشاكل حول هذه الدول الصغرى حتى تفقدها اطمئنانها إلى السلام وتدفعها إلى الحرب أو خشية الحرب فتعود إلى استيراد السلاح.. والخضوع لمن يمدها بهذا السلاح.. فإذا كانت مصر قد أصبحت تصنع وتنتج السلاح وتبيعه إلى الدول العربية فقد تقلل هذه الدول من حاجتها إلى الدولتين العظميين وأصبح لها - أى لمصر - ما كان لهما من وجود فى العالم العربى.

وقال العجوز فى هدوء :

- لنبدأ الموضوع من أوله.. فالمفروض أن سوق السلاح العالمية تقوم على الأهداف السياسية المشتركة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة.. أى الأهداف السياسية المشتركة بين البائع والمشترى.. لذلك فالتعامل الدولى فى سوق السلاح يقوم على اتفاقيات قائمة بذاتها وتختلف عن اتفاقيات التعامل الأخرى.. أى قد تتساهل الدولة المصدرة فى أخذ مستحقاتها من الدول المستوردة.. أو قد تخفض من فوائد الديون الخاصة بالتسليح تخفيضا واسعا.. بل قد تتنازل الدولة المصدرة عن مطالبة الدولة المستوردة بالثمن وتعطيها السلاح مجانا كهدية سياسية.. والاتحاد السوفيتى يسلح القوات الأفغانية مجانا.. وأمريكا تسلح قوات الثورة الأفغانية مجانا أيضا.. والرئيس أنور السادات له تصريح بعد أن تباعدت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى وبدأ السوفييت يطالبون مصر بالوفاء بالديون.. وله تصريح أعلن به أن مصر لن تسدد الديون العسكرية للاتحاد السوفيتى.. فهى ليست اتفاقية اقتصادية ولكنها اتفاقيات سياسية.. ولكن.. سوق السلاح لا تقوم على المعاملات الرسمية بين الدول فحسب بل أنها تكتظ بطائفة واسعة مما يسمونه سماسرة السلاح.. ولهذه الطائفة قوة فى السيطرة على السوق حتى أنهم تمكنوا فى بعض الحالات من التأثير على سياسة دول تستورد السلاح حتى يحققوا التعامل مع دول مصدرة يجنون من وراء التعامل معها أرباحهم التى تصل إلى الملايين بل إلى المليارات.. وقد سبق أن قلت لك : إن السبب الرئيسى فى

القتال الدائر فى لبنان يعود إلى قوة سماسرة السلاح.. وقلت: إنه لكى نصل إلى السلام بين الطوائف اللبنانية فيجب أن نبحث أولا عن مصدر تسليح كل طائفة وعن السماسرة الذين يقومون لها باتفاقيات استيراد السلاح.. فإذا استطعنا أن نفرض إرادتنا على سوق السلاح وعلى هؤلاء السماسرة استطعنا أن نحقق السلام بين الطوائف ونوقف الحروب بينهما.

وصاح الشاب مقاطعا فى تأكيد :

- إن مصر ترفض التعامل مع سماسرة السلاح..

وقال العجوز فى بساطة :

- فعلا.. هذا ما هو قائم الآن.. اقتصر التعامل فى سوق السلاح على الدولة ذاتها.. أى عن الطريق الرسمى بلا سماسرة.. ولكن منذ عهد قريب كان كثير من المسئولين قد احترفوا السمسرة فى سوق السلاح وأصحاب الملايين الذين يقيمون الآن فى الخارج جمعوا ملايينهم من السمسرة فى استيراد السلاح لمصر.. ولا يزال منهم من يقيم فى مصر ولا تزال عملياتهم مستمرة تدر عليهم مزيدا من الملايين.. باعتبار أنهم عقدوا عمليات استيراد السلاح من قبل أن تلغى الدولة الاعتراف بهم.. والعقود لا تزال سارية ولا يزالون يأخذون من البائع نسبة العمولة التى يستحقها السمسار عن كل صفقة.. وإذا كانت مصر قد استطاعت أن تتخلص من السماسرة فإن أغلب البلاد العربية الأخرى لا تزال تعتمد عليهم.. وستضطر مصر إلى التعامل مع هؤلاء السماسرة فى عمليات تصدير السلاح.. وقد تدفع لهم باعتبارها دولة

مصـدرة كما تدفع لهم بـلادهم المستـوردة.. ودنيا سماسرة السلام لهـا عالم واسع كـان كل سمســار دولة قائمـة بذاتها.. وبين السماسرة معارك كأنها حروب.. ولعلك تسمع الكثير مما يجرى فى هذا العالم كما صدرت عشرات الكتب تروى قصصا عجيبة.. ولا أستطيع أن انسى قصــة الشخصية المصرية التى كـانت صاحـبة نفـوذ أيام المشـير عـبدالحكيم عـامر وكـانت تحترف السمـسرة فى استيراد السلاح واسـتمر صاحب هذه الشخصية فى احترافه حتى بعد أن فقد نفوذه الرسمى إلى أن اغتـيل فى لندن.. قتله منافـسوه فى عـالم السمـسرة رغم أن العمليـة التى كان يقـوم بها لم تكن خاصــة بتسليح مـصر بل عملية خاصة بإحدى الدول العربية الأخرى.

وقال الشاب مـقاطعا أيضا كأنه يرفض مـا تنطلق به عقلية العواجيز :

- مهمـا كانت تفاصيل اجراءات التعـامل فى سوق السلاح. فإن مصر مادامت قد أصبحت تنتج السلاح فهى الدولة الأولى التى تعتمد عليها كل الدول العـربية فى استيراد السلاح بحكم مبدأ الدفاع المشترك الذى يربط مصر بها ويربطها بمصر..

وقال العـجوز كأنه ينهره :

- إن الدفاع المـشتـرك لم يقم بعد بين الدول العـربية وهو لا يقـوم على مـجـرد تبادل الإمـداد بالسـلاح.. ولكن الدفـاع المـشتـرك يجب أن يقوم علـى موقف دولى مـشتـرك.. وعلى علاقـات ثابتة مسـتقرة.. أى أن الدفـاع المشـترك لا يمكن أن يكون مجرد مواجهـة أحداث.. بل هو تخطيط شامل يجمع بين الدول العـربيـة فى سلام حـتى يجـمعهـا فى الحـرب.. وهو تخطيط لم يتحقق حتى اليوم.

وقال الشاب كأنه يهرب من مناقشة العجوز :

- إن كل ما أريد أن أقوله هو أن الأحداث أدت إلى أن تقوم مصر بتصدير السلاح وهو ما يحقق خروجها من الأزمة الاقتصادية التى تطحنها.. ونحن لا نرحب بهذه الأحداث ولكننا لا شك نحمد الله على الخروج من أزمتنا.

وقال العجوز فى ضيق من سطحية الشاب فى تفكيره :

- إن تصدير السلاح لا يحل الأزمة الاقتصادية لعدة أسباب.. أولها: ان مصر لا تستطيع أن تمد الدول العربية بكل ما تحتاج إليه من سلاح.. فهى ستبقى محتاجة إلى الدول الأجنبية فى استيراد أسلحة أكبر كاستيراد الطائرات أو الدبابات أو أنواع أخرى كثيرة لم تصل مصر إلى انتاجها بعد.. وما دامت الدول العربية لا تزال فى حاجة إلى استيراد سلاح من دول أجنبية فيمكن أن تستورد منها كل أنواع الأسلحة دون حاجة إلى مصر.. ثم أن مصر نفسها تنتج السلاح اعتمادا على صلاتها بالدول الأجنبية التى تمدها بما يحتاجه الانتاج.. أى أن مصر نفسها ليست حرة فى هذا الانتاج.. ثم أن ما يمكن أن يعود على مصر من قيمة تصدير السلاح ربما كان أقل مما يعود عليها من تصدير العمالة مثلا.. وهذا علاوة على أن مصر تصدر السلاح بدافع لا يتعلق بما يعود على حالتها الاقتصادية.. إن الدافع الأساسى لتصدير السلاح هو مسئولية مصر عن الوضع العربى كله بالنسبة لأى اعتداء على هذا الوضع.. حتى لو اضطرت إلى تصدير السلاح مجانا.. والواقع أن إحدى الدول العربية التى تمدها مصر بالسلاح أصبحت عاجزة عن دفع الثمن المالى لهذا الإمداد نتيجة أزمتها

الاقتصادية التى تعتبر أقسى من الأزمة المصرية الاقتصادية.

وقال الشاب حائرا :

ـ كأنك تقول : إنه لا يكفى أن تمد مصر الدول العربية بالسلاح بل يجب أن تمدها بالمقاتلين أيضا.. أى أن تشترك القوات المصرية فى حرب العراق وإيران مثلا أو فى أى حرب تقوم على أرض دول الخليج.

فهل يمكن أن يحدث هذا؟

وقال العجوز فى هدوء:

ـ إن إحدى الدول العربية أعلنت منذ أسابيع أنها استغنت عن عشرة آلاف من أفراد القوات الباكستانية كانوا بين قواتها المسلحة.. وإن كانت قد أعلنت أن هذه القوات الباكستانية كانت مهمتها مقصورة على تدريب وتنظيم قواتها هى.. وقد تم هذا الاستغناء بعد أن عادت العلاقات بين هذه الدولة ومصر ومن يدرى ربما استعاضت هذه الدولة عن العشرة آلاف باكستانى بعشرة آلاف مصرى.. وصاح الشاب :

ـ إن مصر تؤكد أنه ليس لها أى قوات خارج حدودها :

وقال العجوز وهو ينفث دخان الشيشة :

ـ ولكن هناك مصريون متطوعون للمساهمة فى القوات العسكرية العربية.. والتطوع لا يمكن أن يستمر إلا بأن تقره وتوافق عليه الدولة.. ومن يدرى.. ربما لو اتسعت حرب الخليج واحتاجت إلى منتهى القوة العربية لأعلنت مصر رسميا اشتراكها الكامل فى الحرب.. وإسرائيل اليوم تقف مع إيران نفس موقف مصر مع العراق ودول الخليج.. فإذا حدث ـ مثلا ـ أن أعلنت إسرائيل اشتراكها فى الحرب رسميا فإن

مصر ستعلن الحرب أيضا رسميا.. وهو احتمال مستبعد حتى الآن.. ولكننا يجب أن نحترس من مفاجآت السياسة الأمريكية التى تفرض التحركات الإسرائيلية.

وقال الشاب مجادلا :

- اذن فالبداية تفرض أن تقوم مصر بإمداد دول الخليج بالسلاح.. فلماذا تعارضنى وترفض أن تشاركنى فرحتى بأن مصر قد أصبحت دولة مستعدة لتصدير السلاح مما يمكن أن يخلصها من أزمتها الاقتصادية؟

وقال العجوز وهو ينظر إلى الشاب فى لوم :

- إنك لم تفهمنى.. فإنى أزهو واتباهى بأن مصر أصبحت تصدر الأسلحة التى تنتجها المصانع المصرية.. ولكنى أرفض أن أعتبر الهدف من تصدير السلاح هو مجرد حل الأزمة الاقتصادية المصرية؟ وأرفض أن نحصر كل آمالنا فى أن نجعل من مصر دولة تصنع وتصدر السلاح.. وهو الخطأ الذى نقع فيه دائما.. أى الخطأ فى أن نحصر أنفسنا داخل هدف واحد وداخل انتاج واحد وننسى بقية الأهداف وبقية جوانب الانتاج.. وقد حدث هذا عندما سبق وحصرنا آمالنا وأهدافنا فى أن نجعل من مصر دولة صناعية.. وبلغ حماسنا فى تحقيق هذا الهدف إلى أن أهملنا اهتمامنا بالإنتاج الزراعى.. وكانت النتيجة أن مصر لم تعد دولة صناعية ولا زراعية.. وأصبحنا إلى اليوم نعيش متخبطين بين الصناعة والزراعة دون أن نصل إلى بناء قوة مصر الاقتصادية.. وما أخشاه عليك هو أن تحصر آمالك فى تصنيع السلاح وتنسى الجهد المفروض عليك لتقيم بقية الصناعات ثم لإعادة قوة مصر كدولة زراعية.

وقال الشاب حائرا :

- إن الزراعة تعتبر موضة قديمة.. ووسيلة متأخرة فى توفير ثراء الدولة.. وكل الدول الثرية يقوم ثراؤها على الصناعة أما فى الدول الصغيرة فأصبح يقوم على البترول.. ونهر النيل نفسه الذى كانت تقوم بفضله دولة مصر الزراعية أصبح يكتفى بما تحققه الزراعة فوفر مياهه وهبط بها إلى حد لا يوفر الأحلام الزراعية.

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

- إن مياه نهر النيل فى يد الله.. والله يفرض نقمته على المهملين العاجزين عن الحياة بما مَنَّ به عليهم.



إعلان الحرب الاقتصادية ..

قال الشاب فى ضجر وفى ملل :

- لم أعد أجد ما يشغل فكرى ويشاركنى مناقشة ما أعانيه حتى يعيننى على الاستسلام أو يعيننى على الثورة... وقد مرت بى فترة كنت أتعمد فيها قراءة كل الصحف اليومية والأسبوعية لعلى أجد فيها ما يهدينى.. واتفقت مع بائع الصحف على أن يزودنى بكل هذه الصحف وأعود وأردها إليه نظير إيجار أدفعه يوميا لا يزيد على ثمن جريدة واحدة.. ولكنى بدأت اكتشف أن كل ما اقرؤه اليوم هو نفس ما قرأته أمس.. وكل ما ينشر من أخبار هى أخبار مرددة فى إطار واحد سواء كانت أخبارا متفائلة أو أخبارا متشائمة.. أو اقرأ مقالات تحمل أسماء علماء وأساتذة وكبار الكتاب فلا أجد فيها إلا دراسات نظرية لا تهدينى إلى الخطوة التى أستطيع أن أخطوها حتى أتخلص مما أعانيه. كأنها مقالات تعبر عن الحلم بالوصول إلى القمر قبل أن يتم الوصول إليه بألف عام.. إلى أن أصبحت لا أقرأ فى الصحف والمجلات إلا العناوين.. وأزيد أكثر بقراءة ما تنشره

عن مباريات كرة القدم.. ثم أتسلى بقراءة صفحات الجريمة وصفحات الفن.. وأتعمد قراءة صفحة الوفيات حتى أراجع أسماء أفراد الطبقة الغنية الذين يستطيعون دفع ثمن إعلان الوفاة..

وقال العجوز في هدوء :

ـ إن الكلام المسموع أصبح أقوى تعبيرا عن الواقع من الكلام المقروء.. أي أنك تستطيع أن تجد الهداية فيما تسمعه من كلام في الشارع السياسي وما تشترك فيه من مناقشات.. حتى وإن لم تجد هذه الهداية بما تقرؤه في الصحف..

وقال الشاب ساخرا :

ـ حتى الكلام في الشارع السياسي لم يعد يهديني.. إنه يرفعني من حيرة ليقذف بي إلى حيرة أوسع ازداد بها تخبطا.. بل يخيل إليّ أننا حتى في الشارع نتعمد الهروب من مواجهة مشاكلنا الواقعية بالكلام عن المشاكل الخارجية التي تحيط بنا.. فنقطع الوقت بالكلام عن الحرب بين العراق وإيران.. أو بالكلام عن المصيبة اللبنانية.. أو عن تهديدات الرئيس الأمريكي ريجان للرئيس الليبي معمر القدافي.. أو.. أو.. وكل من في الشارع السياسي يستمع إلى هذا الكلام في برود وبلا اهتمام كأنه يتفرج بخياله على فيلم سينمائي قد طال عرضه عليه.. كيف نهتم بمشاكل الغير قبل أن نحل مشاكلنا؟ وقد بدأ يظهر في الشارع السياسي خلال الشهور الأخيرة كلام عن التخلص من اتفاقية «كامب دافيد» التي تجمعنا بأمريكا وإسرائيل.. حتى أن حزبين سياسيين من الأحزاب المعترف بهما رسميا وهما حزب العمل وحزب الأحرار أعلنا سحب

موافقتهما وإقرارهما لهذه الاتفاقية.. ولا شك أنها اتفاقية تعتبر من الأسس التى تقوم عليها حالتنا الداخلية.. ولكن لم يقل أحد من الذين يتكلمون شيئا عن أثر إلغاء هذه الاتفاقية على هذه الحالة الداخلية.. هل نزداد غنى ونصبح قادرين على حل مشاكلنا.. أم نزداد فقراً وتتضخم مشاكلنا ونعانى أكثر ولذلك فالشعب لا يتجاوب مع هذه الدعوة حتى وهو يتمنى تحقيقها.. لأن أحدا لا يعرض عليه مصيرا لالغائها يمكن أن يتعلق به.. ولكن.. لا يكاد أحد زبائن المقهى السياسى يبدأ الحديث عن الغلاء أو عن متاعبه مع أولاده أو عن إفلاسه حتى يتجمع باقى الزبائن فى ثورة ويعلو الصراخ وتتردد عشرات القصص والآراء والاقتراحات.. بين الدعوة إلى إعلان الثورة والدعوة إلى الانتحار.. وينتهى الصراخ دائما إلى لا شىء.. وكأنه كان صراخا للترويح عن النفس فى رقصة عنيفة كالرقصات التى أشاعتها الديمقراطية هذه الأيام.. لذلك كله فكلام الشارع ككلام الصحف لا يحقق أى أمل فى تحقيق واقع جديد.

وقال العجوز مؤكدا بعد أن نفث دخان الشيشة :

ـ لا شك أن كلام الشارع هو الذى يدفع إلى التحركات الشعبية التى تحقق ضغطا على الحكومة فى اتخاذ تحركاتها السياسية والاقتصادية.. وكل التحركات الشعبية التى وقعت منذ الثورة أى منذ أكثر من ثلاثين عاما كانت بدافع كلام الشارع لأن الكلام المقروء كان من حق الحكومة وحدها، حتى بعد أن اتسع المجال الديمقراطى، لايزال كلام الشارع أكثر تأثيراً على الموقف الشعبى من الكلام المقروء.. وما حدث أخيرا داخل قوات الأمن المركزى كان بدافع كلام

الشـارع ولم تظهـر أى صحـيفـة أو أى ورقـة تحض على مـا حـدث.. أو تعلن أى شكـوى لأفـراد هذه القـوات قـبل أن يتحركوا.

قاطعه الشاب بلهجته الساخرة :

ـ وكيف واجـهت الحكومـة تحرك وحدات مـن قوات الأمن المركزى.. إنها بعد أن أوقفت هذا التحرك أخذت تخطىء نفسها بالأوضاع الاقتصادية والإدارية التى يعيشها أفراد هذه القوات ووعدت بتغييرها وتحقيـق أوضاع جديدة.. وكأنها اعتبرت أن المشكلة كلها محصـورة فى هذه الطائفة.. وأنها ليست مشكلة عامة يعانيها الشعب كله.. وكانت النتيجة أن كل طائفة أو نقابة أو مجموعـة من العاملين أصبحت مقتنعـة بأن الطريق الوحيد حتى تستجـيب الحكومة لمطالبها هو أن تتحرك شعـبيا.. وقد تبدأ بـالإضراب داخل مجـال العمل.. فـإذا لم تحقق الحـكومة مطالبهـا خرجت إلى الشارع.. وقـد تضطر إلى ارتكاب جرائم الهدم حتى تجبر الحكومة على الاستجابة لها.. وإن كنا لا نزال نؤكد أننا نعيش فى حالة استقرار.

وزفر العجوز أنفاسه وقال وهو يحاول الاحتفاظ بهدوئه :

ـ لا تنكر أن الحكومـة تحـاول أن تحل مشـاكل كل طوائف العامـلين.. وأنها تعلن عن تنظيـمات وقـوانين جديدة لتـغيـير الوضع العام حتى تنقـذ مصر كلها من الفقـر.. ولكن.. العقلية الحكومية أيضا تبدو كـأنها تتعلق بالأحلام هروبا من الواقع.. أى تحلم دون أن تفرض إرادتها على الـواقع وتسيطر عليه إلى أن تصل إلى تحـقيق الأحـلام.. إنهـا مثـلا تحقق أحـلام رفع الأجور والمرتـبات ولكنها لا تقدر النظرية البـدائية فى العلوم

الاقـتـصـادية والتـى تؤكد أن رفع الأجـور والمـرتبـات يؤدى تلقـائيـا إلى رفع أسـعـار الاسـتـهـلاك.. أى أن رفع الأجـور والمرتبات لا يكفى لتحقـيق الرخاء إلا إذا استطاعت أن تسيطر على تحـديد الأسـعـار التـى تسـتنزف كل الدخـل الفـردى.. والموظف مثلا كان يستطيع أن يأكل اللحم كل أسبوع ومرتبه ثلاثون جنيهـا فى الشهر.. وبعـد أن ارتفع مرتبه إلى سبـعين جنيها لم يـعد يستطيع أن يأكل اللحم إلا كل شهـر أو شهرين مرة.. أو لـعل الأسعـار قد ارتفـعت حتى حـرم من أكل اللحم نهائيا وإلى الأبـد.. ومثلا أيضا.. إن الحكومة مـعتمدة اعـتمادا كاملا على تخطى الفـقر بزيادة الانتاج.. ولكنها تضلل نفـسها وتضلل الناس وتعتقـد أنها كلما بدأت فى مشروع فقـد حققت فـعـلا زيادة الانتـاج وتهلل فـرحـا.. دون أن تعـتـرف أن أى مشروع يحتاج إلى سنوات طوال حـتى يحقق أهدافه.. فهى قد تبدأ فى شق قناة جديدة للرى لإضافـة آلاف مؤلفة من الأفدنة لزيادة الإنتـاج الزراعـى.. دون أن تقـدر أو تعـتـرف بأن هذه الزيادة لن تتحـقق إلا بعد عشرين أو ثلاثين عـاما.. ولا تسأل نفـسهـا كيف يعـيش الشعب خـلال هذه السنوات؟! ولا تضع نظما قائمة بذاتها يستطيـع الشعب أن يعيش بها إلى أن تتحقق زيادة الانتاج.. وإنمـا تهلل فرحـا وتعتبـر المشكلة قـد انتهت بمـجـرد شق القناة.. وهو نفس ما حدث عندمـا بدأت الحكومة فى زراعـة أراضـى هيئـة التـحرير لـتؤدى إلى زيادة الانتـاج وكانـت النتيـجة أن هبط الانتـاج أكثـر.. لأن الحكومة تعـتبـر البداية نهاية ولا تفصل بينهـما.. وما يقال عن الإنتاج الزراعى يقال عن كـل المشروعـات الإنتاجـية الصناعيـة التى يمكن أن

تصد عنا الفقر وتحقق لنا الرخاء.. وهذا الفشل ليس مقصودا وتستطيع أن تتأكد اليوم من أن الهدف قائم فى منتهى القوة والنيات القيادية صافية ولكن العقلية الإدارية التخطيطية لا تزال تعيش طفولتها.

وقال الشاب فى لهجة يائسة :

ـ ومتى تبلغ هذه العقلية سن الرشد.. أو كيف ؟

وقال العجوز فى تأكيد :

ـ الطريق الوحيد هو أن نصل إلى أن يعيش الشعب مع الحكومة فى حالة واحدة تحقق التجاوب الواقعى بينهما.

وقال الشاب فى دهشة :

ـ أى حالة هذه التى يمكن أن تجمع بين الشعب والحكومة ؟

وقال العجوز فورا :

ـ حالة الحرب.. إن الحرب لا تعنى المواجهة العسكرية وحدها.. ولكنها تعنى القدرة على التمسك بالأهداف الوطنية والقدرة على احتمال المعاناة إلى أن يتحقق النصر.. ولذلك فأهل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية العنيفة يعيشون فى حرب.. والحرب تفرض تخطيطا يقوم على قياس القدرة على الاحتمال مهما كلف الشعب من معاناة.. والصين بعد أن انتصرت ثورتها فى حرب عسكرية انتقلت إلى حرب اقتصادية داخلية.. فكان اقتصادها مثلا لا يحتمل استيراد السيارات فأوقفت استيرادها نهائيا.. دون أن يخطر على بالها إقامة كبارى علوية تكلفها الملايين لمجرد تخفيف زحام هذه السيارات.. ودفعت الشعب بكل طبقاته إلى الاستعاضة عنها بركوب الدراجات التى تصنع محليا.. وفوجئت الصين بزحف

عواصف من الجراد والذباب عليها يهدد بانهيارها زراعيا وانتاجيا وصحيا فلم تعتمد الحكومة على امكانياتها فى صد هذا الزحف.. بل أعلنت الحرب.. وجندت فرقا من الشعب تحارب زحف الناموس والذباب فى كل أرجاء الوطن حتى قضت عليه.. وكذلك بريطانيا بعد أن انتهت من الحرب العسكرية العالمية الأخيرة استمرت فى حالة حرب اقتصادية تتحكم فى مصير كل جنيه من جنيهاتها الاسترلينية حتى لم تكن تبيح لأى مواطن أن يسافر إلى الخارج وفى جيبه أكثر من خمسة وعشرين جنيها.. بعد أن تتأكد من اضطراره للسفر.. ولكننا هنا فى مصر رغم عنف الأزمة التى نعانيها فالحكومة لا تفكر فى إعلان الحرب الاقتصادية.. ولعلها أعجز وأضعف من أن تعلن حربا شعبية وطنية.. للتباعد بينها وبين الشعب.. وقد حدث أن اعترفت بأنها لا تستطيع أن تسدد الديون الخارجية عن طريق ميزانيتها الرسمية وناشدت الشعب أن يتولى تسديد الديون بالتبرع من أجل الوطن.. ولكن الشعب لم يستجب لها.. لأن الحرب الوطنية ليست معلنة ولا منظمة ولا مخططة.. ولم تستطع الحكومة أن تفرض التبرع لسداد الديون إلا على موظفيها بالخصم من رواتبهم.. لأنهم يمثلون الطبقة الوحيدة التى تسيطر عليها.. كما استجدت بعض المتعاملين معها للتبرع لسداد الديون حتى تتساهل فى تعاملهم معها.. رغم أن الأموال التى تملكها مصر خارج ميزانية الحكومة تكفى لتسديد كل ديونها.. وذلك لأن الحرب الشعبية الاقتصادية ليست معلنة ولا نعيشها.

وقال الشاب معارضا :

- إن الحرب تفرض الديكتاتورية.. ونحن نعيش الديمقراطية ونصر على أن نعيشها ونتسع بها إلى حياة شعبية تصون لا حرية التنظيمات الحزبية فحسب بل أيضا حرية الفرد.. مادامت حرية فى حدود القانون.. سواء كانت حرية القبول أو حرية الرفض.

وقال العجوز وهو ينظر إلى الشاب كأنه يشفق عليه :

- إننا نبالغ فى تصور الديكتاتورية كما نبالغ فى تصور الديمقراطية.. حتى لم نعد نستطيع أن نصور كلتيهما إلا بقياس أهداف القوة التى تحكم.. والحرب لا تلغى الديمقراطية.. والشعب الديمقراطى يستسلم لها اقتناعا بها.. والحرب لم تقم أبدا كامنية شعبية.. ولكن القيادة تقنع الشعب اعتمادا على إثارة الروح الوطنية إما دفاعا عن النفس أو لتحقيق أمنية شعبية.. وإسرائيل تعلن الحرب دون حاجة إلى الدفاع عن النفس إنما لتحقيق أمنية.. وكذلك كل الدول الاستعمارية.. والحروب الاقتصادية دوافعها أقوى وأقدر على اقناع الشعوب بها وتحمل كل ما تعانيه منها إلى أن تصل إلى أهدافها.. وخصوصا فى النظم الديمقراطية.. فاقناع الشعب يقوم على اقناع الأحزاب السياسية والتنظيمات والطوائف.. فيصبح اقتناعا أقوى وأكثر قدرة على التحمل.. ولكننا نفهم الديمقراطية كأنها اعفاء للتنظيم الحاكم من المسئولية.. بما فيها مسئولية إعلان نظم واتخاذ اجراءات تحقق ما يمكن أن يسمى حربا اقتصادية لإنقاذ البلد من النكبة التى تزحف عليه.. وهو ما أدى إلى أن أصبحت المسئولية موزعة فى مصر لا بين الأحزاب السياسية بل موزعة واقعيا بين طبقات

اقتصادية متعارضة بعضها بعضا.. كل منها ليس مسئولا إلا عن أهدافه. إن الاطمئنان يحقق فعلا زيادة مصالحه.. وهو ما ينتهى إلى هدم النظام الديمقراطى كله بثورة طبقة الأغلبية على طبقة الأقلية.. وخذ مثلا واقعا تفصيليا.. فنحن نؤمن بأن الديمقراطية تفرض تحقيق اطمئنان كل المسئولين عن إدارة الحكم أولا ثم اطمئنان كل العاملين على الانتاج بمختلف طبقاتهم سواء كانوا من طبقة العاملين أو من طبقة أصحاب رؤوس الأموال.. وذلك دون أن نقدر أن الاطمئنان كما يحقق فعلا زيادة الانتاج وقدرة الإدارة الرسمية على الإدارة الناجحة وتخطى العقبات.. إلا أن هذا الاطمئنان لو ترك مفتوحا بلا حدود يؤدى أيضا إلى الإغراء بالانحراف والنهب والتحايل على العدالة وعلى القانون.. ورغم ذلك نترك المنحرفين أو العاجزين أو المخطئين احرارا يمارسون مسئولياتهم بحجة الحرص على توفير الاطمئنان.. إلا إذا وقع خطأ أو حدث ضخم مثير يجبر المسئول على التنحى عن مسئولياته. وعقب الأحداث التى قامت بها بعض قوات الأمن المركزى قدم وزير الداخلية فورا استقالته.. ولكن هناك أحداث كثيرة أخرى تقع وتظهر نتائجها دون أن يستقيل المسئول عنها أو دون أن يطلب منه الاستقالة حتى لا يتعرض للطرد مع فضحه.. كثير من المسئولين خارج الحكومة يرتكبون أيضا كثيرا من الجرائم حتى لو اعتبرناها مجرد أخطاء.. وهى أخطاء ظاهرة معروفة ورغم ذلك لا يزالون آمنين مستمرين فى أخطائهم.. ونحن نقيم هذا الاطمئنان بحجة الاستناد إلى القوانين وأحكام القضاء.. ولكن القانون نفسه لا يرفض اتخاذ اجراءات حماية

الانتاج وابعـاد المخربين حتى قـبل أن يقول كلمته.. وأخـيرا.. فإن الاطمئنان بما فيه التمسك بتطبيق القانون تختلف متطلباته فى حالة الحرب عنها فى حالة السلم.. ونحن كما قلت لك يجب أن نعترف بأننا فى حالة حرب اقتصادية.

وقال الشـاب ثائرا فى وجه العجوز :

- إن من يطالب بالحرب فهو يطالب بالديكتاتورية.. وأنت قد عـشت الديكتـاتورية طويلا حـتى لم تعـد تسـتطيع أن تقـتنع بالديمقـراطية وتطالب الحكومـة بإعلان الحـرب حتى لو كنت تسميها حربا اقتصادية.

وقال العجوز مبتسما ليخفف من ثورة الشاب :

- إننا حتى اليـوم نعيش فى حرب سياسـية رغم أننا ندعى السـلام.. سـواء كانت حـربا خـارجـية أو داخليـة.. والحـرب السياسية تفرض الحرب الاقتصادية تلقائيا.. ونحن فى منتهى الثقـة فى قيـادة الرئيس حسنى مـبارك للحرب السـياسـية.. وسنبـقى فى منتـهى الثـقـة به قـائدا للحـرب الاقتـصـادية.. والسلام عليكم.

وألقى العجـوز مبسم الشيـشة وانصرف عن المـقهى وهو محتفظ بابتسامته الهادئة.

البحث من قادة الاقتصاد..

قال الشاب ساخرا :

لقد قرر أصحاب القمم أن ينعزل كل منهم بقمته ورفضوا أن يجتمعوا على قمة واحدة.. وقد استقبل الناس في برود فشل الدعوة التى كانت قد وجهت أخيرا لعقد مؤتمر قمة عربى.. رغم أن وزراء الخارجية كانوا قد اجتمعوا فعلا فى مدينة «فاس» بالمغرب العربى للاتفاق على إقامة الزينات التى يستقبل بها الرؤساء.. ووضع برنامج الحفلات الفخمة التى يقيمها كل رئيس.. وحتى لو كان وزراء الخارجية قد استطاعوا اقامة اجتماع هذه القمة لما تغير برود الناس فى استقبالها. فقد عاشوا العمر كله فى فشل.. سواء اجتمعت القمة أو لم تجتمع.. ولكن الدعوة الأخيرة لاجتماع القمة اعترضتها دوافع جديدة لعدم تحقيقها.. فلأول مرة تعلن الدول العربية خلافاتها صراحة.. ولم تحاول تغطية هذه الخلافات بمظاهر كاذبة.. كأنها اعترفت بعد هذا العمر الطويل بأن المظهر لا يكفى للهروب من الواقع.. واعترفت بأن القادة العظام لم يعد اجتماعهم على أى قمة

يساوى أى شىء لأن الجماهير العربية بدأت تكتشف الكذب مهما صيغ فى كلمات براقة.. بل أن اجتماع الغلابة من أمثالنا فى هذا المقهى السياسى أصبح أقوى فى إقناع الجماهير والتأثير عليهم لأننا لا نكذب ولكننا نواجه الواقع فى صدق ونعبر عنه بمنتهى الصراحة.. لهذا قرر القادة العظام أن يكونوا صادقين وأن يستردوا مهابتهم واقتناع الناس بشخصيتهم كحكام.. حتى لو فشلت الدعوة فى جمعهم على قمة واحدة.. وهذا التطور فى عقلية القادة أدى إلى تطور أوسع فى الفكر العربى.. وقد بدأ كثير من كبار الكتاب العرب المسئولين ينشرون فى كثير من الصحف العربية مطالبين بإلغاء كل مظاهر الوحدة العربية.. وإلغاء كل التنظيمات والاتفاقيات والقوانين والاجراءات التى تقوم عليها هذه المظاهر.. أى إلغاء تنظيم الجامعة العربية.. وإلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك بين الدول العربية.. وتحريم الالتجاء إلى عقد اجتماعات القمة العربية.. و.. و.. أى إلغاء كل ما يجمع الدول العربية بنص مكتوب.. واعتبار كل دولة بأنها قائمة بذاتها.. تتعامل مع باقى الدول العربية كما تتعامل مع الدول الأجنبية.. أى تعامل ثنائى فى حدود المصالح أو الأهداف المشتركة.. وقد اقتنعت أنا بهذا الرأى وأيدت هذه الدعوة.. إنها دعوة لهدم تنظيم عربى فاشل.. والبدء فى إقامة تنظيم جديد يمكن أن نصل به ولو بعد عمر طويل إلى إقامة كيان عربى له قوته.. ولنبدأ من الصفر.. أى باعتبار كل دولة كأنها قبيلة منفصلة بكيانها وشخصيتها عن القبائل الأخرى.. وهو اعتبار لا يقوم على الخيال السياسى ولا يعود بنا إلى الوراء.. بل هو اعتبار يقوم على الواقع الذى

نعيشه حتى اليوم.. وأنت لو راجعت كل علاقات التعامل بين الدول العربية التى استمرت وكان لها جدوى لوجدت أنها كلها علاقات ثنائية.. أى بين قبيلة وقبيلة أو بين دولة ودولة.. فى حين فشلت محاولات أى اتفاق وجدوى قام من خلال تنظيم الجامعة العربية.. بل أن الجامعة العربية قد تتخذ قرارا فتهدمه العلاقات الثنائية فورا.. كما حدث عندما اتخذت الجامعة العربية قرارا بمقاطعة مصر فاستمرت العلاقات الثنائية فى فرض التعامل مع مصر.

وقال العجوز فى هدوء وهو ينفث دخان الشيشة :

- رغم أنك تعتمد فى كلامك على منطق واقعى إلا أنك تبالغ فى اقتناعك بالنتائج.. فأنت تطالب بأن نبدأ من جديد فى حين أننا واقعيا نعيش البداية فعلا.. وكل ما نعيشه هو مجرد بداية لم نستكمل أهدافها بعد.. فكل الدول العربية مثلا تعتبر دولا مستقلة.. ولكنها كلها لم تستكمل استقلالها بعد.. لقد اكتفت باعتبار أن جلاء القوات العسكرية الاجنبية عن أراضيها هو منتهى الاستقلال.. إلى أن أفاقت من فرحتها فوجدت نفسها لا تزال محتلة اقتصاديا واجتماعيا بحيث لا تستطيع أن تستغنى عن الدول العظمى الاستعمارية.. أى أنها لم تستقل بعد.. وكذلك محاولة تحقيق الوحدة العربية باقامة تنظيم الجامعة العربية.. لقد فرحت الدول العربية بهذا التنظيم لأنه يحقق حلما من أحلام العرب.. ولكنها بعد أن أفاقت من فرحتها اكتشفت أن تفاصيل هذا التنظيم وضعته العقلية البريطانية عندما كانت تتولى القيادة الاستعمارية.. وأنه تنظيم لا يحقق الأهداف العربية ولكنه يحقق ويضمن الأهداف الاستعمارية..

حتى بعد أن انتقلت القيادة من بريطانيا إلى أمريكا.. وحتى بعد أن قفز الاتحاد السوفيتي وأصبح له دور فى هذه القيادة.. وعرفت الدول العربية أنها لم تحقق أى قوة لأى وحدة عن طريق تنظيم الجامعة العربية. وما يقوم عليه من اجراءات.. ولكن البداية إذا عجزت عن اختيار الطريق الذى يحقق أهدافها فلا تفرض إلغاءها.. ولكنها تفرض تطويرها والبحث عن طريق جديد.. تماما كما لو أنك كنت فى حالة جعلتك تائها عن الوصول إلى بيتك فتضطر إلى تغيير الطريق حتى لو غيرته أكثر من مرة.. أى أننا لسنا مضطرين إلى إلغاء تنظيم الجامعة العربية بعد الفشل المتوالى فى مواجهة الأحداث ولكننا نستطيع أن نطور هذا التنظيم وفقا لتجاربنا حتى نصل به إلى تحقيق قوة واقعية.. والدعوة الأخيرة لاجتماع مؤتمر القمة العربى حققت تطورا أساسيا.. فلأول مرة يتحرر القادة العرب من التظاهر بالإجماع.. الذى كان يصل إلى حد خضوع الأغلبية لموقف الأقلية بإصدار قرارات فى كلمات كاذبة لا يكون لها أى أثر واقعى.. ولكن قادة الأغلبية فى هذا الاجتماع الأخير تطوروا بالإصرار على موقفهم حتى لو وصلت النتيجة إلى رفض اجتماع القمة.. وهو تطور كبير نطالب به من سنين.. أى صدور القرارات بالأغلبية لا بالاجماع.. حتى نستطيع أن نتخلص من دسائس المستعمرين الأجانب.. وأعتقد أن الأحداث القادمة ستفرض مزيدا من التطور على تنظيم الجامعة العربية.

وقاطعه الشاب قائلا فى لهفة :

ـ ماذا تنتظر من أحداث؟

وقال العجوز وهو يرفع مبسم الشيشة إلى شفتيه :

ـ أحداث الزحف الاقتصادى على العالم العربى..

وقال الشاب كأن ضوءا آخر بدأ يزغلل عينيه :

ـ ذكرتنى.. فقد قرأت أخيرا أن بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى قد قدم للإدارة الأمريكية مشروعا اقتصاديا يشمل الدول العربية كلها ويشمل فى الوقت نفسه دولة إسرائيل.. وأسماه مشروع مارشال الجديد.. وقرأت إن الإدارة الأمريكية رحبت بهذا المشروع ووعدت بدراسته.. ولكنى لم أتفرغ لمحاولة فهم هذا المشروع.. ولا تحديد أهداف إسرائيل من ورائه.

وقال العجوز وقد يبتسم فى غرور كأنه واثق من فهم كل أهداف إسرائيل :

ـ إن بيريز هو رئيس حزب العمل الإسرائيلى.. ورغم ما يقال عن اعتدال هذا الحزب بالنسبة للأحزاب الإسرائيلية الأخرى.. فهو الحزب الذى استطاع أن يفرض سيطرة إسرائيل على كل المناطق العربية التى تحيط بها.. وكان يفرض سيطرته اعتمادا على القوة العسكرية.. وتولى قيادة كل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضى العربية حتى عام ٧٣.. وكان قادرا دائما على اقناع العالم كله بمبررات هذا الاعتداء.. وأغلبها يقوم على ادعاء الدفاع عن النفس والدفاع عن وجود الدولة.. ولكن الواقع السياسى للمنطقة بدأ يتغير.. نتيجة لتطور وضع الدول العربية.. ونتيجة تعمد القيادات العربية عدم مواجهة إسرائيل عسكريا.. أو إقامة أى مبرر يدفعها إلى الاعتداء عليها.. وقد مر الآن أكثر من ثلاثة عشر عاما منذ

معركة ٧٣ ولم تقم أى معركة حربية كاملة بين إسرائيل وأى دولة عربية.. كأن الحرب قد انتهت.. وكل ما أصبحت تقوم به القوات العسكرية الإسرائيلية هو مواجهة العمليات الفدائية التى يسمونها عمليات إرهابية.. أو الإغارة على منشآت عسكرية تهددها كما أغارت على المفاعل الذرى الذى حاولت العراق إقامته.. وكل هذه عمليات لا تكفى لاستيلاء إسرائيل على مزيد من الأرض العربية أو فرض سيطرة مباشرة عليها.. فكيف تستمر إسرائيل فى فرض سيطرتها على العالم العربى بعد أن تنتهى الحرب؟.. ولعل هذا التساؤل هو ما دفع بيريز إلى تذكر مشروع مارشال الذى فرضته أمريكا عقب انتهاء الحرب العالمية الأخيرة.. فقد كانت أمريكا تسيطر على الدول الأوروبية وكثير من دول حلفائها عن طريق فرض قواتها العسكرية على المعارك الحربية.. ولكن بعد توقف هذه المعارك لم تعد القوات العسكرية تكفى لفرض سيطرتها المباشرة، فوضعت مشروع مارشال الذى يحقق لها فرض السيطرة الاقتصادية على كل حلفائها والمتعاملين معها.. وهى سيطرة لا تزال قائمة حتى اليوم.. ولذلك تقدم بيريز إلى الإدارة الأمريكية مطالبا بتطبيق مشروع مارشال على الدول العربية من خلال دولة إسرائيل.

وقال الشاب معترضا :

- ولكن مشروع مارشال القديم كان يطبق على الحلفاء والدول العربية باستثناء مصر التى ليست فى تحالف مع إسرائيل.. فكيف يطالب به بيريز؟

وقال العجوز فى هدوء :

ـ لقد ووجه بيريز داخل إسرائيل نفسها بمعارضة عنيفة لمشروعه.. وصاح أعضاء الكنيست فى وجهه.. كيف تتقدم بمشروع لخدمة الحالة الاقتصادية للأعداء وانقاذهم من الإفلاس؟ وأجاب بيريز : إنه لم يضع هذا المشروع وحده ولكنه وضعه مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الذين رسموا السيطرة الإسرائيلية الاقتصادية على العالم العربى كله.. بل أنه استشار بعض الشخصيات العربية الصديقة فرحبوا بهذا المشروع.. ثم أن رأس مال المشروع ليس إسرائيليا ولكنه رأس مال أمريكى لن يكلف إسرائيل شيئا رغم أنه يحقق لها القيادة الاقتصادية الكاملة.. وأغلبية الدول العربية فى تحالف مع أمريكا لذلك ستقبل التعامل مع المشروع متجاهلة خضوعه للقيادة الإسرائيلية.. ولعل بيريز كان يريد أن يؤكد أن السيطرة الاقتصادية يمكن أن تكون أقوى من محاولة فرض السيطرة العسكرية.. ولعله كان يستعرض فى خياله الوضع الذى أصبحت عليه مصر.. فقد تم السلام بينها وبين إسرائيل.. وانسحبت القوات الإسرائيلية من كل أراضيها.. ورغم ذلك فقد أصبحت مصر تعيش تحت السيطرة الكاملة للاقتصاد الأمريكى.. أى أن إسرائيل من خلال أمريكا أصبحت أقوى سيطرة على مصر بعد السلام مما كانت مسيطرة عليها عن طريق قواتها العسكرية أيام الحرب.

وقال الشاب مجادلا :

ـ لقد قرأت غير ما تقول.. قرأت أن المشروع يقوم على رأس مال الدول الأوربية الصناعية الكبرى ومعها اليابان وتساهم فيه أيضا الدول العربية البترولية الغنية.. وأنه ليس

مشـروعا إسرائـيليا ولكنه مشـروع أوربى.. فقـد وجدت دول أوربا الصناعية أن الأزمة التى تتعـرض لها الدول العربية بعد انهيار سعر البترول ستؤثر فى قيمة مستورداتها منها.. أى أن أزمـة البتـرول ستلحق أزمـة بالدول المصـدرة.. وأرادت هذه الدول أن تتجنب الأزمـة ففكرت فى هذا المشـروع الذى يقوم على صندوق عـالمى يضـمن اسـتـمـرار عمليـات التـصـديـر والاستـيراد.. وهو ليس نفس مشـروع مارشال الـقديم ولكنه مشروع قـائم بذاته يقوم على أسس اقتصـادية أخرى.. ولكن بيريز استغل هذا المشروع للدعـاية لنفسه فبدأ بإعلانه وربطه باسم مشروع مارشال القديم لأنه اسم له قوة شعبية عالمية..

وقال العجوز فى إصرار :

ـ لقد قرأت ما قرأت أنت.. وكل ما نشر يؤكد أن رأس المال الأسـاسى والأكـبـر للمـشـروع هو رأس مـال أمـريكى.. أى إسـرائيلى.. ثم أن إسـرائيل نفـسـهـا تسـعـى لأن تكون الدولة المصـدرة الأولى لكل العالم العربى.. فهى تريد هذا الـمشروع لنفسها قبل أن تـحاول الدول الصناعية الأخرى استغلاله. وكما قلت لك: فـإن الاحتـلال الاقتصـادى والسيـطرة الاقتصـادية أصـبـحت هى الأقـوى من الاحـتـلال العـسـكرى والسـيطرة العـسكرية، وتستطـيع أن تتخـذ مثـلا بمـا حدث بين أمـريكا وليبـيا.. فأمريكا تسـيطر على ليبيـا اقتصـاديا بالسيطرة على استـغلال البتـرول.. ولكنها عندمـا اشتد خـلافهـا مع القذافى لم تبدأ بسـحب شـركاتها التى تقوم باستغلال الـبترول الليبى بل بدأت بالهجوم العسكرى على ليـبيا.. أى أنها أرادت أن تبدأ بالأخف والأضعف تأثيـرا حتى تظل محتفظة بسـيطرتها على

ليبيا.. إلى أن أعلن القذافى استمراره فى عناده.. فاتخذت أمريكا فى المؤتمر الذى عقد أخيرا فى طوكيو باليابان قرارات بسحب شركاتها من استغلال البترول الليبى.. أى أنها ألقت فى وجه القذافى بالطوبة الأثقل التى يمكن أن تقضى عليه.

وقال الشاب فى مرارة ساخرة :

- كأننا أصبحنا فى حاجة لتحديد المصير إلى قادة اقتصاديين بدلا من القادة السياسيين أو العسكريين.

وقال العجوز وهو يبتسم مخففا عن الشاب ضياعه :

- إننا فى حاجة إلى قيادة شاملة.. تربط الاقتصاد بالسياسة وبالعسكرية.. وسر فشل اجتماعات القمة العربية إنها تجمع قادة يفكرون سياسيا.. ويدعون عسكريا.. ويهربون من أى مواجهة اقتصادية.. وعاد ينفث الدخان.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حالة الحرب .. وحالة السلام

قال الشاب في يأس :

ـ مهما شكونا ولطمنا الخدود على انهيار الحالة الاقتصادية.. فما يجب أن نعترف به هو أننا لا نجد حلا ولو بعيدا لهذه الحالة.. وكأنها حالة وفاه.

وقال العجوز بلا حماس :

ـ ان نجد الحل لأننا لا نعيش الواقع..

وصاح الشاب :

ـ ماذا نعيش إذن ؟!

وقال العجوز في هدوء :

ـ إننا نعيش المظاهر.. ولأنها مظاهر فهي تدفعنا إلى الشكوى.. ولو كنا نعيش الواقع لاحتملنا وصبرنا..

وعاد الشاب يصيح كأنه يدفع العجوز إلى الإفاضة في كلامه :

ـ أى واقع تقصد؟

ونفث العجوز الدخان ثم ألقى مبسم الشيشة من يده

واعـتـدل فى جلسـته أمـام الشـاب كـانه قـرر أن يلقى عليـه محاضرة طويلة.. وقال :

ـ اعتقد أن المبادىء والنظم الاقتصادية فى أى بلد يجب أن تقوم على الحـالة الواقعية التى يعـيشها هذا البلد.. فـإذا كانت البلد فى حالة حـالة حرب فهى تعيش نظمـا اقتصاديـة خاصة بحالـة الحرب.. فالـدول التى تعيش الحـرية الرأسمـالية مـثلا تنتـقل فى حالة الحـرب إلى فرض نظم اقـتصاديـة أقرب إلى الدكتاتورية الرأسـمالية.. أو ما يسمى رأسـمالية الدولة.. وإذا كان البلد فى حـالة سلام.. فهو يـعيش نظم اقتصـاد السلام.. التى تضمـن استغـلال هذه الحالة فى الوصـول إلى مزيد من الرخاء الاقتصادى.. وتختلف الدول بين بعضـها البعض ـ وهى فى هذه الحالة ـ فى مـدى قدرتها على تحقـيق هذا المزيد من الرخاء.. وهناك حالة ثالثة.. وهى حـالة انتقال البلد من الحرب إلى السـلام.. وهى حالة لا تتـحقـق مبـاشرة بإطلاق الحـرية الاقتصـادية بمجرد وقف القـتال.. ولكنها فى حاجة إلى سنوات طويلة تلجـأ خلالهـا الدولة إلى نظم اقتـصادية خـاصة حـتى تتـمكن من إزالة آثار الحـرب وتصل إلى تمكين وتنظيم حـالة السلام.. ويمكن الاستشهاد على هذه المبادىء العامة بمراجعة التاريخ الاقتـصادى القريب الذى طبق فى بريطانيا.. فـقد كان البلد يجتاز مرحلة الحرب العالمية الأخيرة وطبقت الدولة خلال هذه المرحلة اعنف النظم الاقـتصادية الخاصـة بحالة الحرب.. حتى أن الـمواطن لم يكن يسـتطيع أن يشتـرى لقمـة عيش إلا ببطاقـة رسمـية.. أى لا يأكل اللقـمة إلا بمـوافقـة الدولة.. ثم انتـهت الحرب.. وخـرجت منها بـريطانيا منتـصرة وإن كـان

انتصارا ينسب إلى أمـريكا.. ورغم ذلك لم تطلق الدولة الحرية الاقتـصادية بمـجرد وقف القـتال وإعـلان الانتصار.. ولكـنها اسـتمـرت فى فرض نظـم تقيـيد الحـرية الاقـتصـادية ونظم التوزيع بالبطاقات.. وأصدرت قـانونا يحرم على أى مواطن أن يسافر إلى الخارج وفى جيبه أكثـر من خمسة وعشرين جنيها استـرلينيا.. وقد عرضت أيامـها قضيـة أصبحت معـروفة فى التاريخ القضائى.. فـقد قبـضت الدولة على مواطن تـبين أنه خـالف القـانون وسـافـر إلى إيطاليـا وفى جـيـبـه آلاف من الجنيهات عاش بها هناك بكل مظاهر الإسراف العلنى.. وقدمت الدولة هذا المواطن إلى المحـاكمة وقدمت معـه كل المستندات التى تثبت المظاهر التى عاش بها فى إيطاليـا وتثبت عليه تهمة التهريب.. فإذا بالمحكمة تصـدر عليه حكما بالبراءة.. وكان من حيثيـات الحكم أن الدولة يمكن أن تقدر أن أى مواطن لا يمكن أن يسافر إلى الخارج وليس فى جيبـه سوى خمسة وعشرين جنيـهـا.. إلا إذا كـانت تقـصـد تحـريـض هذا المـواطن على التهريب.. وقـد ثار نقاش واسع حول هذه الحيثيـات وفسرها البعض بأن المحكمة تطالب الدولة إما بإباحة نقل الأموال التى يحملها المسافرون إلى الخارج أو أن تصدر قانونا بمنع السفر اطلاقا.. ولكن الدولـة لم تهتم بهذه المناقـشات وظلت مـصرة على القوانين الاقتصـادية التى أصدرتها.. إلى أن استطاعت أن تتـخلص من الآثار الاقـتـصـادية للحـرب والتـمكن من أسس اقتصاد السلام فأطلقت الحرية الاقتصادية الرأسمالية.

وقاطعه الشاب ساخرا :

ـ وما دخل التاريخ البريطانى فى الواقع المصرى؟..

وقال العجوز مستطردا :

- أعتقد أن الأزمة الاقتصادية العنيفة التى تجتازها مصر الآن والتي تثير ارتباك وسخط جميع الطبقات الشعبية سببها هو أن كل الاتجاهات والقوانين والنظم الاقتصادية التى تطبق لا تقوم على الحالة الواقعية التى تعيشها مصر.. ومصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهى تعيش واقعيا فى حالة حرب.. وهى حرب تجسمت فى معارك عسكرية عام ٥٦ ثم فى عام ٦٧ ثم فى عام ٧٣.. علاوة على حرب اليمن.. وحرب اشتركت فيها القوات العسكرية المصرية فى معركة الكونغو.. بل إن الثورة نفسها وضعت البلد فى حالة اقرب إلى حرب داخلية بين المجتمع الذى كان يحكم والمجتمع الذى أصبح يحكم.. ورغم ذلك فإن كل النظم والقوانين الاقتصادية التى كانت تصدر خلال كل هذه السنوات لم تكن تقوم على حالة حرب.. كما أن الدولة لم تكن تستطيع أن تحقق اقتصاد حالة السلام.. ولذلك عاش الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة وهو ليس اقتصاد حرب ولا اقتصاد سلام.. ولكنه اقتصاد يقوم على مجرد إرادة الحاكم.. والحاكم يصدر قراراته الاقتصادية وفقا لمطالب سياسة الحكم بصرف النظر عن تقدير حالة البلد الاقتصادية الواقعية.. فهو قد يخصص نسبة كبيرة من ميزانية الدولة غير محددة فى استيراد الأسلحة العسكرية.. لأنه فى حالة حرب.. وفى الوقت نفسه يطلق نسبة غير محددة من ميزانية الدولة فى إقامة مشروعات مدنية. لأنه يريد اكتساب التأييد الشعبى، كأن يصدر قرارا بتعيين كل المواطنين القادرين كموظفين فى الحكومة.. دون أن يكون العمل

الحكومى فى حاجة إليهم.. حتى أن نسبة عدد الموظفين الحكوميين بالنسبة لتعداد الشعب المصرى أصبحت الآن أعلى من نسبة موظفى الحكومة الامريكية بالنسبة لتعداد الشعب الأمريكى.. أى أن الحكومة المصرية تتحمل دفع مرتبات لموظفين تزيد عما تتحمل دفعه الحكومة الامريكية بالنسبة لميزانية كل منهما.. وكانت النتيجة أن أصبحت الميزانية المصرية عاجزة عن دفع نفقات حالة الحرب.. وعاجزة فى الوقت نفسه عن تغطية مطالب السلام.. وأصبحت تقوم على حالة شاذة.. اقرب إلى أن تكون حالة عناوين معلنة لا تحقق نتائج ولا تقوم على مسببات وأرقام واقعية.. وقد اعتبرت مصر نفسها بأنها انتقلت إلى الحالة الثالثة التى سبق أن أشرت إليها.. وهى حالة الانتقال من الحرب إلى السلام.. وبدلا من أن يمر الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة باتخاذ قوانين خاصة للتخلص من آثار ومخلفات الوضع الاقتصادى الذى كانت تفرضه الحرب إلى أن يستكمل إعداد اقتصاد السلام.. بدلا من ذلك أعلن الرئيس أنور السادات إطلاق الحرية الاقتصادية كاملة فور توقيع اتفاقية «كامب دافيد».. وهو ما أسماه «الانفتاح الاقتصادى».. وكان يؤكد علنا أن الرخاء الاقتصادى قد تحقق فعلا.. فى حين أنه واقعيا لم يكن قد تحقق منه شىء خاص بأسس الرخاء وإن كان قد تحقق بعض من المظاهر الكاذبة لهذا الرخاء.. وذلك لأن هذا الانفتاح الاقتصادى اقتصر على عرض واستيراد المواد الاستهلاكية التى تحقق المظهر.. ولم يتجه إلى إقامة المشروعات الإنتاجية التى تحقق أسس الواقع الاقتصادى ولذلك زاد ارتباك

الاقتصاد المصرى وارتفع مستوى السخط بعد ما اعتبرناه تحقيقا للسلام عما كان عليه قبل السلام وفى أيام الحرب.

والحل الوحيد بالنسبة لكل الأزمات الاقتصادية العامة لأى بلد هو أن يعيش الشعب فى حدود واقعه الاقتصادى.. أى أن الحل الاقتصادى لا يتحقق إلا إذا تحمل مجموع افراد الشعب مسئولية الوصول إلى هذا الحل.. فإذا كان اقتصادا عاجزا مرتبكا عاش الشعب هذا العجز والارتباك.. إلى أن يصل إلى واقع اقتصادى يحقق له الرخاء والاستقرار.. والحكومة ـ أو الحكومات ـ مفروض فيها أن تكون لها قوة الإيمان إلى حد الا تضطر إلى خداع الشعب بإحاطته بمظاهر اقتصادية تخفى عنه واقعه.. أى أن الانفتاح الاقتصادى مثلا لا يمكن أن يقوم اليوم على حرية اقتصادية كاملة خلال أزمة عنيفة يجتازها البلد.. إلى أن نصل إلى تحقيق زيادة الانتاج الذى يحقق أسسا تفتح مجالا أوسع للحرية الاقتصادية.

وقال الشاب مقاطعا :

ـ لقد بدأت الحكومة المصرية فى الاقتناع بأن الشعب كله يجب أن يتحمل مسئولية الواقع الاقتصادى حتى يتم انتشاله من أزمته.. ولذلك اتخذت قرارات بحذف كثير من المظاهر الاقتصادية التى تهدم فى ميزانية الدولة.. كما بدأت تتدخل للحد من حرية الانفتاح الاقتصادى الذى كان قد وصل إلى منتهاه.. فقررت مثلا وقف استيراد ياميش رمضان.. أى البندق واللوز وعين الجمل.. و.. و... وهو ما لا يفرضه شهر رمضان المبارك.. ولا يفرضه أى نص دينى.. إنما هو مجرد مظهر من مظاهر إعفاء الشعب من مسئوليته الاقتصادية

عن بلده بملء بطنه بقطع الياميش..

وقال العجوز وهو يبتسم ساخرا :

- إن الحكومة لا تزال أضعف من مواجهة الشعب بكل الواقع وبكل ما يفرضه هذا الواقع عليه من حرمان ولا تزال مستمرة فى تدليل الشعب بمظاهر كاذبة للرخاء.. ففى الوقت الذى حرمت فيه عليه استيراد ياميش رمضان أصدرت قرارا بتوزيع الملايين من الجنيهات منحة للعاملين بمناسبة عيد العمال.. كما أنها مستمرة فى رفع المرتبات والعلاوات.. واطلاق حرية القطاع الخاص.. وهو ما لا يزال ينهك الميزانية العامة ويضعها فى هذا العجز والارتباك.

وتهته الشاب كأنه لا يجد ما يقوله.. ورفع العجوز مبسم الشيشة إلى شفتيه وقال وهو ينفث الدخان :

- لقد استشهدت بواقع الاقتصاد المصرى ولكن اقتصاد كل الدول العربية يقوم على نفس الواقع.. أى يقوم على الجمع بين حالة الحرب وحالة السلام فى وقت واحد.. دون أن تفرض مطالب إحدى الحالتين نفسها على الأخرى.. وهو ما يجعل معظم الميزانيات الاقتصادية العربية عاجزة ومرتبكة.. ويجعلها تعبر عن مظاهر خادعة لا عن واقع فعلى.. وإن كان توالى الأزمات قد بدأ يدفع الاقتصاد العربى إلى مزيد من الاعتراف بالواقع.



مصر والسودان فى حالة انتظار..

قال الشاب كأنه خائف من أن تضيع منه فرحته :

- هناك إجماع شعبى.. إجماع عربى عالمى.. على تأييد التطور الذى وصل إليه السودان بتخلصه من حكم الديكتاتورية العسكرية.. وإقامة حكم ديمقراطى مدنى.. بصرف النظر عن تفاصيل نظام هذا الحكم.. سواء حقق الديموقراطية الرئاسية أو الديموقراطية البرلمانية.. أى سواء حقق صورة من الديموقراطية الأمريكية أو صورة من الديموقراطية البريطانية.. والمهم أنه تخلص من الحكم الديكتاتورى.. ورغم هذا التأييد العالمى فإن العالم يتابع أخبار السودان كأنها أخبار تجربة أخرى.. ويعيش فى انتظار نتائج هذه التجربة.. أى أنه لا يفترض استقرار هذا النظام الديموقراطى الجديد.. ولكنه فى انتظار تحقيق هذا الاستقرار.. ولا أدرى إلى متى سنبقى فى هذه الحالة.. ننتظر الاستقرار الدائم الأكيد للشعب ونظام الحكم.

وقال العجوز بعد أن نفث دخان الشيشة فى هدوء :

بريطانيا هو الحيلولة دون انتقال هذه السيطرة إلى القوة المصرية.. فى أى شكل من أشكال السيطرة.. وقد ووجهت مصر أيضا بواقع الشعب السودانى فى فترة اعداد الاستفتاء.. بعد أن كانت معتمدة اعتمادا كاملا على مجرد إيمانها بالدعوة إلى الوحدة المصرية السودانية.. وقد حاول مندوب القيادة المصرية فى التصرف السياسى لإعداد الاستفتاء.. وهو المرحوم الصاغ صلاح سالم.. أن يتصرف مع الواقع السودانى بعد أن اكتشفه ولكنه غالى فى تصرفاته نتيجة السذاجة الوطنية السياسية ونتيجة ضعف المعلومات فى تحليل واكتشاف الواقع.. مما أدى إلى فشله فشلا تاما.. وفوجئت مصر بأنه حتى حزب الوحدة قد عدل عن المطالبة بالوحدة مع مصر وانضم إلى حزب المطالبة بالاستقلال التام الكامل.. وأعلن هذا الحزب مبدأ سياسيا يعتبر جديدا عليه وهو مبدأ أن تتم الوحدة بين مصر والسودان داخل دولتين مستقلتين إحدهما عن الأخرى لا داخل دولة واحدة.. وكان هذا كافيا لأن ينتهى الاستفتاء باقامة دولة السودان المستقلة.. وقد فرحت السياسة البريطانية بهذه النتيجة حتى أن الاحتلال العسكرى البريطانى المصرى انزاح عن أرض السودان، قبل أن ينزاح عن أرض مصر.. وباتفاقية أوسع فى تحقيق استقلال السودان من الاتفاقية التى وصل إليها جمال عبدالناصر مع بريطانيا لتحقيق استقلال مصر، وبصرف النظر عما أعقب هذه الاتفاقية بعد توقيعها..

وقال الشاب مقاطعا :

ـ أى أن ما حقق استقلال السودان هى القوى المدنية

ـ ربما كانت دوافع هذه الحـالة.. أى حالة الانتظار.. هو أن السـودان سـبق أن مـر فى تاريـخـه الحـديث بعـدة تجـارب لم تستقـر أى تجربة منها فى نظام ثابت مستـمر للحكم.. وقد بدأ السودان تاريخه السياسى الحديث وهو فى مواجهة قوتين تتنازعـان السـيطرة عليـه.. وهى قـوة الاحـتـلال الاجنبى البريطانى.. والقـوة التى تمثل الوحدة الكاملة مع مـصر..وكان الاحتلال البريطانى هو الأقوى فى سيطرته.. وكانت التجمعات الشعبيـة السودانية التى تواجه هاتين القوتين.. تشـمل تجمعا يطالب بشخصيـة سياسية سودانية قـائمة بذاتها منفصلة عن بريطانيا وعـن مصر.. وهو تجـمع المهدية.. ثم تـجمع يطالب بالوحدة مع مصـر بعد التحرر من السيطـرة البريطانية.. وهو تجمع الميرغنيـة.. كما كانت القوى السودانية الشعـبية تسمى أيامهـا ورغم أن كل تجمع كان قائمـا على مذهبية دينـية فوق طائفيـة قبلية.. إلا أن كل تجـمع تطور إلى أن تشكل فى حزب سـياسى.. حـزب يطالب بالاسـتقـلال الكامل.. وحـزب يطالب بالوحدة مع مصر إلى أن اتفقت بـريطانيا ومصر ـ عقب ثورة ٢٣ يوليو ـ على اجراء استفتـاء بين الشعب السودانى لاختيار مصـيره.. وكان هذا القـرار نتيجـة للتحرك الثـورى السودانى الذى أصبح يعوق اسـتقرار السيطرة البـريطانية على الحكم.. وقد شملت فتـرة الاعداد لهذا الاستفتـاء تطورات أساسية فى الوصول إلى نتـائجه.. وقد كانت بـريطانيا أقدر على مواجـهة هذه التطورات مـواجـهـة قـائمـة علـى فـهم الواقع الشـعـبى السودانى.. ورغـم أنه لم يكن بين المجـموعات الشـعـبـية من يطالب باسـتمـرار السيطرة الـبريطانيـة فقـد كان كل مـا يهم

الشعبية الحزبيـة الديموقراطية.. وهى القوى التى تولت الحكم بعد الاسـتقلال مبـاشرة.. فماذا وصل بالقـوات العسكرية أى بالجـيش السـودانى إلى السـيطرة عـلى الحكم وفـرض أبشع صور الديكتاتورية عليه ؟

وقال العجوز وهو يزفر الدخان :

ـ يبدو أن الطبيعة السياسية للشعب السودانى لم تصل إلى حد وضـع حـد أدنى وحد أقصى للخـلاف فى الرأى والخلاف الطائفى بحيث يمكن أن يـصل إلى تحقيق اسـتقرار دائم لنظام الحكم.. فقـد اشتـد الخلاف بين أفـراد الطبقة الحـاكمـة حتى أصبح من الصعب السـير فى وضـع مستـقر، وهو ما دفع إلى قيـام أول انقلاب عسكرى سـودانى استطاع أن يفرض نفـسه على التـجمعـات المدنيـة وينفرد بالحكم.. وهو الانـقلاب الذى كان تحت قيادة الفريق عبود.. وعقب الانقلاب العسكرى الأول اسـتطاعت القـوى السـيـاسـيـة المـدنيـة أن تتـغلب على كل اختلافاتها وأن تتوحـد لتحقيق هدف واحد.. وهو التخلص من الحكم الديكتـاتورى العـسكرى.. وقـد اسـتطاعت هذه القـوى المدنية فعـلا أن تتخلص من هذا الانقلاب العسكرى الأول وأن تعود إلى فرض الحكم المدنى الذى يعتبر مـجرد قيامه تمهيدا لاستكمـال الديموقراطيـة الشعبيـة.. ولكن الخلافات الحـزبية والطائفيـة عادت تتمكن من الحـكم المدنى الديموقـراطى حتى انقلب عليه حكم عسكرى آخر.. وهو حكم جـعفر نميرى.. وقد اسـتطاع نميـرى من خـلال المبـالغـة فى القسـوة الحـاكمـة الاستمرار فى الحكم ستة عشر عامـا شهدت محاولات شعبية متعددة للتخلص منه.. ورغم أن آخر محاولة كانت قد قامت بها

القوى المدنـية الشعبيـة ممثلة فى مجـموعة النقابات العـمالية والمهنية إلا أنها لم تحقق التـخلص من ديكتاتورية النميرى إلا بتحـرك عسكرى قامت به فـرق من الجيش ضد نميـرى.. وقد تكون هذه هى طبيعة واقع معظم شعوب العالم الثالث.. أى أنها طبيعة تفرض القيادة التنفيذية لأى ثورة للقوات المسلحة.. بما فيها طبيعة الشعب المـصرى.. فقد كانت مصر منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢ فى حالة ثورة شعبية مستمرة للوصول إلى أن يحكم الشعب نفسـه بنفسه ويتخلص من سـيطرة الاحتلال الأجنبى والسـيطرة الرأسـمالية عليـه.. ولكن الخلافـات بين القوى الشعبيـة المدنية لم تصل بأى ثورة إلى الحكم.. إلى أن تحركت القوى الـعسكرية بقيادة تنظيم الضـباط الأحرار الذى كونه جـمال عـبد الناصـر، واستطاعت أن تتـحمل مـسئولية الحكم.

وعاد الشاب يقاطع قائلا :

ـ ولكن ثورة ٢٣ يوليو فى مصـر لم تتعرض منذ أن قامت لأى انقـلاب عـسكرى أو مـدنى.. فـلمـاذا كـانت تحـدث هذه الانقلابات فى السودان؟

وقال العجوز فى بساطة :

ـ الفرق بين ثورة ٢٣ يوليو فى مـصر ، والحكم العسكرى الذى تولاه عـبـود ثم نمـيـرى فى السـودان.. هو أن ثورة ٢٣ يوليو استطاعت أن تتطور بإفسـاح مجالات الحكم المدنى ممـا استمر بـشعبيـتها.. وإن كـانت القوة التى لا تزال تعتـمد عليهـا الثورة حتى اليوم هـى قوة الجيش.. وإن كانت القـيادة العليا حريصة دائما على السيطرة على هذه القوة حتى لا يظهر

فيها أى محاولة انقلاب عسكرى.. فى حين أن نميرى لم يتطور فى هذا الاتجاه مما كان لا يمكن معه إلا الإطاحة به ولو عن طريق تحرك عسكرى مضاد.. وكان من حظ الحركة الشعبية السودانية أن الرئيس الفريق عبدالرحمن سوار الذهب الذى أطاح عسكريا بحكم نميرى أثبت إيمانه بنظام الحكم المدنى الشعبى الديمقراطى.. فكان صادقا فى كل وعوده وفى إنهاء نظام الحكم العسكرى.

وقال الشاب كأنه لا يستطيع أن يطمئن :

- إن كل هذا التاريخ القريب يجعلنا اليوم نعيش بالنسبة للسودان فى حالة انتظار، ولا نستطيع أن نتخلص من التساؤلات حول المصير.. هل يستطيع الحكم المدنى الديمقراطى أن يستقر ويستمر دون أن يلحقه انقلاب عسكرى ثالث يطيح به ليعود إلى السودان الحكم العسكرى الديكتاتورى؟

وقال العجوز مستطردا :

- إن الحكم المدنى الجديد فى السودان تواجهه عدة مشكلات أساسية يجب أن يصل إلى حلها.. حتى ينقلنا وينقل العالم كله من حالة الانتظار إلى حالة الاستقرار.. ومن بين هذه المشكلات مثلا :

● الوصول إلى حد أدنى وحد أقصى للمشكلات الطائفية والحزبية والدينية والاقليمية.. بحيث لا يمكن اجتياز هذا الحد حتى مع استمرار هذه المشكلات حرصا على استمرار سلامة نظام الحكم.

● الوصول إلى حد أدنى أو حد أقصى لتعامل السودان

الدولى.. بحيث لا يتاح للقوى الأجنبية وأيضا العربية التى تتصارع على أرض السودان من أن تهدم نظام الحكم وتعرضه لانقلابات عسكرية أو مدنية.. فهناك مثلا اتجاه إلى تحديد علاقة السودان بالنسبة لليبيا.. أى علاقته بما يطالب به الرئيس القذافى.. فى حين أن هناك اتجاها آخر نحو الاعتماد الأقوى على ارتباط السودان بمصر.. رغم ما بين ليبيا ومصر من تباعد سياسى كبير.. ورغم أن كلا الدولتين تسعيان إلى اكتساب موقف حكومة السودان منهما.. فالحل الوحيد لتحديد هذا الموقف، مع الاحتفاظ بقوة استقرار الحكم السودانى هو وضع حد أدنى وحد أقصى لما يمكن أن يتحرك به السودان نحو ليبيا أو نحو مصر.

● ثم هناك وضع صعب يواجهه السودان إلى حد قد يهدد استقرار نظام الحكم.. وهو الوضع الاقتصادى.. بما فيه من خطورة زحف الجوع والبوار والإفلاس وزحف المهاجرين من الدول الإفريقية المجاورة.. وهذا أيضا يتطلب الاتفاق بين كل القوى السياسية فى السودان حول الحد الأدنى والأقصى للتعامل الدولى لاجتياز هذا الوضع.. حتى لا يقع السودان تحت احتلال أجنبى اقتصادى يفرض إرادته على نظام الحكم..

● ومن أضخم المشاكل التى تواجه الحكم السودانى المدنى الجديد مشكلة الوضع بالنسبة للسودان الجنوبى.. وهى مشكلة طائفية إقليمية واجهت عبر التاريخ كثيرا من دول العالم.. والمشكلة بين الشعب الانجليزى.. والشعب الاسكتلندى استمرت مئات السنين تخللتها الحروب إلى أن توحدا فى الدولة البريطانية..

وإن كانت الطائفية واعتزاز كل شعب بشخصيته المستقلة لا تزال قائمة حتى اليوم.. والشعب الأرمنى قضى حتى اليوم مئات السنين فى محاولة تحقيق استقلاله بدولة أرمنية.. ولم يحققها حتى اليوم رغم الاستقلال الذاتى كنظام داخل دولة الاتحاد السوفيتى.. والحكم فى السودان يجب أن يواجه هذه المشكلة كأنها تهدد استقرار الحكم واستقرار المصير.. ورغم كل المحاولات التى تبذل للاتفاق مع «قرنق» زعيم الثورة الجنوبية.. فإنى أنا شخصيا أعتقد أن كل هذه المحاولات لن تؤدى إلى نتيجة مستقرة. لأن «قرنق» نفسه يرمى إلى هدف شخصى وهو الاستقلال بجنوب السودان عن شماله.. ولن يعدل أبدا عن تحقيق الهدف مهما ادعى قبول أى اتفاق.. والطريق الوحيد هو الوصول إلى زعيم للجنوب أقوى من «قرنق» حتى نظل فى انتظار الأمل.

● ومشكلة أخرى تعتبر مشكلة جانبية يواجهها الحكم المدنى فى السودان.. وهى مشكلة تسليم مصر للرئيس السودانى السابق جعفر نميرى.. وإن كان البعض يعتبرها مشكلة رئيسية يقوم عليها تخطيط العلاقات بين مصر والسودان.. رغم أن الماضى لا يمكن أن يتحكم فى الحاضر.. والرئيس المعزول لا يمكن أن تكون له أى قيمة محددة للحكم إلا إذا اعترفنا بأنه لا يزال يحتفظ بقوته حيث كان.. سواء كانت قوة مدنية أو عسكرية..

والوضع القائم فى السودان اليوم لا يمكن أن يعترف بأن نميرى قد ترك وراءه أى قوة يمكن أن يحسب حسابها.. كما أن الحالة النفسية للشعب التى يمكن أن تدفعه إلى مجرد

المطالبة بالانتقام من شخصية ماتت سياسيا. يمكن علاجها دون مطالبة مصر بتسليم نميرى.. وهو ما ترفضه مصر تمسكا بتقاليدها التى ينص عليها دستورها بحماية اللاجئين إليها.. وقد سبق أن رفضت تسليم الملك «السنوسى» إلى الرئيس القذافى بعد أن كان قد لجأ إليها منذ أيام جمال عبدالناصر، ولم يستطع القذافى أن يسترد الملك رغم استمرار إصراره.. بل اتخذ من عدم تسليم الملك إليه ذريعة لهدم كل ارتباطه بمصر وهو ما لا نتمنى أن يتكرر بين مصر والسودان.. والمشكلات التى تواجه الحكم المدنى الديمقراطى فى السودان والتى خلفها الحكم العسكرى الديكتاتورى مشكلات متعددة عويصة الحل.

وقال الشاب كأنه لا يزال يائسا :

ـ إنها كلها مشكلات عويصة تبدو كأنها لن تحل أبدا.. مما يهدد معها نظام الحكم الجديد..

وقال العجوز فى لهجة حادة كأنه يلوم الشاب على تردده فى الاقتناع :

ـ ولكننا فى فترة الانتظار لا نيأس من الحل حتى نصل إلى الاطمئنان على استقرار الحكم فى السودان.. ودوامه إلى الأبد دون أن يواجه أى انقلاب جديد.. فهو من القوة بحيث يستطيع أن يصد أى محاولة انقلاب.. قوة اكتسبها من التجارب التى مرت به.. كما أنى أحب أن أقول لك : إن كل ما يحدث فى مصر يتحقق فى السودان ولكن بأسلوب مختلف.. والانقلابات التى سبق أن حدثت فى السودان سبق أيضا أن وقعت فى مصر.. ولكن عن طريق مختلف.. فوفاة جمال عبدالناصر حققت

انقلابا فى الحكم.. ثم اغتيـال أنور السادات حقق انقلابا آخر.. ثم أن الاتجاه المصرى نحو الحكم الديمقراطى كان له أثر كبير فى وصول السودان إلى الحكم الديمقراطى وإن كان قد وصل إلى ديمـقراطية لـها صورة مـختلفـة.. وأنا اثق ثقة كـاملة فى عبـقرية الرئيس السـودانى الجديد.. الزعـيم صـادق المـهدى.. فقد عاش عمره كله فى معارك سياسية زودته بتجارب متعددة يستطيـع بها أن يقيم حكمـا قويا لتـحقيق الأهـداف الوطنية.. وربمـا كـان من بين مـا اسـتـوعـبـه أن يحـمل رئيس الدولة المسئولية الكاملة عن إدارة القوات العسكرية.. كما هو قائم فى مصـر.. بدليل أنه وهو رئيس للوزراء صـمم على أن يكون فى الوقت نفـسـه وزيرا للدفـاع.. أى وزيرا للجـيش.. حـتى يملك القدرة على الاحتفاظ بالاطمئنان.

وسكت العـجوز ورفع مبـسم الشيـشة إلى شـفتيـه ونفث الدخان.

فى انتظار ما يحدث
عقب خطف الطائرة المصرية

سبق أن وضعت تفسيرا للتفريق بين الإرهاب والكفاح المسلح.. وقلت: إن الفارق بينهما يقوم على تقدير الدوافع وأهداف كل عملية..

□ وعمليات اختطاف الطائرات قد تعتبر عمليات إرهابية وقد يكون من بينها أيضا عمليات يدفع إليها الكفاح المسلح لتحقيق أهداف وطنية مشروعة.. حتى لو شملت التهديد بمصير الركاب المدنيين الأبرياء.. وهو ما يحدث فى كل الحروب التى تعلن رسميا بين الدول.. فلم تعد الحروب تدور بين العسكريين ولكنها تدور بين الشعوب بمن فيها من المدنيين ومن نساء وأطفال وتعرض أفراد الشعب كله للاعتداء.

وعندما تكون عملية اختطاف الطائرة قائمة على الكفاح المسلح.. يبدأ المختطفون فورا وبمجرد استيلائهم على الطائرة بإعلان دوافعهم وأهدافهم.. أى يعلنون شروطهم للإفراج عن الطائرة.. وفى الوقت نفسه يظلون حريصين على سلامة الركاب مهما طالت مدة التفاوض بينهم وبين الدولة

المسئولة عن الطائرة لأن حياة الركاب تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر المساومة على تحقيق الأهداف.

وهذا ما حدث عندما اختطفت طائرة .T.W.A التى تعتبر طائرة أمريكية.. فقد أعلن المختطفون مطالبهم بمجرد أن استولوا على الطائرة وهبطوا بها فى مطار بيروت وهم محتفظون بسيطرتهم عليها وعلى من فيها.. وكانت مطالبهم محددة بالإفراج عن الأسرى من طائفة الشيعة الذين أسرتهم إسرائيل وجمعتهم فى سجونها.. وكان عددهم يزيد على ثلاثة آلاف أسير.. ورغم أن الاتصالات والمفاوضات والمساومات استمرت أياما.. كان المختطفون مكتفين بقوة سيطرتهم على الطائرة وعلى ركابها.. فلم يخربوا فيها ولم يقتلوا أحدا من الركاب.. وإن كان قد قيل أن راكبا قد قتل بعد أن حاول أن يتحداهم.. وانتهت هذه العملية بتحقيق أهدافها فعلا مهما كانت الوسائل والنظم الملفوفة التي حققت بها.. وأفرج المختطفون عن الطائرة وهى سليمة وعن الركاب وهم أحياء.

أما إذا تم اختطاف الطائرة كعملية إرهابية فإن المختطفين لا يعلنون عادة عن دوافعهم وأهدافهم.. لأنها دوافع وأهداف رخيصة قذرة لا يشرفهم الإعلان عنها.. وتنحصر فى اكتساب أتعاب العملية بابتزاز مبلغ معين قد يصل إلى الملايين. وغالبا ما يكون هذا المبلغ قد اتفق عليه قبل تنفيذ العملية.. ويكون الخاطفون قد دسوا فى جيوبهم جزءا من هذا المبلغ كمقدم أتعاب على أن يحصلوا على الباقى بعد نجاح العملية.

والإرهاب منتشر بين بنى البشر منذ الأزل.. وتطور إلى أن تكونت فى أنحاء العالم تنظيمات إرهابية من المجرمين تؤجر

نفسها لكل من يخطر على باله اللجوء إلى الإرهاب.. واتسعت العمليات الإرهابية إلى أن شملت الأهداف السياسية التى لا تعبر عن حقوق بل تعبر عن أهداف شخصية لبعض القادة تحددها عقلياتهم الشخصية لامطالب شعبية.. وبين هؤلاء القادة رؤساء لدول خصوصا من دول العالم الثالث التى لا تزال تعيش تحت سيطرة العقلية القبلية.. ولم ترتفع بها إلى العقلية التى يمكن أن تقوم عليها دولة تعيش على مبادىء ونظم عالمية.. وتتحرك كدولة لا كقبيلة.. وقد تطور الإرهاب إلى أن ظهرت دول استغنت عن الاستعانة بمحترفى الإرهاب وأخذت تقوم بنفسها بالعمليات وعرفت فى العالم كدولة إرهابية وهى غالبا الدول التى تعجز عن الدخول فى حروب رسمية كاملة فتلجأ إلى الإرهاب.. أو لأن مطالبها لا تبرر إعلان الحرب لأنها مطالب شخصية قاصرة على عقلية الرئيس.. فتلجأ إلى الإرهاب لتحقيق هذه المطالب.

والفارق دائماً بين الكفاح المسلح الوطنى والإرهاب هو كما قلت: تحديد الدوافع والأهداف.. وإعلانها مع القيام بالعملية.

وعملية اختطاف الباخرة الإيطالية مثلاً.. وبصرف النظر عن شخصية الذين قاموا بها أو خططوا لها.. من الصعب الاقتناع بانها عملية كفاح مسلح فلسطينى وطنى.. لأن الذين قاموا بها لم يعلنوا فورا عن دوافعهم وأهدافهم.. بل لم يستمروا بها فى خط واع إذ كانوا قد قرروا أن يحتفظوا بالهدف سرا حتى يتحقق.. مما مال بها إلى مجرد اعتبارها عملية إرهابية.

إلى أن حدثت العملية الأخيرة التى اختطفت بها الطائرة المصرية والهبوط بها فى مالطة.

ولم يعلن المختطفون بمجرد استيلائهم على الطائرة عن دوافعهم وأهدافهم.. ولم يطالبوا بتحقيق أى هدف وطنى أو سياسى للإفراج عنها.. كل ما كانوا يطالبون به هو تزويد الطائرة بالبترول للانتقال بها إلى دولة أخرى.. وكان هذا الدليل على أنه ليس لهم هدف أكثر من اختطاف الطائرة.. وليسوا مكلفين بالمساومة على هذا الهدف نظير الإفراج عنها.. بل كان كل ما هم مكلفون به هو تسليم الطائرة إلى دولة أخرى لتقوم هذه الدولة بنفسها بالمساومة عليها وعلى حياة ركابها.

وبدأ المختطفون يتصرفون ضد أى هدف يمكن أن يكون لهم.. كأنهم مجانين.. فلم يصبروا حتى تنتهى اتصالاتهم بالمسئولين عن المطار إلى تزويدهم بالوقود.. مهما طالت هذه الاتصالات .. بل بدأوا فى قتل الركاب.. كل ربع ساعة واحدا بعد الآخر.. وهم يقدرون أنهم بذلك يجعلون المسئولين مضطرين إلى الاستجابة لهم ولو لإنقاذ آخر راكب لم يقتلوه.. دون أن يقدروا أن البدء فى قتل الركاب يدفع المسئولين إلى اعتبار أنهم سيقتلون كل الركاب سواء بقوا فى هذا المطار أو انتقلوا إلى مطار آخر.. ولم يقدروا أنهم ليسوا فى حاجة إلى قتل الركاب ماداموا مسيطرين عليهم وعلى الطائرة.. بل لم يقدروا أن وجود الركاب على قيد الحياة هو حماية لهم هم شخصيا.. فإن المراكز المسئولة لا تستطيع الانقضاض عليهم بالقوة المسلحة حرصا على سلامة الركاب وطاقم الطائرة.

وأكثر من ذلك.. فإن إطلاق الرصاص داخل الطائرة لقتل الركاب قد أدى إلى ثقب جدار الطائرة فلم تعد صالحة لتولى

الطيران.. أى أنه أصبح مفروضا عليهم أن يبقوا داخل الطائرة وحتى النهاية على أرض مطار مالطة.. ولم يعودوا قادرين على تحقيق مجرد الهدف بالانتقال إلى مطار آخر.. ولكنهم كانوا من الجهل أو من الجنون بحيث استمروا فى المطالبة بتزويد الطائرة بالبترول وفى الوقت نفسه يوالون قتل الركاب رغم أنهم لم يعد فى استطاعتهم الانتقال إلى أى مطار آخر لدولة أخرى.. الدولة التى يعملون لحسابها.

ورغم كل ذلك كان يمكن أن يدفعهم اليأس إلى مرحلة الاستسلام تحت شروط. أى أن يبدوا استعدادهم للإفراج عن الطائرة وركابها بشرط عدم القبض عليهم وتركهم أحرارا.. ولكنهم لم يستسلموا لأنهم مجانين حتى أنهم كانوا يرقصون ويغنون كلما قتلوا راكبا.. كما قال قائد الطائرة.

ولاشك أن محترفى العمليات الإرهابية ليسوا من الشخصيات العادية السليمة.. بل هم عادة شخصيات مصابة بنوع من الجنون.. وهو جنون قد يدفعهم إلى عمليات انتحارية دون أى نوازع أو دوافع وطنية مشرفة إلى الإيمان بالاستشهاد.. كما يحدث فى كثير من العمليات التى تمت فى لبنان.. ولكنه انتحار تؤدى إليه الظروف الشخصية التى تحيط بحياة كل منهم.. انتحار المجنون.. كما أن الإرهابى المحترف يتلقى ثمن القيام بعملية قد يفقد فيها روحه.. فهو يعلم مقدما انه معرض للموت.. لذلك فهو يتلقى ثمنا كبيرا نظير المجازفة بروحه.

إلى أن تحركت قوات الصاعقة المصرية لوقف العملية كلها والقضاء على هؤلاء الإرهابيين.

وقـد ظهرت مـعـارضة لتـدخل القـوات المـصرية.. وقـال البعض: إن هذا التدخل أدى إلى قـتل مزيد من ركاب الطائرة.. وكان يكفـى الاستمـرار فى الاتصال بالخـاطفين حـرصا على سلامـة الركاب وسـلامة الطائرة.. بل إن بـعض المعـارضين استسلمـوا لما أذاعته بعض الإذاعات بأن الخـاطفين لم يكونوا قد قتلوا سوى راكب واحد وأن الباقين قتلوا أثناء المعركة بين القوات المصرية. والخاطفين.

وهذا ليس صـحـيحـا.. والذين يعـارضون تـحرك القـوات المصرية خدعتهم وضللتهم إذاعة أنباء مغشوشة عمدا وجهلا.

فعمليات قتل الركاب كانت مستمرة.. كل ربع ساعة.. قتيل.

ثم إن القوات المصرية وقفت بعـيدا عن الطائرة نهارا كاملا كـانت القوة الإرهابيـة تسـتطيع خلالـه أن تبدى استـعـدادها للإفـراج عن الطائرة أو على الأقل أن تتـوقف عن قتل الركـاب الذين كـانت تلقى بجـثـثـهم خـارج الطائرة.. وقد وصل عـدد الجـثث الملقـاة على الأرض إلى ست جـثث وقـدرها البـعض بثمان.....

أى أنه يمكن تقدير أن القوات المصريةحتى لو كان هجومها على الطائرة قد أدى إلى ضياع مزيد من الركاب ولم يبق منهم إلا واحد.. فإن هذا الواحد كان سيـقتله أيضا المختطفون دون أن تهـاجمـهم القوات.. كـما كـانوا سيـقتلون كل أفـراد طاقم الطائرة وقد هددوا قائد الطائرة بالقتل بعـد انتهاء العملية.. أى أنه كـان قد تأكـد أنهم لن يقتلوا وحـدهم فى هذه العمليـة بل سيقتلون كل من فى الطائرة قبل أن يقتلوا هم.

وقطعـا لم يكن من القوات المـصرية التـضـحيـة بأى راكب

حتى ولا القضاء على واحد من المختطفين.. وربما كان الهدف الأمثل هو القبض على هؤلاء المختطفين أحياء.. لا لمجرد فرض القانون عليهم بل للحصول على اعترافاتهم بالدولة العربية الأخرى التى حرضتهم واتفقوا معها على القيام بهذه العملية.. وللأسف قتل كل أفراد المختطفين ولم يبق منهم إلا واحد فى المستشفى يدعى أنه غير قادر على الكلام.. وهى مستشفى فى مالطة وليست فى مصر.. ومالطة دولة مقيدة بعلاقاتها الدولية.. وارتباطها أوسع مع ليبيا.. حتى أن الرئيس القذافى سبق وعرض عليها الوحدة الاندماجية معه.. ولذلك فقد يتطلب الوصول إلى اعترافات الإرهابى الذى لا يزال حيا جهدا ليس عاديا.. فليبيا هى المتهم الأول بالتحريض على هذه العملية.

وأخيرا..

فإنى مقتنع بالتحرك الذى قامت به قوات الصاعقة لتصفية عملية اختطاف الطائرة.. ولكنى تائه مع ما يمكن أن يعقب هذه العملية فيما بيننا وبين ليبيا.. أو أكثر تحديدا.. فيما بيننا وبين القذافى.

إن القذافى ليس حاكما طبيعيا يمكن قياسه بالحقوق والواجبات.

ولكن مصر دولة طبيعية تحت قيادة حاكم كامل الأوزان.. ولا يمكن أن تقع مصر الدولة الطبيعية فى شذوذ دولة غير طبيعية.

وأتمنى أن أبقى دائما محتفظا باقتناعى.

قال الشاب وهو يبتسم ساخرا من نفسه:

- إنى اعتقد أنه لم يعد هناك فارق بين الشباب والعواجيز.. فكلهم أصبحوا يعيشون الماضى ويستسلمون له حتى لم يعد فى وعيهم ما يكفى لاستيعاب الواقع الحاضر.. وأنت كعجوز تعيش الماضى لأنك وجدت فيه وممارسته.. وأنا كشاب لا أجد ما يدفعنى إلى التزود بالعلم إلا القراءة عن الماضى سواء فيما تنشره الصحف أو فيما يصدر من كتب.. وما ينشر عن الماضى يتميز بالمصارحة وكشف الأسرار.. وسواء كانت مصارحة تقوم على الكذب والإدعاء أم على الصدق الكامل.. فإنها تعتبر مثيرة وممتعة للقارىء مما يدفع إلى تتبعها.. فى حين أن ما ينشر عن الواقع يقوم على كلمات مرددة مملة لا تجذب القارىء إلى أى أمل مما يدفعه إلى الزهق من الاستمرار فى قراءتها.. ولذلك فقد أصبحت مصر كلها تعيش فى وحدة بين الشبان والعواجيز .. وحدة الحياة مع الماضى لا مع المستقبل.

وقال العجوز فى إشفاق على الشاب وهو ينفث دخان الشيشة:

- إن اليأس من الواقع يدفعنا تلقائيا إلى التعلق بالماضى.. وتصور نفسك كأنك طالب يائس من النجاح فى الامتحان فيدفعك اليأس إلى التخلى عن قراءة الكتب الدراسية المفروضة عليك وتلجأ إلى قراءة القصص التاريخية المثيرة المسلية.. أو على الأقل لتحتفظ لنفسك بمظهر القراءة حتى ترضى أهلك بأنك لا تزال تطلب العلم وتسعى إليه.. ونحن كلنا فى حالة يأس من النجاح فى أى امتحان قادم لذلك نهرب من دراسة الواقع ونسلى أنفسنا بقراءة القصص التاريخية.

وقال الشاب مقاطعا:

- إن ما أقرأه ليس قصصا عن التاريخ البعيد.. ولكنها قصص التاريخ القريب جدا.. حتى إني لا أحس وأنا أقرأ كأني أتفرج على أحداث انقرضت من على ظهر الدنيا.. بل أحس كأني أعيش أحداثا لا تزال حية ولا تزال تشملني شخصيا وتسيطر عليّ.. وإنني أعيش الآن في معركة عنيفة أقرأ عنها بين الناصرية والساداتية.. رغم أنني لا أعي عهد عبدالناصر ولم استكمل وعيي في عهد السادات.. وأنا اليوم مجرد قارئ لما ينشر عن كلا العهدين.

وقال العجوز ساخرا:

- وإلى أين انتهت بك قراءتك لهذه المعركة.. هل أصبحت ناصريا أم ساداتيا؟!

وقال الشاب محتدا :

- لا هذا ولا ذاك. فإني لم أجد فيما قرأته أن الخلاف بين عبدالناصر والسادات هو خلاف حول المبادئ الوطنية الأساسية التي يقوم عليها الكيان المصري. ولكنه اختلاف في الظروف التي مرت بكل منهما دون أن يقصداها.. ولذلك اضطر كل منهما إلى اتباع طريق يختلف عن طريق الآخر.. ومثلا.. لو كان عبدالناصر قد انتصر على إسرائيل بتحالفه مع الاتحاد السوفيتي.. لما اضطر أنور السادات إلى إعلان السلام مع إسرائيل بتحالفه مع أمريكا.. وقد بدأ السادات باتباع نفس طريق عبدالناصر ووصل إلى أبعد منه في التحالف مع الاتحاد السوفيتي.. أي لم يكن هناك مذهب سياسي يفرق بينهما.. إلى أن دفعت الظروف بالسادات إلى الطريق الأمريكي.. بل إنه

يقال : إن عبدالناصر نفسه كان يمكن لو أن الله مد فى عمره أن يتبع نفس الطريق الى اتبعه السادات تحت ضغط الظروف.. أى لاعتمد هو الآخر على أمريكا لمواجهة الهزيمة أمام إسرائيل.. فكلاهما ينتمى إلى تنظيم سياسى واحد.. ظل يجمعهما إلى آخر عمر كل منهما.. وهو تنظيم الضباط الأحرار.. وهو تنظيم يملك القوة على مواجهة الواقع.. وحدد لنفسه منذ البداية مبادىء لتحقيق أهداف دون ارتباط بمذهب محدد.. أى دون ارتباط بمذهب رأسمالى او بمذهب ماركسى.. ودون ارتباط بالغرب أو بالشرق العالمى.. لذلك كله.. ومع بقية التفاصيل.. فإننى لا أستطيع أن أتحزب لعبدالناصر أو لأنور السادات.. فالاختلاف بينهما ليس اختلافا فى المبادىء والمذاهب ولكنه اختلاف فى الظروف التى واجهها كل منهما.

وقال العجوز فى هدوء بعد أن عاد ينفث دخان الشيشة:

– مهما كان ما وصلت إليه خلال قراءتك من عدم التفريق بين عبدالناصر وأنور السادات فلا شك أن هناك فارقا واسعا بين كلتا الشخصيتين.. وهو فارق فى أسلوب الحكم وحتى فى أسلوب الاتصالات الشعبية.. وهو ما يجعل المعركة لا تزال مستمرة بين الناصرية والساداتية.. وتستطيع أن تعتبرها معركة لفرض مؤثرات شخصية عبدالناصر أو مؤثرات شخصية السادات على الحكم.. فماذا خرجت به من هذه المعركة؟

وصاح الشاب فى حدة:

– لا يمكن فرض إحدى الشخصيتين على الحكم.. فالظروف قد تغيرت بعد السادات كما تغيرت بعد عبدالناصر

بحيث لم يعد احدهما يصلح للقيادة وحكم البلد.. حتى لو ظهر بعد موتهما تلميذ لاحدهما يحاول أن يقلد ويردد أسلوب أى منهما فلن يصلح ولن يفلح.. والقذافى تلميذ كامل.. لعبدالناصر ويعتبر حاكما فاشلا لأنه لا يراعى تغير الظروف فى أيامه عما كانت عليه أيام عبدالناصر.

وهدأ الشاب قليلا ثم استطرد قائلا:

- ولكنى اعتقد أن التأييد العام الذى تعبر عنه الشوارع السياسية لعهد عبدالناصر ولشخصيته أوسع وأقوى من التأييد العام لعهد السادات وشخصيته.. ولا أدرى لماذا؟ رغم أن التفاصيل تثبت أن مصر كانت تعانى أيام عبدالناصر أكثر مما عانته أيام السادات.

والقى العجوز مبسم الشيشة من يده والتفت إلى الشاب كأنه يهم أن يلقى حديثا طويلا.. وقال:

إن أى زعيم سياسى أو قائد أو حاكم يحتفظ بذكراه اعتمادا على المجتمع الذى أقامه واستمر من بعده.. وسعد زغلول احتفظ بذكراه حتى اليوم اعتمادا على مجتمع الوحدة الوطنية الذى أقامه وحققه فى عهده.. رغم قوة المعارضة التى كانت ترفض استمرار ذكراه.. وجمال عبدالناصر أيضا كان قد استطاع أن يقيم مجتمعا مصريا كاملا جديدا بعد أن قضى على المجتمع الذى كان قائما.. أى أقام مجتمع الفلاح الجديد.. والعامل الجديد.. والموظف الجديد.. بعد أن قضى على مجتمع الباشوات.. والبكوات.. وأصحاب رؤوس الأموال.. وقد مات سعد زغلول دون أن يحقق بالمجتمع الذى أقامه جلاء الاحتلال البريطانى ورغم ذلك ظل محتفظا بذكراه لأن مجتمع

الوحدة نفسه ظل قائما.. وكذلك عبدالناصر فقد مات دون أن يحقق بالمجتمع الذى أقامه شيئا من الأهداف التى كان يسعى إليها .. بل على العكس.. فقد قام هذا المجتمع دون أن يستكمل الأسس الكاملة التى تضمن قوة البناء.. فارتفع مستوى الفلاح وانخفض المستوى الزراعى.. وارتفع المستوى الاجتماعى للعامل وهبط مستوى العمل إلى الحضيض.. كما ارتفع مستوى الموظف حتى أصبح الشعب كله من الموظفين وفى الوقت نفسه ضاعت مسئوليات الموظف.. وهو ما بدأ يأخذ مصر إلى مستوى الإفلاس العام.. أى ليس الإفلاس الاقتصادى فحسب بل أيضا الإفلاس الفكرى فى مواجهة أى مشكلة.. ورغم ذلك فقد ظل عبدالناصر بعد أن مات محتفظا بقوة ذكراه لأن المجتمع الذى أقامه لا يزال هو الأقوى. وقد جاء بعده أنور السادات فدفعته الظروف إلى محاولة تغيير هذا المجتمع الناصرى.. فبدأ يفتح الأبواب للمجتمع القديم.. وبدأ يتحرر مما كانوا يسمونه بالمجتمع الاشتراكى ويتبنى ما يسمى بالمجتمع الديمقراطى.. ثم أطلق حرية المناقشة حول كل النظم التى وضعها عبدالناصر لإقامة مجتمعه.. كمناقشة مجانية التعليم.. أو مناقشة مسئولية الدولة عن تعيين كل الخريجين.. أو مناقشة مسئولية الدولة عن دعم المواد الاستهلاكية.. أو.. أو.. وكل هذه المناقشات بدأت تهدد المجتمع القائم.. أى مجتمع الفلاحين والعمال والموظفين الذى أقامه عبدالناصر.. ولذلك بدأ هذا المجتمع يتحيز لذكرى عبدالناصر ويهدم فى ذكرى السادات بعد موتهما.. رغم أنه لا فارق بينهما فى الأهداف ولكنه فارق فى الطريق التى كانت

تفرضها الظروف على كل منهما.. وهو نفس ما يمكن أن تحدد به قيمة ذكرى سعد زغلول بالنسبة لقيمة ذكرى مصطفى النحاس.. فقد كانا هما أيضا متساويين فى أهدافهما الوطنية.. ولكن الظروف تغيرت بكل منهما.. حتى اضطر مصطفى النحاس إلى توقيع معاهدة عام ٣٦.. التى لا تحقق الجلاء عن مصر.. وهى نفس الظروف التى دفعت أنور السادات إلى توقيع اتفاقية «كامب دافيد».. وقد امتدت الحياة بمصطفى النحاس حتى اضطر أن يسحب توقيعه عن معاهدة ٣٦ تحت ضغط المجتمع القائم الذى كان قد أقامه سعد زغلول.. وربما لو امتد العمر بأنور السادات لاضطر هو الآخر إلى سحب توقيعه عن اتفاقية «كامب دافيد»تحت ضغط المجتمع القائم الذى أقامه جمال عبدالناصر.

وقال الشاب مقاطعا:

- إن المعركة الدائرة اليوم بين الناصرية والساداتية لا يمكن أن تعتبر معركة شعبية.. إنهامعركة بين مجموعة من الأفراد كاد بعضهم يسيطر على مناصب الحكم أيام عبدالناصر وبعضهم كان يسيطر أيام أنور السادات.. وهو ما يجعلنى حائرا إلى حد رفض اتخاذ أى موقف لى داخل هذه المعركة.

وقال العجوز بعد أن زفر دخان الشيشة:

- هذا هو نقص مشترك فى شخصية جمال عبدالناصر وأنور السادات.. فكلاهما لم يفكر فى إعداد قيادات شعبية يمكن أن تخلفه.. ولم يتركا خلفهما إلا مناصب حكومية يضعون على كل منها أشخاصا عرضة دائماً لأن يتغيروا.. كانا يخافان على انفرادهما بالسيطرة على الحكم خوفا لا يطمئنهما

حتى إلى أقـرب الناس إليهمـا من أصحاب المناصب.. وجـمال عبـدالناصر لـم يضع أنور السادات كنائب له إلا وهو مطمـئن إلى أنه لن يصل إلـى زعامـة شـعـبـيـة.. وأكـثـر من ذلك أنه لم يضـعه نائبـا وحده بل وضع بجـانبه حـسين الشـافعي.. ولو كان العمر قـد امتد بجمال عبدالـناصر لأجرى تعديلا فى المنصب وعهـد به إلى آخرين..وكـذلك أنور السادات فبـعد أن حقق لنفسه الانفراد بالحكم دون أن يتـعرض لأى مواجهة من شـخص آخر له قـوة شعبية يعتـمد عليها فى مجادلتـه.. اختار الرئيس حـسنى مبـارك نائبا لـه وهو يعتـقد أنه ليس له قـوة شعبية يمكن أن تهدده.. ولو كانت قوة الشـخصية الشعبية التى اكتـسبـها حسنى مـبارك اليـوم قد ظهرت أيـام أنور السادات لأبعده فورا عن منصب نائب الرئيس.. لذلك فكل الشـخصيات التى تركـها وراءه جمـال عبـدالناصر وأنور الســادات لم تكن شـخصـيات شعبية.. بل إنهـا أيضا شخصيـات ليست مرتبطة بشـخصية عبـدالناصر أو السادات.. ولكنها مرتبطة بالمناصب الحكومية التى وصلـوا إليها.. كل منهم يريد استعـادة منصبه بصرف النظر عن إيمـانه بشـخصـية عبدالناصـر أو السادات.. حتى إن كل رئيس لمصر خلف الآخر كان يصمم على إنكار أنه مجـرد استمرار لمـن سبقه.. فـأنور السادات ليس استـمرارا لعبدالناصـر.. وحسنى مبارك ليس استـمرارا لأنور السادات.. كـما أن كـلا منهمـا لم يتـرك وراءه تنظيمـا يتـقيـد بمبـادئه واتجاهاته التى كـان يحكم بها.. لذلك فلم تقدم أى سلطة مـثلا على إقامة تمثـال ينتصب فى أحد ميادين القاهـرة لعبدالناصر أو الســادات كمـا تقوم تمـاثيل مصطفى كـامل وسعـد زغلول

وأحمد ماهر وغيرهم.. ولو لمجرد تسجيل التاريخ المصرى.. ولكن الواقع أن كل سلطة تتبرأ من السلطة التى سبقتها.. فلا الناصرية ولا الساداتية لها قوة تركتها وراءها إلا قوة المجتمع الذى أقامته وخلفته.. وهو مجتمع بلا سلطات.. وإن كان مجتمعا منقسما يعيش الأمنيات.

وقال الشاب ساخطا:

– ولكن .. كيف أعيش هذا الماضى الذى تأسرنى فيه كل قراءاتي.. وكيف استلهم منه تحديد مسئوليتى هذه الأيام؟

وقال العجوز كأنه يستجدى اقتناع الشاب:

– كما قلت لك: إنك تلجأ إلى الحياة فى الماضى هربا من الواقع.. وأريدك أن تصل إلى العكس. أى تهرب من الماضى وتعيش الواقع.. وماضى ثورة ٢٣ يوليو لم يضع أسسا يمكن أن يقوم عليها واقع اليوم.. فقد قام بالثورة جيل من الشباب كان يعيش النظريات المذهبية والسياسية التى قرأها فى الكتب دون أن يكون لديه أى إلمام بالواقع سواء الواقع الوطنى أو الواقع العالمي.. فضاع هذا الجيل ضحية التناقض بين النظرية والواقع .. وضحية تعرض المبادىء لمفاجآت الظروف.. وقد حدث هذا فى تاريخ كل الثورات التى مرت بكل دول العالم.. حتى أصبحت كل النظريات الرأسمالية والماركسية والاشتراكية تختلف صورها الواقعية بين كل بلد وآخر نتيجة اختلاف الواقع.. وقد وصل إيمان «ماوتسى تونج» بالماركسية مثلا إلى حد أن فرض زيا واحدا على أفراد الشعب الصينى.. كما عاش فى تحالف كامل مع الاتحاد السوفيتى تطبيقا لنظرية المجتمع الماركسي الواحد.. ولكن الواقع كان أقوى من

النظرية.. فـاصبح الشعب الـصينى يرتدى الزى الذى يخـتاره كل فـرد.. حتى لو ارتدى بنطلون الـبلوجينز الأمـريكى.. كمـا أصبحت علاقات الصين بالاتحـاد السوفيتى أبعد وأضعف من عـلاقـاتـهـا بأمـريكا.. وكل ذلـك بحكم مـا يفــرضـه الواقع السـياسى.. لذلك فكل مـا أتمناه أن يتحـرر الجيل الجـديد من الماضى الذى كان مـستسلما للنظريات ويـعيش دارسا الواقع حتـى يصل به إلى تحقـيق الأهداف.. وبعدها.. أى بـعد عـشر سنوات.. أو خمـسين.. أو مائة عـام نقيم تمـثالا لعبـدالناصر وتمثـالا آخر لأنور الســادات تسـجـيلا للتـاريخ الطويل.. ولعل مصــر تكون قد وصلت إلى رخاء يتـيح لها الانفاق على إقـامة تماثيل من الأحجار.

وسكن العــجـوز وهو ينهج من ثقل طول الكلام.. ومـد يده إلى مبسم الشيـشة كأنه يستغيث بالدخـان.. بينما الشاب تائه مع حيرته بين ما يقرأه وما يعانيه.



طبع بمطابع دار اخبار اليوم







